ميكل مرتين

الاستعمار الاسباني في المغرب

(1860 - 1956)

ترجمة عبد العزيز الوديي

منشورات التل

ميكل مرتين
الاستعمار الاسباني في المغرب
منشورات التل

الكتاب يعتبر أحد أهم المصادر التاريخية التي حللت آليات أشكالِ السيطرة الاسبانية على منطقة شمال المغرب، ورسمت بدقة ونزاهة، مختلف مظاهر المقاومة الشعبية المغربية التي تصدَّت للتدخل الاستعماري الاسباني.

بعيداً عن الايديولوجيا الاستعمارية، بمختلف تلاوينها، ومن منطلق تقدُّمي معادٍ للاستعمار، يُحلل الكاتب العلاقات المغربية الاسبانية على امتداد مرحلةٍ غير قصيرة.... ويحاول تفسيرَ أسبابِ انغماسِ اليسار الاسباني، بعد عقد العشرينات، في سياسة استعمارية وشوفينية لا تختلف في الكثير من جوانبها عن السياسة الأمبريالية للبرجوازية الاسبانية.



مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

رقم الايداع القانوني : 8 / 1988

33 درهما

الإستعمار الإسباني
في المغرب
(1956 - 1860)

هذه ترجمة كتاب:

El Colonialismo Espanòl en Marruecos
(1860 - 1956)

لمؤلفه: **Miguel Martin**

الصادر عن: **Ruedo Iberico Paris 1973**

أنجزت الترجمة باتفاق مع دار النشر **Ruedo Iberico** وبموافقة المؤلف

ميكل مرتين

الإستعمار الإسباني في المغرب

(1956 - 1860)

ترجمة عبد العزيز الوديي

منشورات التل

ص.ب. 97 ــ البريد المركزي

الرباط ــ المغرب

الطبعة العربية الأولى
الرباط 1988

التصفيف الضوئي والمونتاج :

الهلال العربية للطباعة والنشر 21 زنقة ديكارت حي الليمون – الرباط

التصوير والسحب :

مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء

التوزيع :

الشركة الشريفة للتوزيع والصحف سوشبريس – الدار البيضاء

تقديم الترجمة العربية

يُغطي هذا الكتاب حاجة فكرية وتاريخية للكشف عن مختلف مظاهر ووقائع الاحتلال الاستعماري للوطن العربي، خاصة منه ذلك الذي اتخذ شكلاً استيطانياً إلْحَاقِياً للمناطق المحتلة بالمركز الاستعماري.

والكتاب هذا – الذي نقدمه للقارىء – يُعتبر أحد أهم المصادر التاريخية التي حلَّلت آليات أشكال السيطرة الاسبانية على منطقة شمال المغرب، ورسمت بدقة ونزاهة مختلف مظاهر المقاومة الشعبية المغربية التي تصدت للتدخل الاستعماري الاسباني. وتحظى الثورة الريفية، بزعامة البطل الوطني محمد بن عبد الكريم الخطابي، باهتمام خاص من طرف الكاتب، اعتباراً لدورها الطلائعي في مقاومة الاستعمار خلال العشرينات، ونظراً للانعكاسات التي كانت لها على مجرى الصراعات الاجتماعية والسياسية في إسبانيا.

كما يستمد كتاب لوبيس أگُودين (LOPEZ AGUDIN)[1] أهمية أيضاً من كونه يؤرخ لمرحلة حاسمة من التاريخ الحديث للمغرب، مرحلة غزو واحتلال الاستعمار الاسباني لشمال البلاد وجنوبها... وبذلك يسُدّ ثغرة هامة لأن مناطق الحماية الاسبانية لم تحظ بعد، من حيث دراستها التاريخية، بالاهتمام الضروري، إن لم نقُل انها مازالت «مهملة» بالمقارنة مع ما حظيت به منطقة الحماية الفرنسية من دراسات وتحاليل تاريخية.

---

(1) ميگل مرتين هو الاسم المستعار للكاتب.

وبعيداً عن الايديولوجيا الاستعمارية، بمختلف تلاوينها، ومن منطلق تقدُّمي معادٍ للاستعمار، يُحلل الكاتب العلاقات المغربية الاسبانية على امتداد مرحلة غير قصيرة. وبالرغم من انتمائه للحزب الشيوعي الاسباني، ينتقد الكاتب وبشكل لاذع،[2] مواقف وممارسات اليسار الاسباني عموما والحزب الشيوعي بشكل خاص، إزاء «المسألة المغربية».

ويحاول الكاتب، من زاوية غير تبريرية، تفسير أسباب انغماس اليسار الاسباني، بعد عقد العشرينات، في سياسة استعمارية وشوفينية لا تختلف في الكثير من جوانبها عن السياسة الامبريالية للبرجوازية الاسبانية. وفي نفس الوقت الذي يُحلل فيه الكاتب بعض الخصائص المميزة للامبريالية الاسبانية «القزمة»، يُحاول ربط ممارسات اليسار – خصوصاً في مرحلة «الجبهة الشعبية» – بالاوضاع السياسية الاسبانية وتفسيرها على ضوء تلك الاوضاع، وبارتباط مع السياسة الامبريالية للدول العظمى.

بيد أن ما يزيد من أهمية الكتاب – فضلا عن مادته التاريخية الثرية – هو ظرفية النضال اليومي لسكان سبتة ومليلية المغاربة. ذلك النضال الذي أعاد طرح موضوع احتلال إسبانيا لجزء من المناطق الوطنية بوصفه موضوعاً راهناً ؛ وهو الذي حدا بنا الى نشر هذا الكتاب الذي سبق أن ترجمناه قبل هذا التاريخ بتسع سنوات.

ففي خمسة فصول : التقسيم، الاحتلال، التهدئةI والتهدئة II والجلاء بالاضافة الى تقديم وخاتمة، يطرح الكاتب مجموعة من القضايا الهامة، سيما في مجال طبيعة السياسة الاستعمارية في المغرب، لتبيان الآليات التي وظّفتها الامبريالية الاسبانية للسيطرة على المجتمع المغربي.

وبالرغم من بعض الأخطاء التي يتضمنها الكتاب، وهي أخطاء عملنا على تصحيحها، اعتبرنا من المفيد وضع هذا الترجمة بين يدي القارىء العربي مُساهمة في التعريف ببعض جوانب تاريخ بلادنا التي ما زالت،

(2) لقد أثار كتاب ميگل مرتين موجة من الانتقادات في صحافة أحزاب اليسار في اسبانيا لأنه يُعرّي بالضبط مواقفها وممارستها الاستعمارية.

ولاسباب سياسية واضحة، في طيّ الكتمان. فعسَاه أن يكون مساهمة في تقديم مادة تاريخية عن الاحتلال الاسباني لمناطقنا، وعساه – بما قدم من معلومات عن كفاح الجماهير المغربية ضد الاستعمار – أن يكون انصافاً لاجداد يستمر أحفادُهم في مقاومة الاحتلال وسياسة الأَسْبَنَة والالْحَاق ومصادرة الشخصية الوطنية.

ولقد عمدنا الى حذف خاتمة الكتاب نظراً لكونها أصبحت مُتجاوزة تاريخياً، فبالاضافة الى أنها تُشكّل نشازاً بالنسبة الى مجموع المؤلَّف كذَّب التطور التاريخي الفعلي لمنطقة المغرب العربي جل التكهُّنات السياسية للكاتب.

المترجم

مقدمـــة

لم يجد الاستعمار الاسباني مؤرخه بعد ؛ والمدهش هو أن الأبحاث التاريخية تركت جانبا الممارسات الاستعمارية وركزت على الآثار التي خلفتها أحداث المستعمرات – 1898 في كوبا و 1921 في المغرب – في شبه الجزيرة...ففي أقصى الأحوال تُخصص فقرة أو فصل للاشارة، بشكل عابر لمميزات الامبريالية الاسبانية. والاستثناءات النادرة، التي تثبت قاعدة الصمت، لا تتعدى ملحوظات سريعة حول المشكل الكوبي. ولعل الارتجاج الذي أحدثه فقدان كوبا في أوساط المثقفين يُفسر هذا الاهتمام الضئيل. وبالرغم من أن دوره كان اكثر حسما من البلد الأنتيلي* في التاريخ الحديث لبلادنا، فلا زال المغرب، مع ذلك، في قعر دور الأرشيف،

ليس ثمة دراسة واحدة تتطرق للاستعمار الاسباني في منطقة شمال المغرب. فمن منظور استعماري توجد مواد مطبوعة تفتقر الى كل دقة، وتنحصر في التغني ب « المآثر الاستعمارية » وسرد المعارك بشكل يصبح معه أي شبه مع الواقع، من قبيل الصدفة المحض. أما داخل المعسكر الماركسي، فلا يوجد ولو منشور أو مقالة حتى من النوع الرديء. وذلك ما يفسر جزئيا كبح ولُبس اليسار إزاء المسألة الاستعمارية، لأن « ما العمل ؟ » ظل بدون أساس ولا جواب ما دامت المسألة الاستعمارية غير مُستوعَبة نظريا.

إن الصفحات التالية لا تطمح لأن تكون سوى مسودة، تلخيص وتفكير مقتضب في إشكالية الاستعمار الاسباني في المغرب. ففي خمسة أجزاء : التقسيم، الاحتلال، التهدئة (I و II) ثم الجلاء، نحاول وصف الآلية السياسية والعسكرية التي أبقت بواسطتها اسبانيا على الشعب المغربي تحت نير الاضطهاد الاستعماري.

* الأنتيلي،نسبة إلى جزر الأنتيل les Antilles (المترجم).

ويمكن تلخيص المسألة على الشكل التالي : وجدت اسبانيا نفسها في مواجهة مجتمع منظم، له حضارته الخاصة ويمتاز – رغم تخلف مستوى تطوره – بحبه للحرية وتعلقه بالأرض وانسجامه وحسه الوطني ؛ وهي خصال ظلت راسخة على امتداد حرب الاحتلال. وهذا المجتمع الذي تعرضت أطره ونخبته القيمة للتصفية لتستبدل بإقطاعات سلطوية مرتزقة، والذي كان، فضلا عن ذلك، عرضة للتخريب الشامل والتفقير، وعانى منذ الثلاثينات، من محاولات التفتيت، هذا المجتمع قد نجح في استرجاع استقلاله، في خضم موجة تصفية الاستعمار التي اثارتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

وبارتباط مع هذا، يتعلق الأمر ببيان كيف أن الطبقة العاملة الاسبانية التي كانت تعارض الاستعمار بحزم حينما كان آلاف الاسبانيين يسقطون في الريف، لم تعرف كيف تقدر ذلك الحليف القوي الذي كانت تمثله الحركة الوطنية المغربية حق قدره. فعبر هذه الأخيرة كان نضال الطبقة العاملة الأسبانية يرتبط بحركة تحرير الشعوب العربية قاطبة، والشعوب المستعمرة الأخرى. إن سوء الفهم والمواقف الخاطئة التي كانت منتشرة في صفوف الطبقات الكادحة والأحزاب التي تمثلها، بفعل تأثير الايديولوجيا الاستعمارية، أدى إلى عدم إدراك ضرورة وضع حد للمغامرة الاستعمارية، ليس بدافع الواجب الاخلاقي – الأممية البروليتارية – إزاء الشعوب المضطهدة من طرف الدولة الاسبانية، وإنما فوق ذلك، وبالخصوص، لأنه السبيل الوحيد الملائم للمصالح الوطنية الاسبانية ولمصلحة التطور الديموقراطي. ذلك أن الاستعمار ساهم بقسط وافر في توليد القوى الفاشية المعادية للديموقراطية. وبعد سنة من اندلاع حربنا الأهلية، كان السكان الموجودون تحت نظام فرانكو FRANCO اكثر عدداً من السكان التابعين لحكومة مدريد مع تساوي عدد الجيوش تقريبا.وكما يعرف ذلك كل احترابي مقهى،فان من يوجد سكان معادون له خلف جيشه لا يمكنه الابقاء على جيشه في ميدان القتال إلا إذا توفر على جيش آخر، لا يقل عدداً عن الأول، يقوم بحراسة المواصلات ويحول دون قيام أعمال التخريب ويقاوم حرب العصابات. ومن الواضح إذن، أنه لم تكن هناك أية حركة

جماهرية فعلية في مؤخرة جيش فرانكو. والحالة الأكثر دلالة في هذا الصدد هي المغرب : لماذا لم يقع أي تمرد في المغرب ؟ إن الحقيقة التي لا جدال فيها، هي أنه لم يبذل أدنى مجهود لتحقيقه، لأن ذلك كان يعني تحويل الحرب ثوريا.

إن اقتناع المغاربة كان يقتضي إعلان استقلال المغرب. لكن، وقعت التضحية بأحسن فرصة أستراتيجية في الحرب لفائدة مصالح الدول العظمى وبدافع الأمل الوهمي في إرضاء الامبريالية الانجلو-فرنسية. رُب معترض، يعتقد أنه من سوء الذوق إثارة هذا الجانب من تاريخ البروليتاريا الاسبانية، على أساس الظن أن هناك حقائق يجب أن تبقى، أبداً، في طي الكتمان. لكن، أليس كارل ماركس هو القائل إن الحياء شعور ثوري ؟ على كل حال، ليس في الاحكام فظاظة بالنسبة لأحد. والرجال بنجاحاتهم واخطائهم ماضون، والوقائع باقية، ومنها تغذي الشعوب تجربتها وتُرشد لمواجهة وحل مشاكلها بصعوبات أقل.

لربما كان من الضروري إضافة بعض الاحصائيات حول ما يسميه المستعمرون « العمل التمديني الاسباني في المغرب »، غير أن ذلك مستحيل لانعدام هذه الاحصائيات. وهي منعدمة لأن إسبانيا لم تفعل شيئاً. ففي سنة 1956، عندما طُرد الاستعمار الاسباني، كانت نسبة الأميين أعلى، منها في سنة 1912 حيث فاقت 95% من السكان المسلمين. ولم تتجاوز آخر ميزانية للتعليم سنة 1955 احدى وعشرين ألفاً ومائة وثَمانَ عشرة بسيطة. وكان عدد الدارسين في صف، الباكالوريا يبلغ 21 فقط من المغاربة، ابناء الأسياد الاقطاعيين الذين كانوا يتعاملون مع مضطهدي شعبهم. ويكفي القول إنه بعد قرابة نصف قرن من الحماية، لم يكن هناك اكثر من 28 طبيبا مغربيا في المنطقتين وكان بالامكان عَدُّ المستشفيات في المنطقة الاسبانية على أصابع اليد الواحدة. وكانت تصدر 11 جريدة ثلاث منها في أقل من 10 000 نسخة والعشر الباقية لا تبلغ الألف نسخة. وتَجَسد المجهود الأكبر في إقامة 38 ميدانا رياضيا و29 قاعة للعرض السينمائي و60 كنيسة كاثوليكية وأربعين معبدا يهوديا. وحصيلة

مجمل هذه الوضعية الاستعمارية،هي وجود 16869 مغربيا،أعمار 4000 منهم دون 18 سنة،من مجموع 17500 سجين يقضون عقوبات في السجون الاسبانية. وأزيد من 5 000 عامل عربي كانوا ضحية قرابة 7 000 حادثة من حوادث الشغل اليومية. الأمر الذي جعل المنظرين الاستعماريين يطرحون موضوعات عنصرية حول النزعة الاجرامية والعجز الفطري للسكان المحليين.

وكان من المناسب أيضا، القيام بتحليل [للحركة] الوطنية المغربية يتطرق لمختلف مراحل تطورها : انتفضات فلاحية، تحريض وسط جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن التقليدية العتيقة، وانخراط الطبقة العاملة في النضال ؛ كل هذا تمخض عن استقلال صوري محض ذي مضمون إقطاعي. وذلك لأن المراحل الأخيرة من التحرير تم الوصول إليها بتعاون مع المستعمرين اكثر مما كانت نتيجة الانتصار عليهم. غير أن ذلك [التحليل] يتطلب عملا جديداً مخصصاً للتعمق في تناقضات حركة التحرير الوطني المغربية ؛ والمسألة معقَّدة بما فيه الكفاية وتكتسي أهمية كبرى بحيث لا يمكن تقديمها في بضعة سطور. من هنا يأتي تفضيلنا في كل لحظة تقديم بعض السمات العامة التي تؤطر النشاط الاستعماري، بدلاً من تحليل إشكالية الأحزاب الوطنية.

وليس من قبيل الكلام الزائد، التنبيه إلى أن المحاولة محشوة بالشكوك، وأن كثيرا من وجهات النظر قابلة للنقاش بما فيه الكفاية. بعض الصفحات فيها مجازفة، بينما أخرى مفرطة في الوجل : لا يمكن إعادة ملء فراغ تاريخي بين عشية وضحاها، وإن الظرف الحالي الذي تجتازه الحركة العمالية والثورية يتطلب باستعجال تسليط الأضواء على النقط المجهولة مثل الموضوع الذي نحن بصدده، وكذا على المظاهر المعروفة من التاريخ الحديث للبروليتاريا الاسبانية.

عسى أن تكون هذه المساهمة أكثر من خطوة. الخطوة الأولى.

****

– الفصـــــل الأول –

التقسيـــم

في أواسط القرن 19، شرعت اسبانيا في توسعها الاستعماري في افريقيا. فعندما فقدت البرجوازية الاسبانية كل ممتلكاتها الاستعمارية، باستثناء كوبا والفلبين، وجهت أنظارها إلى الحصون الاستعمارية التي كانت بلادنا تملكها منذ عهد الملوك الكاثوليكين. وفي 1848، بعد 18 سنة من احتلال فرنسا للجزائر، احتلت القوات التي انطلقت من مالقة بقيادة الجنرال سيرانو (SERRANO) الجزر الجعفرية، وأدى ذلك إلى تدهور علاقات اسبانيا مع المغرب، لأن المغرب رد بالضغط على سبتة ومليلية. وحوالي 1851، اقترحت اسبانيا على كل من فرنسا وانجلترا عملا مشتركا ضد سواحل الريف، لكن حرب الشرق حولت اهتمام الامبريالية الأنجلو – فرنسية. ومع ذلك، ففي 1859، اتخذ أودونيل (O'DONNEL) مقاومة التعسفات الاسبانية من طرف سكان منطقة أَنْجَرَة المجاورة لسبتة كذريعة لغزو المملكة المغربية. وشكلت الأحداث التي طرأت في الليلة من العاشر إلى الحادي عشر من غشت من سنة 1859، مُبَرراً لاعلان الحرب من طرف الكورطيس* في 22 اكتوبر، وبموافقة كل الأحزاب السياسية. وقبل أيام من ذلك، كان السفير الانجليزي قد كلف برسم حدود التحرك الاسباني في رسالة موجهة للحكومة الاسبانية، وذلك بالعبارات التالية :

« يشرفني أن أحيط معاليكم علما بأنني توصلت بتعليمات من كاتب الدولة الأول للملكة، عاهلتي، بأن أطلب من حكومة صاحبة الجلالة الكاثوليكية تصريحا مكتوبا مفاده أنه إذا ما أدت الخلافات الحالية إلى الحرب، وإذا ما كان لقوات صاحبة الجلالة الكاثوليكية أن تحتل طنجة نتيجة اعمال الحرب هذه، فإن احتلال الموقع المذكور سيكون مؤقتا ولن

* الكورطيس هو البرلمان الاسباني. (المترجم).

يستمر بعد المصادقة على معاهدة السلم بين المغرب واسبانيا. إن حكومة صاحبة الجلالة مُلْزَمة بالمطالبة بهذا التصريح لأن احتلال طنجة سيكون إذا ما تم، مناقضاً لأمن جبل طارق، القلعة البريطانية ».

وبالرغم من تحذير الامبريالية الانجليزية هذا، قرر أودونيل السير قدما إلى الامام وعلى بينة من أنه لن يُحقق الغايات التي كان يتوخاها. واجتاحت اركان البلاد من أقصاها إلى أقصاها موجة من الدعاية السياسية الشوفينية. وقد قورنت وقتها الملكة إيزابيل الثانية (ISABEL II) بإيزابيل المسماة الكاثوليكية، وقيل إنها ستحقق في إفريقيا إرادة الملكة العظيمة إيزابيل الأولى. ودخلت الملكة نفسها في اللعبة حين أهدت جواهرها لفائدة المشروع مذكرة أن إيزابيل الأولى كانت قد أهدت، هي الأخرى، جواهرها من أجل سفر كولمبوس (COLON). بل نطقت بقولتها « التاريخية » : « لتبع جواهري إن كان ذلك ضرورياً لنجاح مشروع بهذا القدر من القداسة. لتنفق ثروتي، وبدون أي حرج سأنقص من ترفي. وإن وشاحاً وضيعاً سيلمع في عنقي أحسن من عقود الماس إن كانت هذه العقود قادرة على الدفاع عن شرف اسبانيا ».

وكانت الحكومة تصرح بأن وازعها ليس رغبة مسبقة في التوسع الترابي ولا أية روح غزو، وأن الهدف الذي ترمي إليه هو غسل شرف إسبانيا من العار. وأخرجت الصحافة المسألة من نطاقها كلية، وأعطت لهذه المغامرة الاستعمارية طابع حرب صليبية مقدسة. وكانت أناشيد التحميس القومي تقول :

الحرب، الحرب على الافريقي الجَسُور
الحرب، الحرب على المغربي الكافر
الذي اهان شرف إسبانيا،
فالحرب، الحرب حتى النصر أو الموت.

وكانت القصائد الاستعمارية تصف المغربي على الشكل التالي:

هجيٌّ في منظره
قبيحة وقذرة طلعته

كل شيء فيهم غريب
مرعب ومثير للاشمئزاز معا.
وإن دهش فلا يتردد
يُفزع ولا ينزعج
يُخيَّل لنا أن الجندي الاسباني
يصارع شياطين وليس رجالاً.

لكن الحقيقة غير ذلك. فبعد احتلال فرنسا للجزائر أصبحت افريقيا أقرب وصارت تبدو، خصوصا لفلاّحي الأندلس وشرق اسبانيا، وكأنها جنة. وفي سنة 1859 كان خمسون ألف مهاجر اسباني قد استوطنوا الجزائر. فَلِمَ لا يتحول المغرب الذي غزاه أودونيل إلى إلْدُورَادُو في متناول أيدي الفلاحين الاسبانيين البؤساء؟ وفي كتابه المتبجح بالنصر والموسوم «يوميات شاهد عيان في حرب افريقيا» حاول بيدرو أنطونيو ألركون (Pedro Antonio de Alarcón) محو هذه التساؤلات من ذهنه حيث يقول: «تحتل فرنسا الجزائر منذ ثلاثين سنة، وتحكم الأرض التي تطأها ولا تحظى بالطاعة إلا حيث تمتشق البنادق وتخدم الأرض وتستغلها وتحافظ هناك على جزء كبير من سكانها المتدفقين حيوية. وتفيدها الجزائر، في الأخير، كمنفذ لوفرة ماللديها من رجال وصناعات وأنشطة معنوية. لكن، هل نحن في نفس الوضع؟ هل لنا فائض من السكان؟ هل نبالغ في النشاط؟ هل نحتاج إلى مجالات لتشغيل هذه النشاطات؟ هل تم إنجاز كل شيء في بلادنا؟ أليست سييرا مورينا (Sierra Morena) ولامانشا (La Mancha) ومئات المناطق الأخرى من شبه الجزيرة خالية من السكان وغير مزروعة؟ أليس في عواصمنا ما ينجز؟ هل لدينا، إلى هذا الحد، فائض من السكك الحديدية والسفن والمعامل وقنوات الري والملاحة والموانىء الصالحة وطرق العربات،بل وحتى السبل الصالحة للمرور؟... لكن، أين سأتوقف؟ مالنا وهذا كله؟ واجبي في هذا الكتاب ليس هو مناقشة الأمور أو اصدار احكام عليها وإنما تسجيل الانطباعات التي تثيرها في نفسي».

في أوائل 1860، شرع الجيش الاسباني في مسيرته نحو جنوب

سبتة، وبموازاة ذلك تابع الأسطول سيره عبر الأبيض المتوسط مضطلعاً بدور قاعدة التموين، ولم تقترب القوات الاسبانية من تطوان إلا في الرابع من فبراير، واستولت عليها بعد يومين من هذا التاريخ. ومن القرارات الأولى التي اتخذها الغزاة، تحويل المسجد الرئيسي إلى معبد كاثوليكي وضعوه تحت حماية سيدتنا قديسة الانتصارات. وبعد شهر ونصف، وإثر انهزام المغاربة من جديد في وَادْراس، احتل أودونيل موقع فندق عين الجديدة الهام. وبعدها أسرع المسلمون للمطالبة بالسلم واتُّفق على الهدنة يوم 25 مارس. وتضمنت الاتفاقية التي وقع عليها فيما بعد، توسيع مساحة سبتة ومليلية، وضبط حراسة المناطق المتاخمة لسبتة والصخور، كما تخلّى المغرب عن إيفني (مع أن مفاوضينا ما كانوا يعلمون علم اليقين أين توجد) والتزم بدفع تعويض مالي قدره عشرون مليون ريال وظلت مدينة تطوان محتلة كضمانة لأداء التعويض. وجاءت الحصيلة المزرية هذه، نتيجة ضغط انجلترا التي لم تكن ترغب حينئذ، في أن يذهب الجيش الاسباني إلى أبعد مما ذهب، وأتت بها الوحدات العسكرية الاسبانية نفسها حيث بينت الكيفية التي لا يجب اتباعها في الحرب. وفي مقال له بجريدة «نيويورك تايمز تريبيون»، عبر انجلس عن عدم فهمه لكون احتلال تطوان كان صعب المنال إلى ذلك الحد من طرف جيش يضم 40.000 رجل، ويقول انجلس: «أجل، لم تكن هناك طرق جيدة؛ لكن كيف تدبر الفرنسيون أمرهم في الجزائر والانجليز في الهند؟ وفضلاً عن ذلك، فبغال وخيول الجر الاسبانية لم تتعود على الطرق الجيدة في بلدها نفسها حتى ترفض الدّب على الأرض المغربية». وفي تعليق صحفي آخر كتب انجلس: «لا يمكننا تكوين فكرة حسنة عن هذا الجيش. وإذا ما استمر أودونيل في النهج الذي سار عليه حتى الآن، فسيسقط شرفه بنفسه، وسيرمي شهرة الجيش الاسباني بالعار رغم اللهجة الرنانة لبلاغاته العسكرية. وثمة أمر اكيد فقط: إذا دافع المغاربة عن أنفسهم خلال سنة، فسيكون على الاسبان تعلم الكثير من الفن العسكري قبل ارغام المغرب على عقد الصلح».

إن تدخل انجلترا قد حال دون الانكشاف الفوري لقيمة الجيش الاسباني بوضوح، وبذات الوقت أوقف الأهداف الاستعمارية لمدريد. غير

أن التاريخ سيأخذ على عاتقه تبيان صحة هذا الحكم بمستعمرينا؛ خصوصاً عندما وقعت، سنة 1895، احدى حوادث الحدود العديدة في منطقة مليلية. ففي خريف تلك السنة، أصدر الجنرال مرݣاليو (Margallo)، الحاكم العسكري لقلعة مليلية، الأوامر لتنطلق الاشغال لبناء حصن سيدي عرياش، وفي نفس اليوم حطم الريفيون الأشغال المنجزة وكرروا نفس العملية في اليوم الثاني. وكان هدف الجنرال المذكور يستجيب للصلاحيات المعترف بها لاسبانيا في معاهدات مختلفة، آخرها تلك التي اوقفت بموجبها حرب 1860 والتي عارض الشعب المغربي دوماً وضعها حيز التنفيذ. و لم يكن بالامكان تنفيذ الاتفاقيات المفروضة على المغرب بالقوة ولو بعد 23 سنة. وكانت الحرب الجديدة صورة ساخرة لمأساة 1860 المجانية. وفي أواخر السنة، وبفعل وجود عشرين ألف جندي إسباني اضطر الريفيون إلى إلقاء السلاح، ووقع السلطان، مُرغماً، إتفاقية مراكش التي التزم بمقتضاها بمعاقبة مقترفي الاعتداءات ضد الاسبان. وفي نفس الوقت، صدت قبائل إيفني بعنف محاولات استطلاع المنطقة. وأشرف القرن 19 على نهايته بينما ظل استعمارنا عاجزاً عن تنفيذ الاتفاقيات المفروضة على السلطان. وبدأ القرن الجديد بتعادل المغاربة والاسبان، في حين يطرد الكوبيون والفليبينيون الاستعمار الاسباني. وشهد العقد الأخير من القرن 19 تَزَامُنَ نضال هذه الشعوب الثلاثة المستعمرة ضد الامبريالية الاسبانية وقد عبر خُوسي مارتي Jose Marti، الزعيم الثوري الكوبي عن تضامنه مع الريفيين في مقال نشر في جريدة الوطن (PATRIA) بتاريخ 31 أكتوبر 1893: «أبداً لن يذعن جنس مضطهَد، أبداً، لن يستسلم شعب احتل الأجنبي الأرض الممزوجة بعظام أبنائه. لقد عاد الريف إلى الحرب ضد اسبانيا. وستعيش اسبانيا في الحرب مع الريف إلى أن تُخلي بلد الريفيين المقدس.

وبقدر ما كان كل قلب شريف إسباني النبض مع بيلايو (PELAYO) في كوفادونكة (Covadonga) بقدر ما هو اليوم مغربي النبض مع الريف ضد الاحتلال غير العادل من طرف إسبانيا. إن إغراق شعب في بحر من الدماء وإذلاله بالرذائل لا يشكل وثيقة شرعية للملكية، لا في الريف ولا في كوبا. هناك تدور رحى الحرب، وليكن النصر حليف

صاحب الحق. واسبانيا توجد هناك حيث يدور صراع غير عادل. تخسر كل ما تملك بدون شرف، وتسند العمل، الخاص وتوظف في الجيش أبناءها الثواني غير النافعين وأوباشها الخبثاء ومجنديها الاشقياء. هل اسبانيا الجديدة هي تلك التي تُغرق اليوم المغرب في الدم وتدَّعي غداً وإن بدون جدوى هذه المرة، إغراق المطامح والثقافة العليا لكوبا في الدم ؟ ما دام للاسبانيين ما يعيشون به من الاكلة الجماعية للجيش ومن رخاء المستعمرات لن يكون هناك رد فعل في اسبانيا. فلنكن مغاربة ! هكذا، وكأن الحق بجانب إسبانيا، نحن الذين سنموت هذه المرة على أيدي إسبانيا سنكون إسبانيين. لكن، لنكن مغاربة ! »

أدى فقدان آخر ما تبقى من امبراطوريتنا الاستعمارية الكبرى في أمريكا سنة 1898، إلى وضع القضية المغربية في المقام الأول من التحرك الخارجي الاسباني ومن كل تلك الاتجاهات التي شبهها گَنِيفِيطْ (GANIVET) بدوارة الرياح، لم يبق سوى الجنوب : التوسع عبر أفريقيا. وفضلاً عن هذا السبب الداخلي الذي جعل قضية المغرب تتصدر مشاكل الساحة محلياً، انضاف الواقع الأوروبي الذي عجل بالأحداث في المغرب ليؤدي إلى وضع حد لنظام الاستقلال وإطلاق العنان للجشع المندفع من أجل تقسيم هذا الشعب. وكما هو منطقي، كانت فرنسا هي صاحبة المصلحة في التعجيل بسير الأحداث وكانت قد احتلت الجزائر وتونس ووصلت من هناك غرباً إلى حدود المغرب،وتراءت لها منذئذ الامبراطورية الشمال-افريقية التي ستصبح بعد مدة واقعاً قوياً بفضل المجهود الاستعماري المتواصل،ومنذ 1901 أوقفت فرنسا أطماع إيطاليا في اتفاقية تخلت بموجبها فرنسا عن بلاد طرابلس كلية مقابل موقف مماثل لروما بخصوص المغرب. وفي العام التالي، اقترحت فرنسا على اسبانيااتفاقية تحتفظ بموجبها الاولى لنفسها بالنفوذ على منطقة مراكش، وتخول لاسبانيا السيادة على منطقة فاس وتازة وحوض سبو وشمال البلاد كله. و لم ترد إسبانيا قبول العرض الاستعماري الفرنسي المفيد بالنسبة لها، بسبب تخوفها من

الاقدام على التصرف دون علم من انجلترا. وقد أثار توغل انجلترا في مصر اهتمام فرنسا بالسودان وارسالها بعثة القائد مرشان (MARCHAND) إلى منطقة النيل الأبيض، وقد تحصنت تلك البعثة في فاشودة (FACHODA) غير أن تدخل الجنرال الانجليزي كِتْشِينِرْ (KITCHENER) بسرعة أدى إلى انسحاب الفرنسيين. وبعد ست سنوات، عقدت فرنسا وانجلترا اتفاقية سرية، تعلن لندن بموجبها أنها لا ترغب في تغيير الوضع السياسي المصري، وتعترف أن الحفاظ على النظام في بلاد المغرب منوط بفرنسا ذات المستعمرات المتاخمة لهذا البلد على امتداد حدود عريضة، وأعلنت باريس من جهتها أنها لا تسعى لتغيير الوضع السياسي المغربي، وأنها لن تضع عراقيل أمام نشاط انجلترا في القاهرة. ونص البند الأخير على أن البلدين، بدافع الشعور بصداقة مخلصة تجاه اسبانيا، يعيران اهتماماً خاصا لمصالح هذا البلد الناتجة عن موقعه الجغرافي وعن ممتلكاته على الساحل المغربي في الابيض المتوسط، وستتوصل الحكومة الفرنسية إلى اتفاقية بشأنها مع الحكومة الاسبانية.

لم تكن الحكومة البريطانية غير مكترثة بمن هي الدولة التي ستحتل مقابل جبل طارق، ومن ثم كانت تفضل أن تكون اسبانيا باعتبارها دولة بدون وزن ولا قوة إطلاقا. لكن الاتفاقية الفرنسية–الاسبانية المؤرخة ب 13 اكتوبر 1904، تركت فاس وتازة خارج المنطقة الاسبانية وقلصت بذات الوقت منطقة نفوذ اسبانيا في جنوب المغرب، كما نصت الاتفاقية على أن توضع طنجة ومنطقتها تحت نظام خاص، ونص البند الثالث على أن الدولتين ستتدخلان في حالة عجز النظام السياسي المغربي والحكومة الشريفة عن الاستمرار في البقاء، أو في حالة ضعف هذه الحكومة أو وهنها المستمر عن تثبيت الأمن والنظام السياسي.

لكن لم يحسب لألمانيا القيصر حسابها، في حين أنها كانت تريد نصيبها. وللمطالبة بهذا النصيب قدم غليوم الثاني (GUILLERMO II) شخصياً إلى خليج طنجة على متن الباخرة هوهينزلرن (HOHENZOLLERN)، وألقى أمام مبعوثي السلطان الخطاب التالي

« نأمل أن المغرب، في ظل سيادة صاحب الجلالة الشريفة، سيكون مفتوحاً للتعايش السلمي بين جميع الدول دُون أي احتكار أو الحاق وعلى قدم المساواة التامة [بين الدول]. إن الهدف من زيارتنا هو أن يعلم الجميع أننا مصممون العزم على بذل كل ما أوتيت أيدينا من أجل صيانة مصالح ألمانيا في المغرب. وبما أننا نعتبر السلطان كامل السيادة والاستقلال، فإننا نريد التفاهم معه للحفاظ على هذه المصالح ».

وفي أوروبا سمع الصدى لتوه ولاح شبح الحرب الأوروبية. ولتفادي خطر الحرب استدعي مؤتمر الجزيرة الخضراء. واحتد الجدال بين الامبرياليتين الالمانية والبريطانية من يناير إلى أبريل 1902 ؛ ولم ترض النتيجة أيا من هاتين القوتين. وكان الحل بين الأطروحتين المتعارضتين المتمثلتين في تدويل المغرب أو تقاسم النفوذ بين اسبانيا وفرنسا، هو تدويل المسائل التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية العامة، والاعتراف بوضعية امتياز لفرنسا وإسبانيا في المسائل المتبقية.

وبالرغم من أوفاق الجزيرة الخضراء هذه، ظلت اسبانيا وفرنسا عازمتين على انتهاز كل الفرص المتأتية للاستمرار في التوسع بالمغرب. ففي 1907 احتل الاسبان العرائش والقصر الكبير و[احتل] الفرنسيون الدار البيضاء. ولما شعرت ألمانيا أن تقسيم المغرب يسير على قدم وساق، قررت الاقدام على تظاهرة قوة على غرار ما فعلته سابقا بطنجة. ففي فاتح يوليوز 1911، رست البارجة الألمانية بنتير (PANTHER) في مياه أكْدير، وفي نفس اليوم سلم السفير الألماني في باريس مذكرة الى الحكومة الفرنسية يبرر فيها وجود الباخرة الحربية الألمانية في أكْدير بنفس الاعتبارات التي كانت فرنسا قد بررت بها احتلال الدار البيضاء واسبانيا احتلال العرائش. ولكي يحصل الاستعمار الفرنكو–إسباني الذي كان يتأهب لغرس الموسى في بلاد المغرب، على المهادنة من جانب ألمانيا تخلت فرنسا لألمانيا على جزء من الكنغو الفرنسي (275.000 كيلو متر مربع) بموجب اتفاقية 4 نوفمبر 1911 ؛ وذلك مقابل حرية التصرف في الأراضي المغربية. وبعد سنة وخمسة شهور بالتحديد، فرضت فرنسا نظام الحماية على سلطان

المغرب مولاي حفيظ. وفي نوفمبر 1912، وقعت إسبانيا اتفاقية جديدة مع فرنسا وأضفتا بموجبها صبغة الشرعية على عملهما الاستعماري تحت اسم الحماية. ومقابل أراضي الكونغو التي اضطرت الامبريالية الفرنسية إلى التخلي عنها لألمانيا، خسر الاستعمار الاسباني الضفة اليسرى لنهر ورغة، وقطعة صغيرة محاذية لنهر ملوية، والأراضي الواقعة جنوب خط العرض 35.

ومنذ نصف قرن مضى، زاوج المغرب بين المقاومة المسلحة والديبلوماسية. وليس هدفنا هنا التأريخ للديبلوماسية المغربية هذه خلال مرحلة امتدت خمسين سنة، بيد أننا سنبرز قدر الامكان، طابع السياسة المغربية والجهود التي بذلت للدفاع عن الاستقلال. إن السمة التي طبع بها المغاربة سياستهم هي عدم إعطاء الأفضلية لأية دولة في المغرب، وتنظيم الدولة في اتجاه عصري. وبفضل ذلك ظل المغرب بعيدا عن العدوان الأجنبي وعن الثورات الداخلية رغم المحاولات التي قامت بها فرنسا واسبانيا لتثبيت اقدامهما في المغرب. وباستثناء إثيوبيا التي تعرضت لحرب احتلال في الثلاثينات، فإن المغرب من البلدان غير الاوروبية النادرة التي دخلت القرن العشرين وهي تتمتع باستقلال تام. إن السياسة السديدة التي نهجها المغرب، دفعت الأجانب المتنافسين إلى صراع جدارة شديد للفوز برضى الملك وبموافقته على بعض مطامعهم، واضطرت فرنسا، وهي الدولة الاكثر اصراراً على السطو على دولة المغرب وجعله يفقد استقلاله، لبذل مجهودات جبارة لازاحة العراقيل التي تضعها الدول المنافسة في طريقها. وقد رأينا كيف اتفقت فرنسا، سنة 1902، مع إيطاليا التي تخلت عن كل حقٍّ في المغرب مقابل تخلي فرنسا عن كل مطلب في طرابلس وليبيا. وبعد ذلك استطاعت فرنسا التوصل إلى اتفاقية 1904 الشهيرة مع انجلترا والتي تطلق بموجبها فرنسا يد بريطانيا في وادي النيل مقابل اعتراف انجلترا بالمغرب كمنطقة نفوذ لفرنسا. وفي الأخير توجت فرنسا دسائسها بتقسيم البلاد مع اسبانيا على أساس أن تستحوذ هذه الأخيرة على شمال المغرب لحماية شواطئها. ولما توفي السلطان مولاي الحسن خلفه مولاي عبد العزيز الذي كان ما يزال صبياً وقتئذ. وتابع الوصي، الوزير باحماد، تلك السياسة

لكنه توفي بعد خمس سنوات. وبقي المغرب بين يدي سلطانه الشاب المفتقر الى إرادة وضع حد لدسائس الانتهازيين الحائمين بالقصر والمتآمرين على الدولة والعاملين لمصلحة الأجانب ؛ لكن رغم كل شيء، ظلت سياسة التوازن الدولي، هي السياسة الخارجية للدولة حتى النهاية.

وكان من الطبيعي أن يتزايد جشع فرنسا بعدما انضمت لصفوفها ثلاث دول طالما نافستها وعارضت مراراً تنفيذ مخططاتها. لكن، هناك دولة رابعة ما انفكت تنتظر نصيبها، وتلك الدولة هي ألمانيا التي حاولت الحكومة المغربية الحصول على مساعدتها. غير أن ألمانيا اتبعت سياسة غامضة لم تكن تهدف من ورائها إلى أكثر من الحصول على جزء من النفوذ الاقتصادي والسياسي في مكان ما، ومن أجل ذلك تخلت في الأخير عن المغرب لصالح فرنسا مقابل جزء من الكونغو. ولم يكتف الشعب المغربي بالأمل في امكان تقديم العون له من طرف الدول المتنافسة أوالمتحافلة، بل بحث عن مخرج يحرره من جراف الاستعماريين ودسائس المتآمرين والخونة. وانطلقت في البلاد حركة وطنية بدأت تحت قيادة ماء العينين وانضمت الى هذه المجموعة قبائل مختلفة وعدة قواد. وأمّلت هذه الحركة من مولاي عبد العزيز أن يفعل المستحيل لصد كل غزو أجنبي. ووضع مؤتمر الجزيرة الخضراء حداً لكل المعاهدات السرية المبرمة بين فرنسا والدول الأخرى، واعترف باستقلال وحرية المغرب، لكنه وضع اسبانيا وفرنسا في حالة امتياز عند تكليفهما بالقيام بعدد من الاصلاحات في الشرطة. بهذا القدر انتصرت الديبلوماسية المغربية والحركة الشعبية إلى حد ما، في نضالهما ضد المؤامرات الفرنسية، لأن الدول ومن بينها فرنسا واسبانيا وانجلترا وايطاليا التزمت بصيانة وحدة المغرب وضمان استقلاله. ولئن أعلن الامبرياليون موافقتهم على تلك المعاهدة، فإن الشعب المغربي لم يكن راضياً على مضمونها، لأن المعاهدة رغم أنها قضت على خطر داهم، فإنها قد خولت لاسبانيا وفرنسا امتيازاً في البلاد، ولم يرد المغاربة الاعتراف لتلك الدولتين بدور متميز عن الدول الأخرى. ولأن السلطان عبد العزيز وافق على ما حدث عن طريق ممثليه في المؤتمر، واتضح عجزه عن مقاومة التوغل الفرنسي والاسباني، فقد اعتبر الشعب أن افضل وسيلة للتحرر من الالتزامات القديمة

والجديدة هي التمرد وتصدر الوطنيون الثورة معلنين خلع عبد العزيز واعتلاء مولاي عبد الحفيظ العرش. وتم الاعلان عن ذلك في فاس من طرف الشيخ ماء العينين والسيد أحمد المواز وهما من مفكري ذلك العهد. وقد اعتبر هذا الاعلان بمثابة ميثاق وطني ودستوري من الدرجة الأولى، فرض على الملك الجديد الشروط التالية :

1- بذل كل الجهود لاسترجاع المناطق المفصولة عن الحدود المغربية.

2- الاستعداد لطرد الغزاة من الاماكن المحتلة.

3- الغاء معاهدة الجزيرة الخضراء التي لم يساهم الشعب فيها.

4- العمل على الغاء امتيازات الأجانب.

5- عدم استشارة الاجانب في قضايا الامة.

6- عدم إبرام معاهدات سلمية أو تجارية مع الاجانب بدون استشارة الأمة.

وبهذه الطريقة، حوّلت هذه النقط الست، المَلَكِية المطلقة الى ملكية محدودة ودستورية. ومنذ ذلك الحين، لم تعد للملك سلطة عقد أية اتفاقية إلا بعد استشارة وموافقة الشعب. وإن التمييز بين الاتفاقيات المدنية والاقتصادية، التي كان بامكان الملك توقيعها بعد إستشارة مسبقة، كانت له دلالة بالغة، وهي تجريد الملك من حق إبرام اي اتفاق من شأن طبيعته أن يمُس بشؤون الأمة. وفضلاً عن ذلك، يحتوي مضمون ذلك التصريح على روح اعلان حقوق الانسان الذي يُقر أن السيادة للشعب، وأنها غير قابلة للتفويت. وبذات الوقت، تم الاعلان عن ضرورة نهج سياسة ديبلوماسية مفتوحة، تلك السياسة التي ستكون الحكومة العمالية - الفلاحية لـ«لينين» أول من سيمارسها بعد ذلك بعشر سنوات.

وبالتالي، شكل الثاني من مايو المغربي* - 16 غشت 1907 -

---

* يشير المؤلف إلى انتفاضة شعب مدريد في 2 مايو 1808 ضد الوجود الفرنسي في اسبانيا. وتعتبر انتفاضة مدريد ضد جيوش نابليون بمثابة انطلاقة للحرب الاستقلالية في اسبانيا 1808 - 1814. - المترجم

أول مشاركة للشعب المغربي في السياسة، وكانت ترمي إلى تحقيق هدفين أساسين :

1) وضع حد للمؤامرات الأجنبية والمحافظة على الاستقلال التام.

2) تحقيق اصلاح يقود الأمة إلى نظام دستوري راسخ.

تلك هي الأهداف التي شكلت المحور الذي دارت حوله كل الحركات الاستقلالية إلى يومنا هذا. ولم يمض كثير من الزمن بعد هذه الثورة حتى حرر الوطنيون مشروع دستور تم نشره في جريدتهم «لسان المغرب» التي كانت تصدر بطنجة. وتقول مقدمة المشروع الموجه للسلطان : «بما أن الوقت قد دعا الى الاصلاح، والشبيبة العصرية قد هللت قلوبها وانشرحت صدورها له، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه، فنحن لا نألوا جهداً في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته، وهو يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا واخترناه لامامتنا، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال، الا أملا في أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد، فعلى جلالته ان يحقق رجاءنا، وان يبرهن للكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه وعلى رغبته في الاصلاح وجدارته بإدارة ما قلّدته أمته.

والذي نرجوه منه قبل كل شيء، هو فتح المدارس ونشر المعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا وأن يولي ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة والافكار الحرة الراقية، ويحترس من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه، ويحولون بينهم وبينه. وفي بلاطه الشريف من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير، فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه جراثيم وبيئة معدية. وبما أن يداً واحدة لا تقدر على انهاض شعب من وهدة السقوط، وعلى اصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا، فيجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول المفكرة والافكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل. وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب، ومن اعطائه حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية».

وكان الدستور يتكون من أربعة أجزاء، يتضمن الأول القانون الأساسي للدولة، والثاني التنظيم الداخلي لمنتدى الشورى (مجلس الشورى)، والثالث قانون الانتخابات العامة، والرابع القانون الجنائي المغربي. وتنقسم الهيأة التي تسمى منتدى الشورى إلى مجلسين : مجلس الأمة ومجلس الشرفاء (الأعيان) ويشكل أعلى سلطة في البلاد،وتُرَجِّحُ وجهة نظره على وجهات النظر الأخرى، وكان له حق مراقبة كل الادارات والمراكز الحكومية.

وبقي كل هذا حبرا على ورق عندما ضغطت الامبريالية الفرنسية على مولاي عبد الحفيظ، وأرغمته على توقيع معاهدة 30 مارس 1912 التي أقيمت بموجبها الحماية. وقد ورد في البندين الأولين ما يلي :

1) ان جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الاصلاحات الادارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعاً بالايالة المغربية.

2) جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالايالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية، وذلك بعد تقديم الاعلام للمخزن الشريف.
كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحراسة براً وكذلك بحرا بالمياه المغربية.

وما كاد الخبر يشيع في فاس حتى انفجر كالرعد. سادَ الذعر في القبائل وفي القصور. وكان الشعور الاجماعي أنها خيانة. ومما يزيد من خطورتها، هو أن مولاي عبد الحفيظ نفسه كان قد خلع أخاه من العرش متهماً اياه، وبحق، بخيانة المغرب. وقد كتب الدكتور فيزجربر، وهو ملاحظ أوروبي عايش تلك الأيام، يقول : « إن تباشير العاصفة لم تكن ظاهرة إلا بالنسبة للاوروبيين القلائل المطلعين على سر الحياة الداخلية للعاصمة.لا وجود لوجه باسم في الأزقة. والأهالي يكادون لا يردون على الذين يتوجهون لهم بالكلام، واصدقاء الأمس يتظاهرون بعدم معرفتنا. لكن مع ذلك، فلا سلوكاً عنيفاً يخُون الشعور الذي يقلق الخواطر ».

وبعد سبعة عشر يوما من ذلك تمرد الجنود المغاربة وقتلوا ضباطهم الفرنسيين، وامتدت الثورة إلى الشعب الذي تمرد بدوره وهاجم الحي الأوروبي. وخلال 72 ساعة كانت فاس مدينة حرة بين أيدي الوطنيين المغاربة. وفي يوم 20 [أبريل] سحق الجنود الفرنسيون التمرد بالمدفعية الثقيلة، وأُعلنت حالة الاستثناء وترتب عن ذلك اعدام آلاف الوطنيين. وبعد ذلك بشهر حاصر عشرون ألف مغربي، من القبائل المجاورة للعاصمة، المدينة بقيادة الحجامي ؛ ونجح المرشال ليوطي، الذي عُين مقيما عاما وقائداً عاما لقوات الاحتلال، في رفع الحصار في بداية يونيو. وخلال الصيف قدم مولاي حفيظ استقالته كسلطان احتجاجاً على الاستعمار الفرنسي. وقد حاول الفرنسيون حمله على التراجع عنها، غير أن تخوفهم من أن يثير الضغائن بتصريح وطني، ما أدى بهم إلى قبولها وتنصيب مولاي يوسف جد الملك الحالي للمغرب. وبعد أشهر قلائل، كان البلد كله – باستثناء المدن الكبرى والموانىء المراقبة بصرامة من طرف الاستعمار الفرنكو–اسباني – في صراع ضار ضد الاحتلال الاجنبي، وكانت الاقاليم المتمردة تشمل ثلاث مناطق بالاضافة الى جبالة والريف التي كانت تركز نضالها ضد الاستعمار الاسباني.

1 – الاطلس المتوسط :

لقد دارت به عدة معارك منذ سنة 1911 حتى سنة 1933 ؛ وإذا ما اعتبرناها في كليتها يمكننا أن نقسمها إلى اربع مراحل تكتسي أهمية بالغة :

1 – 1 – اقتراب الجيش الغازي ومحاولته الوصول الى الجبال:
أ– معارك بني مطير سنة 1913.
ب – مقاومة تادلة إلى حين احتلالها سنة 1913.
ج – معارك خنيفرة سنة 1914.
د – عمليات تادلة من سنة 1915 إلى سنة 1917.

1 – 2 – الهجوم على كتلة قبائل الأطلس المتوسط :
أ – اختراق أزرو – ميدلت سنة 1917.
ب – معارك زايان وبني مگيلد في سنوات 1920 – 1923.

1 – 3 – الهجوم على الضفة الشمالية لوادي العبيد :

أ – مقاومة عربالة في سنة 1926.

ب – الهجوم على وادي العبيد في سنوات 1929 و 1930 – 1931.

1 – 4 – الهجوم على الأطلس المتوسط :

أ – مقاومة أيت يحيى في سنوات 1931 – 1932.

ب – مقاومة أيت اسحاق في سنة 1932.

ج – الهجوم على بساط البحيرة في سنة 1932.

د – معارك ملول والاطلس الكبير في سنة 1933.

ه – محاصرة كردوس وبادو في سنة 1933.

ز – معركة الكوسر سنة 1933.

2 – الأطلس الكبير بجنوب المغرب :

إن سياسة ليوطي في منطقة القواد الكبار هذه، كانت تتسم بالتسامح وباجتذاب هؤلاء القواد نظراً للنفوذ الذي يحظون به لدى القبائل، لكن الروح الوطنية وضعت حدّا لهذا النفوذ، وأحبطت السياسة الفرنسية. ويعود فضل توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وابنه الهبة الذي شكل حوله حركة وطنية. وقد حاربا الفرنسيين واستولى الهِبَةُ على مراكش. وبعد هزيمته لاحقاً في معركة سيدي عثمان واصل – هو والقبائل التي انضمت إليه – المقاومة في الساقية الحمراء حتى سنة 1935.

3 – تافيلالت وأيت عطا بالجنوب المغربي :

لقد دام الكفاح ضد الفرنسيين في هذه المناطق ثلاثاً وعشرين سنة. وفي البداية كان الكفاح بقيادة الشريف السملالي الذي هاجمه جيش مكناس بقيادة الجنرال بويميرو، والساعد الايمن للجنرال ليوطي، مدعوما من طرف جيش آخر ؛ وقد حاربته هذه الجيوش عيلة سنتين. وخلال هذه المعارك قتل الجنرال الفرنسي واستشهد الزعيم المغربي الذي خلفه بلقاسم النگّادي الذي واصل الكفاح إلى أن استسلم في سنة 1935.

شكلت الروح الوطنية عامل لَحْمٍ لكل هذه الأعمال التي سحقت سياسة القواد الكبار، التي نهجها الاستعماران الفرنسي والاسباني كوسيلة

لكسب المؤيدين وتفرقة المقاتلين. وفي كتابه « البربر المغاربة وتهدئة الاطلس المتوسط »، يورد الجنرال غليوم (GUILLAUME) – وهو من الذين شاركوا بنشاط في الغزو الفرنسي – الشهادة التالية : « إن الصيغ المحببة لدى المارشال ليوطي (LYAUTEY) [مثل] « اظهار القوة لتلافي استعمالها » و « إن عملا [صالحا] يساوي كتيبةً» لا يمكن تطبيقها بالتمام على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم إلى آخر رَمَق. إن المفاجآة الكبرى هي أن قبائل وفية للسلطان تمردت ضده عندما أدخل الحماية، وواجهتْنا بمقاومة أقوى، وإصرار اكبر من مقاومة وعناد بعض القبائل التي سبق لها أن تمردت في مناسبات عديدة ». ويضيف « إذا كانت مجهودات مديرية الشؤون السياسية محكوماً عليها بالفشل، فذلك ناتج عن كون خصومنا ما كانوا يتراجعون أمام قوتنا إلا بعد استنفاد كل وسائل المقاومة المتوفرة لديهم. وكثيرا ما ترد في ذهني أقوال المارشال بيجو (BUGEAUD) هذه : إنه لمن المحزن والمضحك حقا، مانسمعه أو نقرؤه لكتابنا وخطبائنا عندما ينصحوننا باستعمال اساليب صالحة كوسائل لاجتذاب خصومنا، وأن نجعل العرب يحسون بلطف تقاليدنا ومزايا حضارتنا. هذا جميل وسامٍ بدون شك. ولقد جربته شخصيا اكثر من أي شخص ؛ لكن ما العمل مع شعب يلوذ بالفرار عندما نقترب منه، ولا يترك أمامنا إلاّ مقاتلين أشداء يردون على كلامنا العاطفي باطلاق النار ؟ ».

وفي مؤلفه « المشاكل السياسية والاجتماعية في نهاية القرن XIX » كتب المؤرخ دْرِيُولْ (DRIAULT):

« خلال السنوات الأخيرة، تم احتلال كل البلدان المستقلة على وجه الأرض من طرف الدول الاوروبية والولايات المتحدة. وبسبب ذلك، وقعت لحد الآن عدة نزاعات وبعض التغييرات في مناطق النفوذ، والتي ليست سوى تباشير انفجارات اكثر فظاعة في المستقبل القريب. يجب الاسراع بالاحتلال إذن، وإن الدول التي لم تتزود معرضة لخطر عدم تسلم نصيبها أبداً، وعدم المشاركة في الاستغلال الهائل للعالم والذي سيشكل احد الأحداث الأساسية في القرن القادم. لهذا السبب سيطرت على اوروبا وامريكا، خلال

الآونة الأخيرة، حمى التوسع الاستعماري المميزة للامبريالية التي تشكل السمة المميزة الاكثر بروزا لأواخر القرن XIX. ومع مثل هذا التقسيم للعالم، ومع هذا القنص المسعور للثروات والأسواق الكبرى في العالم، فإن الأهمية النسبية للامبراطورية التي شُيدت خلال القرن XIX لا تتناسب مع الموقع الذي تحتله في أوروبا الأمم التي شيدتها. وإن الدول السائدة في أوروبا والتي تتحكم في مصيرها، ليست سائدة في العالم كله بنفس الشكل. وبما أن النفوذ الاستعماري، والامل في الاستيلاء على ثروات ما زالت مجهولة، سيكون لهما بالتأكيد انعكاس على المكانة النسبية للدول الاوروبية، فإن المسألة الاستعمارية – الامبريالية إن شئتم – التي غيرت الآن الظروف السياسية في أوروبا نفسها، سوف تغير هذه الظروف اكثر فأكثر في المستقبل ».

ويضيف لينين، الذي أورد هذه الفقرة في مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية »...

« لقد تضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى بشكل هائل بعد 1876، إذ ارتفعت المساحة المستعمرة من 40 إلى 65 مليون كيلو متر مربع. والزيادة تمثل 25 مليون كيلو متر مربع، أي بزيادة واحد ونصف عن مساحة الدول المستعمِرة (16،5 مليون كيلو متر مربع). وفي سنة 1876 لم تكن ثلاث دول تملك أية مستعمرة، أما الدولة الرابعة، وهي فرنسا فلم تكن لها مستعمرات تقريبا. وفي سنة 1914 كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها 14،1 مليون كيلو متر مربع أي مساحات اكبر من مساحة أوروبا بنسبة تقارب النصف، ويبلغ عدد سكانها حوالي 100 مليون نسمة. وإن التفاوت على مستوى توسيع المستعمرات كبير جداً ؛ فإذا قارنا مثلا فرنسا وألمانيا واليابان، وهي دول لا تختلف كثيراً من حيث المساحة و عدد السكان، وجدنا أن فرنسا قد حصلت من المستعمرات (من حيث المساحة) نحو ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه ألمانيا واليابان مجتمعتين. لكن، من حيث مقادير الرأسمال المالي قد تكون فرنسا أيضاً، في بداية المرحلة المذكورة، أغنى بعدة أضعاف من ألمانيا واليابان مجتمعتين ».

لم تحصل البرجوازية الاسبانية إلا على بعض الفتات من كل هذه الغنيمة الهائلة، بحيث تسلمت حوالي 300.000 كيلو متر مربع ؛ 250.000 منها كانت رمالا خالصة و 26.000 الباقية تمثل الجزء الجبلي والاكثر فقرا من المغرب، من أصل 25 مليون كيلو متر مربع للتوزيع. مما دفع مستعميرنا إلى القول إن نصيب اسبانيا لم يكن سوى « عظم » من « الضلع » المغربي. وهذه الصورة البيانية صادقة بما أن الدور الاسباني كان يقتصر على أن تكون اسبانيا كلب حراسة للامبريالية البريطانية. إن مفتاح سر وجودنا الاستعماري في مرحلة الامبريالية، يقدمه لينين نفسه حين يقول، في المؤلف المذكور، ان أغلبية الدول الصغرى لا تحتفظ بمستعمراتها إلا بفضل وجود احتكاك وتناقض الخ... بين مصالح الدول الكبرى، الأمر الذي يحول دون عقد اتفاقية استعمارية... مع التشديد في حالة اسبانيا، لأن المصلحة الانجليزية في أن تراقب مدريد السواحل الريفية، استندت إلى كون انجلترا ترغب في تلافي استقرار فرنسا على الضفة الأخرى من مضيق جبل طارق. ويعني ذلك قبول [اسبانيا] المشاركة في تجزئة المغرب والقضاء على استقلاله من أجل صيانة أمن مستعمرة بريطانية على التراب الاسباني [جبل طارق]. وباستثناء مناجم الريف، لم يكن في التراب المغربي أي شيء قد يُفيد الرأسمالية الاسبانية. وكان من البديهي ان غزو الريف والبقاء فيه سوف يكون منهكا بالنسبة الى الاقتصاد الاسباني الهزيل. لقد ألقت لندن وباريس بعظم بدون مخ، وسارع المستعمرون الاسبان إلى جمعه دون أن يتساءلوا عن مردودية عملية من ذلك القبيل. وكإستعمارية، كشفت برجوازيتنا من أنها كارثة. وكان من الممكن أن يُصبح للريف بعض الأهمية السياسية، إذ يمكنه أن يُصبح أرض الميعاد بالنسبة إلى القطاعات الاجتماعية الاكثر انحطاطا على سواحلنا المتوسطية. وبهذا المعنى يمكن القول ان شمال افريقيا لعب منذ القرن XIX، بالنسبة إلى الاندلس وشرق اسبانيا نفس الدور الذي لعبته أمريكا بالنسبة إلى ڭاليسْيا. وقد ابرز لينين نفسه، في الكتاب المذكور، هذا الجانب من خلال خطاب الاستعماري سيسيل رُودْس (CECIL RHODES) : « كنت بالأمس في الاستند أند (حي عمالي في لندن) وحضرت اجتماعاً للعمال العاطلين.

وعندما سمعت في ذلك الاجتماع خطابات متحمسة سمتها الرئيسية كانت هي صرخات : الخبز ! الخبز !. واثناء عودتي إلى بيتي كنت افكر بما سمعت، واقتنعت اكثر من السابق بأهمية الامبريالية... إن الفكرة التي أصبو إليها تمثل حلاً للمسألة الاجتماعية، أعني: أنه لكي ننقذ اربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية فتاكة، ينبغي علينا نحن الساسة الاستعماريين أن نستولي على أراضي جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنحصل على أسواق جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها مصانعنا ومناجمنا. فالامبراطورية، وقد قلت ذلك مراراً، هي مسألة مَعِدَة. فإن كنتم لا ترغبون في قيام حرب أهلية عليكم أن تُصبحوا امبرياليين ».

بالاضافة إلى هذا، فإن الجشع المهدوي للملك، واندفاع بعض العسكريين والرغبة في خلق أوضاع حربية لتزيين سجل خدماتهم أو تسلق سلم الترقية، والاجتذاب الذي كانت تمارسه على الأوليغارشيا الاسبانية السياسة الامبريالية لفرنسا، كل هذه العوامل أدت باسبانيا إلى انتهاك استقلال ووحدة الدولة المغربية. وبهذا أصبحنا نشكل جزءاً من القوى الاستعمارية بصفة استعماريين أقزام لأن الثلاث مائة الف كيلو متر مربع التي سرقتها مدريد، لم تكن تمثل شيئا بالمقارنة مع الثلاثة وثلاثين مليون للندن، والسبعة عشر مليون لموسكو القيصرية والاحد عشر مليون لباريس، والثلاثة ملايين لبرلين والنصف مليون لواشنطن ولطوكيو.

لم تُبدِ أية بروليتاريا لبلد استعماري نفس المعارضة الصارمة التي قاومت بها الطبقة العاملة الاسبانية المغامرات الاستعمارية. إن التحريض المعادي للاستعمار الذي قام به العمال سيبقى، تاريخيا، نموذجاً ومثالا عمليا للتضامن والأممية البروليتارية. وإلى حدود السنوات الأخيرة من عقد العشرينات ؛ حيث تمكن التحالف بين الاستعماريين الاسباني والفرنسي من سحق الشعب المغربي عسكرياً ؛ تشبثت الاحزاب والنقابات العمالية دائما بمعارضة الغزو الاستعماري، والدفاع عن استقلال الدولة المغربية، مُسجلة بذلك صفحات بطولية في تاريخ الحركة العمالية الاسبانية. وبالرغم من أن سنوات الثلاثينات قد فتحت قوس كبت فيما يتعلق بالسياسة

المعادية للاستعمار، هذا القوس الذي لم يُغلق بعد، فإن الحصيلة تضع الحركة العمالية الاسبانية في المواقع الأولى داخل الحركة المناهضة للاستعمار. وقبل أن تتم شَرْعَنَةُ إلغاء السيادة المغربية سنة 1912، كانت كل من اسبانيا وفرنسا تحاولان ضم الأراضي أينما أمكنهما ذلك، وَجَسَّ نبض مقاومة المغاربة. وكانت احدى عمليات النهب هذه، هي التي أدت إلى حرب 1909 والاحتجاج العمالي ضدها. هذا الاحتجاج الذي بلغ الأوج فيما سُمي بعد ذلك بالاسبوع المأساوي لبرشلونة. وفي بداية يونيو من ذلك العام، وبما أنه لم يكن من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الريفيين ليسمحوا باستغلال خيراتهم المنجمية في إكْسَان، شرع الجيش في حماية الاعمال في المناجم. وأمام استفزاز من هذا القبيل، هاجم المغاربة، في بداية يوليوز، الجنود الذين اضطروا للجوء إلى مليلية. وبما أن الخمسة ألف وخمس مائة جندي والخمسة وعشرين من القادة والضباط الموجودين هناك لم يكونوا كافيين، فإن الحكومة قد نظمت الارسال الفوري للواء مختلط من القناصة وتجنيد الاحتياطيين. وتلقى الرأي العام هذه الانباء باستياء عميق، ومما ضاعف هذا الاستياء، استدعاء مجموعات من الرجال كانوا ينتمون للاحتياطي النشيط والذين كانوا يعتبرون أنفسهم متحررين من التزاماتهم العسكرية بعد اندماجهم في الحياة المدنية. وقد فضحت الصحافة والاحزاب العمالية والمعارضة هذه العمليات مُعتبرة أن ليس لها من دافع سوى الدفاع عن المصالح الخاصة للمؤسسات المنجمية، ولعب دور المَرْق للزمرة العسكرية. ووصل جو التحريض المعادي للاستعمار إلى حد أن الجريدة المدريدية « مراسلة اسبانيا »، الملكية الاتجاه، نشرت الافتتاحية التالية : « من المستحيل القتال ضد بلد، واسبانيا لا تريد أن تسمع حتى الحديث عن المغرب. فباستثناء نصف دزينة من السياسيين وبعض سماسرة البورصة المُضاربين وآخرين يصطادون في الماء العكر، لا أحد يرغب في مغامرات أو استفزازات أو احتلالات غير ضرورية ولا في حملات خارج الزمن والمكان ». وكتب آخرون، اكثر راديكالية، مثل « إلبَيِيس »: « هناك خطر نشوب حرب عبثية ولا شعبية وغير عادلة ضد المغرب. لقد وصلنا الحضيض، لكن ليس إلى حد أن نُصبح أُلعوبة في يد متآمرين من الدول

الاجنبية. إنه لمن العبث والاجرام أن نقحم أنفسنا في الصفن المغربي لخدمة مصالح صناعية ليست حتى لنا في غالبيتها، مخاطرين بأن تُغرس في أجسادنا وأرواحنا آلاف الابر المسمومة ».

كل هذا أدى منذ اللحظة الاولى إلى استحالة إبحار الجنود، وأسفر عن أحداث خطيرة في برشلونة في يوم 13 – كتيبتا برشلونة ومريدا (MERIDA) – ويوم 10 – كتائب استيليا (ESTELLA) والفنس XII (ALFONSO XII) ورؤوس (REUS) – وخلال هذه الاحداث حاولت مجموعة من النساء والاطفال اعتراض عملية الابحار، وذلك بالتظاهر أو دعوة الجنود إلى القاء السلاح ورفض القتال. وحدث نفس الشيء في مدريد حيث أدى احتلال محطات القطار والجلوس فوق السكة إلى استحالة خروج قطارات الجنود من المحطات. وبهذا الانطباع كان الجنود يصلون إلى مليلية ليدخلوا مباشرة إلى المعركة بمعنويات منهارة – حسب الجنرال مولا (MOLA) – من جراء الاحداث التي وقعت في موانىء الابحار أو خلال نقلهم عبر البلاد.

ومرت الايام من التاسع إلى السابع عشر من يوليوز، بشكل عادي دون أن يهجم المغاربة. لكنهم هجموا بقوة يومي 18 و 20 مما اضطر جيش الاحتلال إلى المزيد من التراجع. وحاولت حكومة مَوْرَا (MAURA)، التي كانت في وضعية حرجة، أن تعطي انطباعاً بأن الأمر يتعلق بعمليات بوليسية بسيطة ودون أهمية كبرى ضد بعض قُطّاع الطرق. وبالرغم من أن مورا توقع أن على الجيش الاستعماري مواجهة حرب قاسية، فقد سعى إلى اخفاء ذلك لطمأنة رأي عام هائج للغاية. غير أن المعارك المذكورة فضحت مورا الذي لم يكن له بد سوى ارسال المزيد من الاحتياطيين، من بينهم اللواء الاول المختلط للقناصة حامية مدريد. وانفجر الغضب الشعبي الذي وصل يوم 21 إلى حد معارضة رحيل كتائب لاَسْ نَافَاس (LAS NAVAS) وفِيكِيرَاسْ(FIGUERAS) بالقوة، وذلك بفصل عربات القطار. وفي يومي 23 و27 وقعت من جديد معارك عنيفة. ووصل الانطباع الذي خلفته الاخبار الجديدة الى حد أن جريدة « الابيض

والاسود » كتبت « لقد رحل لواء آخر الى مليلية ؛ فهل سيكون اللواء الأخير ؟ إن هذه التساؤلات نطرحها نحن الذين لا نملك مناجم في الريف ولا أسهما فيها بشبه الجزيرة. كما يطرحها أيضاً الذين جالوا بعض الشيء عبر اسبانيا، وشاهدوا الكثير من فراسخ الأرض غير مزروعة ويمكن استعمارها. وإلى حين تصميمنا على استعمار دارنا، نعتبر أن كل نبات الصُبار الريفي لا يساوي حياة جندي واحد ». ويظهر اطلاق النار على بعض العمال في الريف كذريعة [الهجوم على الريف]، لأن الدافع الحقيقي هو الرغبة في التوسع، في الوقت الذي اختار المغرب سلطانا جديدا معاديا للاستعمار. وفي نفس التاريخ، حذّر بابلو اگلسياس (PABLO IGLESIAS) زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، في تجمع عقد بمسرح لوكس إذن قائلا : « لن يكون من الصعب او الغريب أن يفضل أحد الجنود الاحتياطيين طعن وزير أو أية شخصية سامية بالخنجر بدل الذهاب لتقتيل أناس يدافعون عن وطنهم بنفس الشجاعة التي دافع بها الاسبانيون عن وطنهم سنة 1808. وفي هذه الحالة، إن الحكومة هي عدوة الشعب الاسباني وليس المغاربة. ويجب محاربة الحكومة باستعمال كل الوسائل. وبدل اطلاق النار على الشعب، يجب أن تطلقوها على المسؤولين وسوف يعلن العمال الاضراب العام إذا كان ذلك ضرورياً».

وفي نفس التاريخ، انعقد مؤتمر الفيدرالية الكطلانية للحزب الاشتراكي الذي صادق على الملتمس التالي : « اعتبارا لكون الحرب نتيجة حتمية لنظام الانتاج الرأسمالي، واعتبارا أيضا للنظام الاسباني في تجنيد الجيش حيث أن العمال هم وحدهم الذين يخوضون الحرب التي يُعلنها البرجوازيون، فإن التجمع يحتج بصرامة :

1 – ضد تصرف الحكومة الاسبانية في المغرب.

2 – ضد ممارسات بعض سيدات الارستوقراطية اللائي يُهِنَّ آلام الجنود الاحتياطيين وزوجاتهم وابنائهم وذلك بتسليم أوسمة وأطواقاً كتفية عوضاً عن تمكينهم من وسائل العيش التي حرمهم منها غياب رب الأسرة.

3 – ضد ارسال مواطنين مفيدين للانتاج إلى الحرب ؛ وهؤلاء

المواطنون، على العموم، غير مكترثين بانتصار الصليب على الهلال، في حين يمكن تكوين فرق من الرهبان والكهنة الذين لهم مصلحة مباشرة في انتصار الديانة الكاثوليكية فضلاً عن كونهم بدون عائلات ولا منازل ولا ينفعون البلاد في شيء.

4 – ضد موقف النواب الجمهوريين الذين لم يستغلوا حصانتهم البرلمانية ليتصدروا احتجاجات الجماهير ضد الحرب.

يلتزم أمام الطبقة العاملة بحشد كل قواه إذا ما اضطرت إلى اعلان الاضراب العام لارغام الحكومة على احترام حقوق المغاربة في الحفاظ على الاستقلال التام لبلادهم ».

وتمت الدعوة للاضراب العام في مجموع اسبانيا خلال شهر غشت، غير أن شنه قد تقدم في برشلونة منطلقا من القواعد تحت صيحة : « بينما تنظمون انتم مهرجانات سياسية فان العسكر يجبرون المواطنين على خوض الحرب ». وأدى الاضراب الى الاحداث الدامية لآخر اسبوع في يوليوز، ذلك الاسبوع المأساوي، والتي بلغت أوجها باغتيال المفكر الفوضوي فيرير (FERRER) والحكم بالاعدام على 110 مناضلين والاعتقالات الواسعة للعمال : 5000 في برشلونة و 1700 في مطارو (MATARO) و 1200 في صباديل (SABADELL) و 1000 في طراغونة (TARRAGONA) و 300 في خيرونة (GERAONA). وفي نفس الوقت مُني جيش الاحتلال بهزيمة كبرى في وهدة الذئب على سفوح جبل الكُّروگُو، ولم تتجاوز هذه الهزيمة الا الانتصارات البطولية للمغاربة في أنوال وجبل أعرويت سنة 1921. لقد أدى قصور القادة العسكريين إلى سقوط فيلق من القناصة بكامله في كمين نصبه المغاربة. وقتلت، تقريبا، كل العناصر المكونة لهذه الوحدة العسكرية بما فيهم القائد العسكري الذي كان يقودهم، الجنرال كِّيرْمُو بنتوس (GUILLERMO PINTOS). واعترف وزير الحرب أن حوالي ألف اسباني لقوا حتفهم، بينما لا يعترف بعض الصحفيين الاستعماريين، مثل فيكتور رويس ألبينيس (VICTOR RUIZ ALBÉNIZ) الا بزهاء 300 خسارة في الارواح في الصفوف الاسبانية.

فتحت هذه الهزيمة المدوية قوساً من الهدوء حتى بداية الخريف، واستفادت منه مدريد لارسال تعزيزات عسكرية. ويمكن تقدير عدد الجنود الموجودين في مليلية في نهاية الصيف بحوالي 40.000 جندي. وقررت الحكومة احتلال جبل الكُّروگُو لابعاد المغاربة عن ضواحي المدنية. واستؤنفت العمليات يوم 21 شتمبر عندما هوجمت قبيلة بني شكّار شمال مليلية، واحتل في اليوم التالي سوق الأحد. وانتقل الجيش بسرعة نحو الجنوب واحتل الناضور يوم 25 وسلوان يوم 27 مما أدى الى تطويق الجبل الذي تم الاستيلاء عليه يوم 29 شتمبر. ان معالم الكيفية التي تصرف بها الجيش الاسباني، يقدمها لنا داعية من أكبر دعاة الاستعمار الاسباني شهرة حين يكتب أن « هذه العمليات تشكل درساً معبراً، وإن لم يُستفد منه إلا قليلا، لما يجب ان تكون عليه حرب المغرب : معاقبة المتمردين بضربهم في مصالحهم المادية باحراق القرى واتلاف او مصادرة المحصول او المطامير. والشرط الاول للتباحث في موضوع الخضوع هو تسليم العتاد الحربي واحتجاز رهائن للتأكد من ذوايا السكان ».

ونشرت أيضاً إحدى الجرائد الاستعمارية في ذلك العهد، الافتتاحية التالية: «إن سياسة الترغيب والترهيب هي السياسة الوحيدة والمتيسرة وذات النتائج العملية، والتي يمكنها أن تجعل هؤلاء القوم الجهلاء يدركون أن أمن ديارهم، لا يمكنهم الحصول عليه الا إذا انصاعوا لقيادة ممثلي اسبانيا المحترمين ووضعوا ثقة عمياء في إسبانيا. إن الجزاء والعقاب كقاعدة: العقاب في البداية وبعده الجزاء ، يشكلان وسائل ناجعة لاجتذاب [السكان] ».

لقد سجل بلوغ المرتفعات الواقعة جنوب جبل الكُّروگُو في أواخر نوفمبر نهاية هذه الحملة. وإن خطط الاستمرار في الحملة ومشاريع الانزال في الحسيمة قد تم التخلي عنها أمام المقاومة المغربية الضارية والاحتجاج الشعبي الاسباني والجهل المطلق لتلك الاراضي.

لا اغتسل ولا أمشط شعري،
ولا اضع رابطتي الزرقاء
حتى ينتهي خطيبي من الاستيلاء على الكُّروگُو

والفتيات اللواتي كن ينشدن هذه الأغنية كن يشرقن فرحاً الا ان فرحهن لن يدوم طويلاً.

إن الحس الوطني القوي لدى المغاربة، والاحتجاج الحازم للبروليتاريا الاسبانية وعدم أهلية جيشنا،ستشكل العراقيل الثلاث الرئيسية التي ستعترض سبيل الاستعمار الاسباني ورغبته في التوسع سنة 1909.لقد كان بوسع الاستعمار الاسباني استخلاص درس مفيد، والانسحاب من هذه المغامرات التي لن تكون سوى مصدر للهزائم، ومع ذلك فضل التمادي محاولا فرض حماية على من هم في غنى عنها. وعلى هذا النحو فإن الفرامل الثلاثة المذكورة سابقاً ستتضاعف الى حد ان ديكتاتورية بريمُودي ريفيرًا (PRIMO de RIVERA)، الاستعماري البارز، ستفكر بجدية في احترام استقلال الشعب المغربي. إن درس أحداث 1909 كان هو أن ليس استعماريا من يريد بل من يستطيع ذلك. ولسحق الشعب المغربي لابد من جهاز عسكري أقل تعفنا وفساداً وقصوراً من الجهاز العسكري للجيش الاسباني انذاك. وجريدة « أ.ب.س » التي لا يسوغ اتهامها بمعاداة العسكرتارية، اكدت يوم 11 أكتوبر 1911 أنها لا تستطيع ان تفهم كيف أن الجنود غير النظاميين « الموروس »* ؛ الذين لا يتوفرون على تنظيم عصري والذين يفتقرون للعُدة الملائمة او لقيادة كفئة، يمكنهم توقيف جيوش أوروبية يُفترض أنها حسنة التدريب، جيدة التنظيم ومجهزة بشكل مناسب. وكان القادة العسكريون يصطدمون بصعوبات لتفسير المأزق الذي آلت إليه الحرب،ولتفسير سبب كون جيوش الاحتلال مازالت دون مستوى المهمة القمعية الضرورية. إنها تساؤلات غير جديدة، كانت قد طُرحت ويطرحها وسيطرحها دائما المضطهدون من كل نوع. وكان للاحتجاج الشعبي من البعد والحدة والامتداد ما جعل كونت رومانونيس (ROMANONES) – وهو أحد الذين استثمروا كثيرا من المال في مناجم المغرب، والذي كان ينفي باصرار أن تكون الأعمال العسكرية تتم

* الموروس : MOROS، وهي تسمية قدحية للمغاربة.

لحماية مصالحه الشخصية – يعترف بأنه وقع تصديق هذه الاشاعة إلى حد أن فلاحي مزارعه الضخمة في كوادالخرا يعتقدون ان الجنود يموتون من أجل حماية أملاك الكونت. إنه من نوع المحاكاة الساخرة الحالية للحظة دعائية في التلفزة : « إن الجبل يحترق، إن شيئا لك يحترق يا سعادة الكونت »، ولكن بجدية.

إن النتيجة المنطقية قد استنتجتها الجريدة المذكورة « مراسلة اسبانيا »، الرجعية والملكية، حينما فضحت وأشارت باسلوب مستقبلي ونبرة تنبؤية للاخطار التي يمكن أن يحملها للملكية غزو المغرب : « إذا كان البلد يُدرك اننا ستتمكن من حل مشكل ما باحتلال المغرب لَتَحمَّلَ سياسة امبريالية، لكن بما أنه يعلم أننا ذاهبون إلى المغرب دون أن نعرف لماذا ومن أجل ماذا فإن البلد لا يتقبلها. لنفترض أن جنودنا خرجوا من مليلية واحتلوا 10 أو 20 أو 30 أو 100 كيلو متر وان تلك المساحة محتلة الآن. ولكن لماذا ؟ إذن من أجل لا شيء. قطعاً، من أجل لا شيء ؛ إن لم يكن من أجل تبذير نحو مائة مليون نحن في أمس الحاجة اليها هنا بينما لن تصلح لشيء هناك. سيموت بعض الجنود، وسيُرق آخرون، وسنبين مرة أخرى ارتباكنا، وللمرة المائة سنثير السخرية عندما نسمي اطلاق النار مناوشة، والمناوشة عملية حربية، ولقاء فصائل الاستكشاف قتالا، والقتال معركة مواجهة. سنبعث عددا من الجنرالات يفوق عدد العقداء، وعدد القادة العسكريين سيفوق عدد الضباط، وعدد الضباط سيفوق عدد الجنود. إن الوعود اكثر من الحقائق، والمشاريع اكثر من الافعال. وحصيلة كل هذا اننا سنظفر بشيء واحد : دماء الشعب وأموال المُكلف [بأداء الضريبة].

لِمَ الكذب إذا كانت الحقيقة هي هذه ؟ لماذا نخدع انفسنا بأوهام مثيرة للسخرية إذا كانت الأمور ماهي عليه وليست ما يُراد ان تكون ؟ وعلى الحكومات التي تحكم، وعلى الملوك الذين يملكون أن لا ينسوا ذلك. إن الذهاب إلى المغرب سيكون أخطر ألف مرة من عدم الذهاب إليه. إن الذهاب الى المغرب يعني الثورة. وعندما أقول ذلك أخدم الوطن والملك

أفضل مما لو جعلت الملك والوطن يعتقدان أن الذهاب الى المغرب يُناسب الأمة والملكية ».

****

– الفصـــل الثانـــي –

الاحتلال

إن الحماية الفرنسية على مجموع التراب المغربي تقريبا – 450 ألف كيلو متر مربع مع أزيد من خمسة ملايين من السكان – قد أقيمت رسمياً في 30 مارس 1912. ولم يبق لاسبانيا الا 5% من الأراضي مع 750 ألفاً من السكان. وفي نوفمبر 1912 تم اعداد اتفاقية مع السلطان ووُقعت رسميا بمراكش في مايو 1913. وتحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات اسبانيا بخصوص ما كان يُشكل إلى حد ذلك الوقت منطقة نفوذها والذي تحول الى منطقة حماية. لقد شكل هذا الاتفاق السند القانوني الذي ارتكز عليه حق والتزامات اسبانيا في حمايتها للمغرب. وفي بنوده الستة والثلاثين، بالاضافة الى ملحق حول السكة الحديدية طنجة – فاس وخريطتين تفسيريتين، يُحدد الاتفاق أن إدارة وحكم منطقة حمايتنا من اختصاص الخليفة، الذي يمارس نفس الوظائف ويتمتع بنفس الصلاحيات التي يحظى بها السلطان في منطقته. وتعود لاسبانيا مهمة الحفاظ على الأمن ومساعدة الحكومة المغربية في منطقتها من أجل ادخال كل الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية التي قد تحتاجها، ومن أجل سن القوانين الجديدة وتغيير القوانين القائمة. وتقدم اسبانيا المرشحين لمنصب الخليفة الذي لا يمكنه أن يستمر في مزاولة مهامه، ولا أن تتم إقالته دون موافقة الحكومة الاسبانية. كما أعطي لاسبانيا حق مراقبة قرارات السلطة المغربية وإقامة تنظيم قضائي مستوحى من تشريعها الخاص.

من البديهي، منذ الوهلة الأولى، أن روح اتفاقية الحماية، وروح كل تشريعاتنا التي تضعها حيز التنفيذ، هي انعدام الاحترام المطلق لحكومة البلاد من طرف المغاربة أنفسهم وحصرهم في استقلال ذاتي وهمي ؛ ويضطلع الخليفة بالدور الرئيسي في هذه المهزلة، وهو دور كان يوزعه مدراء الاخراج الاستعماري. ووفقا لهذا العرض [المسرحي] أصبحت اسبانيا ملزمة بالاعتناء بجانبين هما : تنظيم إدارة أهلية تساعد الخليفة في مهمة

الادارة الوهمية داخل المنطقة المحددة بموجب المعاهدة، وتنظيم هيئة ادارية اسبانية مكلفة بالتدخل في قرارات السلطات المغربية المعنية والمساهمة في الحفاظ على النظام والأمن، وإقامة العدالة بالنسبة إلى الرعايا الاسبان والاجانب المحميين والأهليين في ظروف محددة.

لقد كانت المنطقة محكومة، كما قلنا، من طرف خليفة يحمل لقب سمو الأمير كان يمثل السلطان وتساعده في مهامه حكومة هي المخزن الخليفي وحاشية خليفية. أما إدارة المناطق فكانت تتم بواسطة القيادات التي كانت تتحمّل مسؤولية إدارة منطقة محددة قد تتسع إلى هذا الحد أو ذاك وتضم قرية أو عدة قرى أو قبائل مغربية. وعندما كانت توجد مدينة في قضاء قائد فإن تلك السلطة كانت تسمى باشوية وكذلك الأمر بالنسبة لعامل المدينة الذي كان يحمل إذن لقب باشا. وكان القواد أو القضاة يتولون مهمة إقامة العدالة في هذه القرى أو المدن.

أما الواقع، أي فيما يتعلق بالهيئة الادارية الاسبانية فقد كان يرأسها مفوض سام، وهو ممثل اسبانيا في منطقة الحماية وفي نفس الوقت الحاكم العام لمواقع سيادتها، سبتة ومليلية. وكان جهاز المراقبة والادارة يتضمن، بحصر المعنى، تحريك واستعمال الحكومة الخليفية سواء على مستوى تمثيلها المركزي أو على الصعيد الجهوي والمحلي، كما كان يشمل نشاط التقنيين الاسبانيين في المصالح التي يُؤَهَّلُ المغاربة للعمل بها وإطاراً للتنظيم القضائي بموظفين استعماريين.

إن النص الاساسي لتنظيم حمايتنا كان هو المرسوم الملكي الصادر في 27 فبراير 1913. وفي ذلك التاريخ لم تكن المصادقة على الاتفاقية الاسبانية – الفرنسية قد تمت بعد، لكن استنادا الى فكرة ان المصادقة سوف تتم قريبا، اتُّخذت الاجراءات المناسبة للسير قدماً في تحضير ممارسة نشاطنا الاستعماري. وقد كان من المنطقي ان يرتكز نشاطنا الاستعماري، الذي لم تكن له سوابق ادارية، على الافكار العامة التي وجهت إقامة الحماية على المنطقة الفرنسية بالمغرب وعلى تونس. وكانت البنود الاساسية لذلك النص الأساسي هي : جعل منطقة الحماية مؤقتا تابعة للحاكم العام

لسبتة الذي يرتبط منصبه بوظيفة المفوض السامي وبكل السلطات القنصلية والعسكرية القائمة في منطقة استعمارنا، والهدف هو اعطاء وحدة للاحتلال. ولمساعدة الحاكم العام أُنشِئَتْ ثلاث مندوبيات مدنية :

الأولى، هي مندوبية الشؤون الأهلية التي ستتكلف بكل ما يتعلق بالاهليين وبالخصوص بمراقبتهم البوليسية.

الثانية، مندوبية من أجل تنمية المصالح المادية في المنطقة. وتتكلف باختيار أجود الأراضي والثروات للحملة الغازية،والقيام بالحد الادنى من الاشغال العمومية،وتنظيم مصالح البريد والبرق الضرورية من الناحية الاستراتيجية.

الثالثة، هي مندوبية الاتفاقيات المالية والضريبية والاقتصادية. وكانت مهمتها، كما يدل على ذلك اسمها، اثقال كاهل المغاربة بالضرائب ونهب الثروة القليلة التي يملكونها. ووقع حث الرأسماليين على الاستثمار في المنطقة المحتلة،مع التأكيد لهم على انهم سيتلقون من الهيئات الجديدة كل التسهيلات الضرورية لاعمالهم. ومن أجل تغطية كل هذه النفقات أحدث الفصل 12 في الميزانية تحت عنوان العمل بالمغرب مع توقع أن استخلاص الضرائب المفروضة سيؤدي الى تخفيض هذه المصاريف تدريجيا.

لقد نظمت عدة مراسيم جوانب مختلفة ومكملة للعمل الاولي، وأهمها الأوامر الملكية حول الادارة والحرب والصادرة في 24 أبريل 1913، والتي تتضمن توجيهات ملموسة اكثر تتعلق بمهام المفوضية السامية. وبمقتضى ذلك أصبحت القيادات العامة مماثلة لمناطق عسكرية مع احتفاظ مليلية وسبتة والعرائش بشيء من الاستقلال الذاتي اعتباراً لصعوبة الاتصال. وبالرغم من كون منصب المفوض السامي كان يبدو، كما قلنا، موحدا مع القيادة العامة لسبتة، فإن هذه التوجيهات قد فصلته نهائيا. وفضلاً عن ذلك، لم تكن هذه التوجيهات تتضمن ما يتعارض مع ان يكون المفوض السامي ؛ الذي يتركز بين يديه النشاط العسكري والسياسي ؛ مدنياً. وأول من عُين في هذا المنصب هو الجنرال أَلْفاوْ (ALFAU).

وسيشكل وجود القيادات واستقلالها الذاتي، عاجلا أم آجلا، عرقلة كبيرة في وجه احتلال المناطق المتمردة، وذلك لأن سلطة المفوض السامي كانت، في الحقيقة صورية، حيث إن جنرالات كل منطقة كانوا يقومون بعمليات قمع دون تنسيقها. وبالاضافة إلى ذلك كانت التبعية المزدوجة تجاه حكومة مدريد تشكل عنصرا مربيا: التبعية لوزارة الخارجية ولوزارة الحرب في القضايا التي كانت تتعلق بكل واحدة من الوزارتين، مع خاصية كون منطقة العرائش كانت مرتبطة بعلاقات مع وزارة الخارجية من خلال مفوضية اسبانيا في طنجة. وبالرغم من العيوب الكبيرة لهذا النظام، والتي تشكل عائقاً في وجه الغزو العسكري؛ وبالرغم من ادراك ضرورة مركزة العمل في يد هيئة واحدة منذ اللحظة الأولى، لم يقع أدنى تغيير إلا بعد انتصارات عبد الكريم في أنوال وجبل أعرويت. وأدت هذه الكوارث الاستعمارية الى بروز فكرة خلق جهاز إداري يتفرغ للشؤون المغربية فقط يتمثل في مديرية عامة للمغرب والمستعمرات.

بيد أن كل هذا بقي حبراً على ورق. إذ يجب أولاً حيازة الاراضي للتمكن من فرض الحماية الاستعمارية. وبما أن مُسْتَعْمَري المستقبل [المغاربة] لا يبدو أنهم موافقون، اصبح من اللازم فرض السلم الاسبانية بقوة السلاح. وعلى هذا النحو بدأ التدخل المباشر للاستعمار الاسباني بالمغرب. وبما أن سكان الريف وجبالة رفضوا التمثيل في مهزلة الحماية فلم يبق بُدٌّ من وضع المؤثرات المسرحية جانبا وامتشاق البندقية. وخاض المغاربة حربا جديدة دفاعاً عن استقلالهم الوطني ضد عمل من اكثر الاعمال الاستعمارية عبثية واجرامية في التاريخ العالمي لاضطهاد الشعوب. إن تصور الحماية بطريقة اجرامية، مع تقسيم البلاد إلى مناطق ستُسلَّم لدول تختلف جذرياً من حيث اللغة والتطور الاقتصادي والمستوى الثقافي، كان يقتضي مضاعفة تقسيم البلد المحتل. وإذا كانت انتفاضة فاس، كما رأينا، قد اندلعت فور معرفة القرار الذي فرضته القوى الاستعمارية، فإن رد فعل الشعب الريفي في المنطقة الاسبانية، قد سبق التوقيع الرسمي على التقسيم. ففي صيف 1911 دعا محمد أمزيان، وهو مغربي له نفوذ، الى الجهاد أو الحرب المقدسة ضد الغزاة. وفي الرابع والعشرين من غشت

هاجم أتباعه اعضاء اللجنة الطوبوغرافية التابعة لقيادة الاركان والذين كانوا يقومون برسم مخططات. وأدى تكرار الهجوم الى نشوب معركة، وكانت الشُعَل في قمم الجبال الريفية تُعزز وتُكبِّر صدى النداء للحرب المقدسة في تلك الليلة. وفي نهاية غشت وبداية شتنبر دارت معارك ضارية على ضفاف نهر الكرث. وإن خبر هذه الحرب الجديدة؛ في الوقت الذي لم تمض إلا بضعة شهور على انتهاء الحرب الأخيرة، قد أدى في اسبانيا، إلى تصعيد الحملات ضد الحكومة وضد الحرب، وتمّت محاولة جديدة لشن اضراب عام تضامنا مع الوطنيين الريفيين. وأمام هذا الوضع، كان رد كَنَالِيخَاسْ هو تعليق العمل بالضمانات الدستورية. وفي بداية اكتوبر قطعت قوات الاحتلال نهر الكرث، الذي يجري نحو الشمال باتجاه الابيض المتوسط، واصطدمت مع حَرْكَة (وحدات قتال) أمزيان التي ارغمتها على التراجع وعبور النهر من جديد، في الاتجاه المعاكس، وأصبحت قوات الاحتلال معاصرة في مليلية من جديد. وبعد تعزيز وحداته، استطاع الجيش الاستعماري فك الحصار بعد معركة دامت خمسة أيام في منتصف دجنبر. وبالرغم من ذلك، فمع بداية 1912 كان وضع اسبانيا حول مليلية خطيرا بشكل لم يسبق له مثيل. لقد كانت خطوط [الجبهة] ممتدة أكثر من اللازم، وكانت صعوبات كبرى تعترض وصول وحدات الامداد لتموين المواقع الامامية عبر مناطق معادية. لكن الحظ قد ساعد الاسبانيين حيث ان الزعيم أمزيان نفسه لقي مصرعه يوم 15 مايو في احدى المعارك. ولابد أن نبرز أنه خلال هذه الحملة تمت، ولأول مرة، محاولة الانزال في الحسيمة يوم 18 اكتوبر، غير أنها فشلت أمام المقاومة الضارية التي واجهتها بها قبائل بني ورياغل وبقّيوة والقبائل الساحلية الأخرى التي حصنت الساحل. وأدى فقدان هذا القائد الى توجيه كل الانظار الى أحمد الريسوني عامل المنطقة الأطلنطية، الذي سبق له أن أعطى دلائل واضحة عن معارضته للتدخل الاستعماري في بلاده في العقد الأخير. وكان الريسوني معارضاً للسلطان عبد العزيز ومؤيداً للمولى عبد الحفيظ، واحتجز العملاء الامبرياليين هاريس (HARRIS) الانجليزي، وماك لين (MAC LEAN) الاسكوطلاندي، وبيرديكاريس (PERDICARIS) الامريكي، مُرغما

حكومتيإنجلترا والولايات المتحدة على التدخل في مساعي الانقاذ وأداء مبالغ هامة من أجلهم.لقد كان الريسوني سياسياً متيقظ الذكاء،شديد التبصر وعلى معرفة عميقة بشعبه،واطلاع على السياسة الدولية،وكان يدافع عن مغرب حر ومستقل بدون أية وصاية أجنبية.بيد أنه كان يعتبر أن من الصعب التصدي للغزاة بمقاومة عسكرية محض، ولذلك يجب على المغاربة الجمع بين الضغط السياسي والضغط العسكري. وكانت هزيمة وموت أمزيان في ازغنغان تزيد حججه وزناً لأنها كانت تبين أن التفوق الاستعماري ساحق على صعيد الامكانيات العسكرية. ويوجَد في عمق هذا التحليل، خوف من مساهمة الشعب المغربي في الصراع بالاضافة الى مبالغة في تقدير [قوى] الاستعمار. وإن الثورة السياسية التي أطاحت بعبد العزيز قد بينت للسادة الاقطاعيين الكبار ــ والريسوني واحد منهم ــ أن الفلاحين المغاربة عندما يصبحون واعين سياسياً لا يكتفون بإدانة الامبرياليين فقط،بل يُشَهِّرون أيضا بالنظام الاجتماعي ــ السياسي الذي يُبقي المغرب في ركود تام. وكان الريسوني يخشى أن تؤدي الهزة التي أحدثها الغزو الاسباني ــ الفرنسي، عاجلاً أم آجلاً، إلى سقوط سلطته نفسها. لقد كان هذا الوطني يدافع فقط على استقلال البلاد التي يجب أن تبقى عند حصولها على الاستقلال، في نفس الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي الذي كان سائداً قبل وصول جيوش الاحتلال. كل هذه العوامل أدت إلى أن الريسوني كان، بموازاة المعارك، يلعب مع ممثلي اسبانيا لعبة القط والفأر،رافضاً بيده اليمنى ما سلمت به يسراه. وكملاحظ يقظ للواقع الاسباني، كان يعرف بالبداهة ضعف سياستنا الاستعمارية والاحتجاجات الشعبية ضد حرب النهب وضعف استعداد وقتالية جيشنا، وانعدام التنسيق فيما يخص السياسة التي يجب نهجها. ولقد قرر ربط علاقات مع الاسبانيين، ووضع خطة للاستنزاف وحرب الأعصاب والفوضى التي ستدفع مدريد، في القريب أو الآجل، إلى اركاب جنودها من جديد أو تسمح بانتظار الفرصة المناسبة للالقاء بهم إلى البحر. ويمكن القول،إنه نجح إلى حدود العشرينات، في جعل كل الحماية مجرد سديم مطلق ومستنقع يلتهم الرجال والمال الاسباني. وكما كان يتمنى، فقد تغيرت الظروف، غير أن هذا التغيير لم يتم لصالح

جيش الاحتلال ولا لفائدة الريسوني ايضاً بل لمصلحة الشعب المغربي: إنها الانتفاضة الوطنية لعبد الكريم. إن سنواته الثماني من الكفاح المستمر ومن الحفاظ على وضعية إن لم تكن حربية فإنها لم تكن سلمية كذلك، ومن شحب جرائم ونهب القوات الاستعمارية ومن الدعوة للفكر الوطني بالمغرب، كل ذلك أعطى ثماراً مُرة لم يذق مرارتها الاستعمار الذي كان الريسوني يقاومه فحسب،بل أيضاً الاقطاع الذي كان الريسوني ممثلا له.

بعد فترة وجيزة من بداية الاحتلال، استقبل الريسوني الجنرال سيلفستري (SILVESTRE) بودٍّ وأعطاه أكبر الوعود وأخلصها للتعامل معه.وبعد ذلك بثلاثة أشهر أمر باعتقال زهاء مائة عميل مغربي مما أدى إلى استياء عميق في الأوساط الاستعمارية.وفي مارس 1912، أي بعد ستة أشهر، رخص لفرقة من القوات الاسبانية باحتلال أصيلا وسوق أحد الغربية. وفي شهر غشت من نفس السنة، اشتكت بعض القبائل من الغرامات الكبيرّة التي تفرض عليها كضرائب جديدة من لدن إدارة العامل وذلك بسبب موقفها الموالي لاسبانيا. وأدت حماية القوات الاستعمارية لهذه القبائل إلى حادث أولاد بومعيزة حيث وقع صدام مع رجال الريسوني، وبمهارة سافر إلى طنجة للاحتجاج بصرامة لدى سفيرنا [وقال]: كيف يسوغ لاسبانيا، حامية المغرب، أن تهاجم جيوش الحكومة المحمية؟ وبعد أن تلقى اعتذارات رسمية عاد إلى أصيلا حيث استمر في حبس وتشويه ومتابعة العرب الذين يشتغلون مع جيوش الاحتلال.

وفي يناير 1913، وقع حادث اكثر خطورة بالخالديين ببني عروس عندما طالب الريسوني 5000 دورو لاطلاق سراح بعض المعتقلين منهم، وطلبت قرية الخالديين حماية سيلفستري. وبعد ذلك بأيام، وقع احتلال قصر الريسوني واطلاق سراح كل المعتقلين ومصادرة اسلحة وذخيرة حرس الريسوني. وعندما أيقن هذا الأخير أن الحكومة الاسبانية لم تمنع تعسفا من هذا القبيل، وضع حدا لآخر محادثاته مع السلطات الاسبانية ودعا إلى حمل السلاح في تازروت. وبأسلوب بليغ حذر الريسوني في أحد الاجتماعات سيلفستري ممثل الاستعمار الاسباني من نوع القتال الذي

ينتظره: «انت وأنا نشكل الزوبعة، انت تمثل الريح الغاضب وأنا البحر الهادىء. تأتي وتهب غاضبا، وأهيج وأثور وانفجر زبداً. وعندئذ تهب العاصفة. لكن، هناك فارق بيني وبينك: فبينما لا أغادر مكاني أبداً، مثل البحر، انت مثل الريح لا توجد في مكانك أبداً».

وأدى احتلال تطوان، في 19 فبراير 1913، الى أن يكون لنداء الريسوني صدى اكبر من الذي كان سيكون له في ظروف أخرى. وبدأ التمرد ينتشر، وتصاعد الغليان في البوادي باستمرار؛ وكانت الشُعَل تظهر في قمم الجبال ليلاً كما ان الاجتماعات والاتفاقات والدعوة الى الحرب المقدسة اجتاحت كل المنطقة. وكان يُقال ان اسبانيا جاءت إلى المغرب لغزو البلاد وإفساد الدين والتقاليد والعدالة والعائلة. وبدأت الهجومات المعزولة واطلاق النار على تطوان ليلاً واصبحت الطرق غير مأمونة كما أن موقع عين الجديدة الهام وقع تحريره من طرف المغاربة. وبدأت مدريد تتخوف لما رأت كيف ينتشر أنصار الريسوني، وأمرت مفوضها السامي ألفاو بربط الاتصال مع القائد الوطني من جديد قصد تلافي الحرب. وكان الريسوني يعلم أن بين الاسبانيين الذين يزاولون القيادة في المغرب توجد ثلاثة اراء مختلفة. فبينما كان سيلفستري يريد الحرب بأي ثمن لأنه يعتبرها الحل الوحيد الممكن؛ كان ألفاو يرغب في السلم،في حين أن السفارة بطنجة كانت غير مكترثة بالاتجاهين معا،وكانت تعمل من أجل اعداد مقابلة للقائد الثائر مع ألفونسو XIII.

لقد تجاهل الريسوني كل هذه المقترحات وواصل مهاجمة جيوش الاحتلال، التي استولت في يونيو 1913 على اللوزين وفقدت في نفس اليوم في ساحل الريف الزورق المسلَّح «الجنرال كونشا» (CONCHA) الذي هاجمه الريفيون واستولوا عليه مما أدى إلى 16 قتيلا و17 جريحا و11 أسيراً في صفوف البحارة الاسبان. ولابد من أن نأخذ بعين الاعتبار أنه كان مسلحا بأربعة مدافع من عيار 42 ميليمتر وثلاثة مدافع رشاشة. ويتكون طاقمه من 95 رجلا. وفي 6 يونيو هاجمت قبيلة بني كُرفط بناحية العرائش موقع كدية فريشكات ومعسكر الاثنين، وبعد أيام هاجمت اصيلا

والقصر الكبير وقطعت بذلك المواصلات بين سبتة وتطوان؛ وأدى ذلك بألفاو وإلى اقتراح هدنة من جديد. وشرط الريسوني عقد الهدنة بإعادة تطوان. وأمام فشله الواضح قدم ألفاو استقالته تاركا ولاية المفوض السامي شاغرة. إن تعيين الجنرال مارينا (MARINA) «البطل»، سفاك سنة 1909 لن يفرض أي تغيير، فالمعارك ستستمر. وفي احدى المعارك، بالقرب من تطوان سيُسقط المغاربة أول طائرة اسبانية من نوع «م.ف.1» يوم 19 نوفمبر 1918. ومنذ 1911، كان الطيارون يتدخلون في العمليات العسكرية بتنسيق مع المشاة؛ وكانوا يقصفون الخنادق والأسواق والطرق والمحاصيل والممتلكات والمستشفيات والمدارس والأحياء المدنية والسكان المدنيين. كما أنهم كانوا يضربون المقاتلين بالمدافع الرشاشة ويأخذون الصور والرسوم الطوبوغرافية الخ... واستُعملت السفن الهوائية أيضاً منذ 1909. وفي نفس التاريخ، اقترحت مجموعة من الراسماليين الألمان عرضاً غير مألوف على الحكومة الاسبانية. وحسب صحيفة «الامبرسيال» ليوم 9 دجنبر 1913، فقد عرضوا مساعدة الاسبان للوصول إلى اتفاق مربح مع الريسوني مقابل تنازل اسبانيا عن كل حقوق الاستغلال داخل المنطقة لفائدتهم. وبعد الوصول إلى هذه الاتفاقية يجب على الاسبان سحب جيوشهم من المدن الساحلية التي كانوا يحتلونها قبل إقامة الحماية. وقد رُفض هذا الاقتراح. وجاء العام الجديد، 1914، بالحرب الأوروبية الأولى ومعها تقلص النشاط الذي كان يجري في المغرب. ومع انخفاض عدد الجيوش الفرنسية التي كانت بدورها «تُنظف» منطقتها من العناصر غير المرغوب فيها؛ اعتبرت مدريد أن عليها أن لا تذهب أبعد مما يجب، وأصدرت التعليمات للتفاوض مع الريسوني مرة أخرى. واغتالت مجموعة من العسكريين، الذين كانوا لا يرغبون في نهج سياسة أخرى غير سياسة إبادة الريفيين، مبعوثاً مغربيا هو علي أقلعي يوم 8 ماي 1915. وأدت جريمة وقحة إلى هذا الحد إلى خلع مارينا وسيلفستري وعودتهما إلى مدريد. لكن، بعد عودتهما إلى العاصمة تم توشيحهما بالحمالة الكبرى للقديس فِرْنَانْدُو والحمالة الكبرى لماريا كرستينا اعتباراً للخدمات التي قدماها. وبتعيين غوميس خوردانة (GOMEZ JORDANA) كمفوض سام جديد، يتعزز

موقع الذين يرغبون في الوصول إلى اتفاق مع قائد جبالة. وخلال تسلمه لمهامه تجلى موقفه بوضوح: «إن نهجي يرتكز على عدم خلق هوة بيننا وبين المغاربة، وعلى عدم المغامرة في أعمال حربية دون التيقن مسبقاً من نجاح بدون سفك الدماء يتم التحضير له بالعمل السياسي الضروري. إنني مقتنع بهذه الفكرة ومبشر بها متحمس لها. وإني متأكد من أن عدم التخلي عنها؛ والارتباط بالأهليين بتلك الروابط المادية والمعنوية التي تولدها المعاملة الحسنة، والعلاقات الضرورية بين شعوب متجاورة تتعايش فوق نفس الأرض؛ سيمكننا من الوصول إلى جميع جهات منطقة نفوذنا دون الزام الوطن بتضحيات كبرى، ولربما دون النطق بكلمة الحرب التي يجب أن نعمل على انقراضها من القاموس الذي نستعمله في المغرب، بالرغم من اننا قد نضطر إلى القيام بعمليات بوليسية، من حين لآخر، للقضاء على مقاومات منظمة. بيد أن هذه العمليات لا تدخل أبداً في إطار الحرب بالمفهوم الواسع الذي نعطيه، نحن الاسبان، لتلك الكلمة».

وبعد شهرين، توصل خوردانة إلى اتفاق سري مع الريسوني يجعل حداً للحرب التي كانت قائمة منذ 1912. وبموجب هذا الاتفاق تم تعيين القائد الوطني عاملاً، باسم المخزن، على القبائل التي يراقبها أو التي يُخضِعها. وبدأ هذا الاتفاق يعطي نتائج بسرعة وتمثلت في اخضاعات عدة سواء في ناحية العرائش أو ناحية سبتة ـــ تطوان. وفي أبريل، أنجزت عدة عمليات مشتركة ضد القبائل التي أصبحت غير متفقة مع سياسة الحرباء التي ينهجها مولاي أحمد [الريسوني]. واستعاد الاستعماريون، في 24 مايو، فندق عين الجديدة وهو نقطة استراتيجية كانت تسمح بالاتصال بين العرائش وسبتة فضلاً عن أنه يعزل في الشمال قبيلة أَنْجَرَة والحوزوجزءاً هاماً من قبيلة واد راس. وفي 29 يونيو هوجمت ذروة البيوت، وهي قمة تقع على بعد 9,5 كيلومتر غرب سبتة، وخلال هذه المعركة أوشك النقيب فرنسيسكو فرانكو على الموت بعد أن أصيب بجرح خطير في بطنه. لكن الرصاصة لم تمس أي عضو حيوي بعد اختراقها لجلد بطنه. ولو أن الرصاصة دخلت بعد ذلك بجزء ثانية أو من زاوية مختلفة بعض الشيء لأضيف فرانكو إلى العدد الهائل من القتلى الاسبان الذين سقطوا في مغامرة

نهب شعب. وشرع الريسوني بسرعة من جديد، في متابعة العرب الذين يتعاملون مع جيش الاحتلال، ومنع الاتصال بمكاتب الشرطة الاسبانية، كما قام بحملة قوية ضد الاستعمار. وفي نفس الوقت ربط الاتصال بعملاء ألمانيين كانوا يحاولون خلق متاعب لفرنسا في منطقتها الاستعمارية. وبسبب ذلك، فإن غوميس خوردانة ذاته، الذي كان يعتبر أن معاهداته تشكل درب صليب حقيقية، احتج عدة مرات لكن بدون جدوى. وكانت للريسوني السلطة التي يريدها، وبالرغم من حرصه الشديد على عدم صدم [الاستعماريين] صراحة، فإنه كان لا يقبل أدنى تدخل في المناطق التي كانت توجد في قضائه. وهكذا، فبعد سبع سنوات نُوجَد في نفس الوضعية التي كنا فيها في البداية. ففي الشرق لا نتجاوز نهر الكرت وفي الغرب يحكم من كان يقوم بذلك عندما كان المغرب ما يزال مستقلاً، ومن 1909 إلى 1915 بلغت النفقات العسكرية، لهذه الحرب التي لا تنتهي، رقم 700.000.000 من بسيطة ذلك العهد، مصدرها بلد فقير، له دولة فقيرة، وتعيش فيه البروليتاريا وضعية اقتصادية مأساوية. وفي مايو 1918، أصدر المؤتمر العاشر للاتحاد العام للشغالين مقرراً من خمس نقط، وتطالب أولى هذه النقط بـ«مطالبة البرلمان والحكومة، مرة أخرى، بتخفيض ثمن وسائل النقل وتشجيع الأشغال العمومية، وتنظيم تبادل المواد بكيفية تضمن تلبية كل حاجيات البلاد بنجاعة، وحذف الامتيازات الصناعية التي تؤدي إلى تفاقم الازمة الوطنية الراهنة، ووضع حد للنفقات غير المنتجة وخصوصاً الحرب الاجرامية في المغرب».

وانتشرت الفكرة إلى حد أن الجنرال بريمودي ريبيرا نفسه، والذي سيُصبح ديكتاتوراً بعد ست سنوات، رددها واعلن عنها بمناسبة استقباله رسميا في الاكاديمية الملكية الاسبانية ـــ الامريكية بقاديس (CADIZ) حيث ألقى يوم 25 مارس 1917 خطابه الشهير حول استرجاع جبل طارق، والذي طالب فيه استبدال صخرتنا بالاراضي التي نراقبها نظريا في المغرب: «ليس المغرب ولا أية جهة في افريقيا اسبانيا عينها. إن الدماء السخية والغزيرة التي أريقت في افريقيا، لا يمكن أبداً أن تستثمر بشكل أشرف ولا أنفع من كونها تجعلنا في موقع نملك فيه شيئا يصلح لاسترجاع

جبل طارق. ولئن كانت في اسبانيا، ذات مرة، سياسة افريقية مجيدة، فلقد كانت هناك سياسة التخلي عن افريقيا التي لا تقل مجداً. وإذا كانت إيزابيل الكاثوليكية قد طرحت فكرا مؤيدا لتوسعنا الافريقي، فإنها أكدت أيضا في توصية جازمة أننا لن نتخلى أبداً عن جبل طارق، ولو افترضنا أن الاختيار طرح على إيزابيل لكنا نَميلُ إلى الاعتقاد أن فكرها الموهوب سيحسم الأمر لصالح الطرف الثاني».

ومن المفهوم، أن الأثر الذي خلفه هذا التصريح؛ من طرف شخصية عسكرتارية ورجعية إلى هذا الحد والتي كانت تتحمَّل أيضا مسؤولية القيادة في العمالة العسكرية لقاديس؛ كان هائلا وادى إلى تصاعد الاحتجاج الشعبي. وإن الاضراب العام، الذي دعت اليه الكنفدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين يوم 13 غشت 1917، طالب صراحة وبشكل يائس بالزيادة الفورية في الأجور،وبالتخفيض من ثمن المواد الاكثر استهلاكا وبوضع حد لحرب افريقيا.

إن وفاة الجنرال غوميس خوردانة التي صادفت نهاية الحرب الأوروبية وتركيز اهتمام فرنسا من جديد على مشاكلها الاستعمارية؛ ستؤدي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى سحق الشعب المغربي. وقبل التحاقه بمقر عمله، شرع المفوض السامي الجديد الجنرال داماسو بيرنكَور DAMASO BERENGUER في اصدار أوامره لاتخاذ اجراءات تَنسف سلطة الريسوني. وبعد أشهر، وفي رسالة موجهة للعقيد غوميس سوسا GOMEZ SOUSA قائد الاركان العليا للحرب، بتاريخ 21 فبراير 1919، يفضح الريسوني هذه الاحداث «إن القادة العسكريين للمواقع التي توجد تحت قيادتكم، لا يمر يوم دون أن يقترفوا أعمالا ضد الناس تستلزم العقاب، منتهزين كل الفرص لاعتقال الاهليين في المدن والاسواق والطرق،مسببين لهم أضراراً في محاصيلهم وأراضيهم المزروعة ونازعين منهم أموالهم وأملاكه، كما أنهم لا يكفون عن زرع الموت واحداث الجروح والتبرع بالضربات وأشكال أخرى من التعذيب العسكري. وإن الشكاوي ضد كل هذا تصلني بدون انقطاع، وقد أصبح الوضع يستوجب

الاستعجال. وإني مقتنع تمام الاقتناع أن هذه الأعمال يتم القيام بها بنية مسبقة لاشعال نار الثورة والتمرد،وذلك بتوليد عناصر لاثارتها، وإذا كان معالي المفوض السامي يتطلع إلى ارهابنا وافزاعنا بنهج هذه السياسية، فليكن في علمكم أننا لا ننتمي إلى فصيلة الاشجار التي تترك فاكهتها تتساقط تحت وقع الهزات العنيفة. إننا من معين تلك الصخرة التي لا ينال من طبيعتها،لا الضغط المنخفض للبرد القارس،ولا تَأَجُج النار الشديدة المسلطة عليها».

وفي رسالة أخرى موجهة إلى المفوض السامي يعود إلى استعمال تشبيه البحر والريح، وبلغة عربية قرآنية ومليئة بالصور الشعرية، يعلن له عن حرب جديدة: «أنت جنرال عندك قوة وتملك البنادق والمدافع، انك كبير مثل البحر. لكنني، أنا الشريف مثل الريح، وعندما تكون الريح هادئة يكون البحر ساكنا، ولما تهب الريح يهيج البحر ويتموج. فلا تدفعني إلى الهبوب».

وحاول الريسوني، كما فعل سنة 1913، إثارة سخط قبائل جبالة وعزل الادارة الاسبانية عن خليفتها بقطع الطرق المؤدية إلى تطوان وسبتة والعرائش وطنجة، مما دفع الجنرال بيرنكَور إلى القيام بعمليات للتخفيف من الضغط وتقوية حصن فندق عين الجديدة. ولما وصلت أخبار هذه المعارك إلى اسبانيا، أدانت المعارضة حرب المغرب، واكدت جريدة جمهورية انه «مازلنا نقاتل في المغرب خلافاً لوعود الحكومة. لقد قتل المغاربة الكثير من جنودنا وتستمر الحرب، إن الشعب لا يريد الذهاب إلى المغرب ولا يريد تبذير قرش آخر هناك. وقد ضجرت اسبانيا من التضحية بأبنائها في غزو أرض لا تعود عليها إلا بالأحزان. ولماذا يجب على اسبانيا المخاطرة من أجل غزو منطقة لا يمكن لاسبانيا أن تصدر إليها حضارتنا و«مثلها العليا في الحياة؟»».

وعبر الوطنيون الكطلانيون عن تعاطفهم مع المقاومة المغربية ضد الامبرالية القشتالية. ووصلت النفقات العسكرية رقما قياسياً جديداً سنة 1920 حيث أنها بلغت 581.000.000 بسيطة. وازداد عدد الجيش

ليصل إلى حد 226 ألف رجل. وبالرغم من ذلك لم يتحسن التنظيم: اسلحة غير ملائمة، ضباط كسلاء، مجندون أميون وجنود ذوو تكوين ضعيف. وكانت ثقة القادة في «فحولتهم» اكبر من ثقتهم في معارفهم الهزيلة في الفن العسكري؛ وكان عليهم أن يواجهوا رجالاً يعرفون الارض شبرا شبراً ومقتنعين بعدالة كفاحهم. وكانت إدارة جميع المناطق تتم بشكل سَيّىء للغاية، وكان الغش والرشوة والمحسوبية والظلم والانتهاكات عاديا على كل المستويات. وكان كل ذلك منتشراً إلى حد أن وزير الحرب لم يكن واثقا من تقارير إدارة الامدادات والتموين ولا من البيانات حول الذخيرة، ولم يكن يعلم علم اليقين، الامكانيات التي تتوفر عليها هذه الفرقة أو تلك في لحظة معنية. وكانت معنويات الجنود في الحضيض، وكان لعب القمار والادمان على الخمر والدعارة مع نساء اسبانيات ومغربيات ويهوديات وفرنسيات قوتنا اليومي، ويُعطى مثال الكثيرين الذين كانوا يعملون على اصابتهم عنوة بمرض الزهري أو التعقيبة ليصبحوا في تعداد المرضى. وحتى الجنرال مُولا كتب: «ان الجنود وأطر القيادة لا يعرفون بعضهم البعض نتيجة الطريقة التي تم بها تكوين وحدات الحملة. ولم يمارس الجنود إلا رماية التدريب،أما رماية الميدان فلا يعرفونها قط. إن البنادق، في غالبيتها، غير مضبوطة العيار، وكانت الرشاشات من نوع «كولط» تتعطل منذ الطلقات الأولى،ونفس الشيء كان يقع لمسدسات «كامبوخيرو»،ولم يكن هناك احتياطي من الذخيرة ولا قدرة على صنعها بما يكفي. ولم تكن حيوانات الجر مروضة، كما أن سائقيها المرتجلين كانوا بدون تجربة. ولم يكن عتاد الجيش ملائما لحرب الجبال».

وفي مثل هذه الوضعية كان الهروب من الجندية منهجيا، ويكفي القاء نظرة على احصائيات التجنيد للوقوف على تصاعده المستمر. وبالمقارنة مع مجموع القادرين على اداء الخدمة العسكرية، كانت نسبة الهاربين من التجنيد ما بين سنة 1895 و1914 كالتالي:

	%		%		%		%
1895	2,68	1899	5,58	1904	11,92	1909	10,31
1896	3,56	1901	7,75	1905	10,48	1910	11,46
1897	4,09	1902	7,21	1907	9,74	1911	12,75
1898	4,62	1903	7,23	1908	10,47	1912	18,92
						1913	20,76
						1911	22,09

هذا مع أن قوانين 1911 و1912 حددت القامة الدنيا في 1,50 متر والوزن الأدنى في 48 كيلوغرام ودائرة الصدر في 75 سنتمتر، وحذف قانون 1913 الحد الأدنى فيما يتعلق بالوزن. ولاعداد وحدات ممتازة واسكات الاحتجاجات، كون في بداية 1920 فيلق محترف جديد على غرار اللفيف الأجنبي الفرنسي. ومنذ 1911، ومع انشاء وحدات مرتزقة من الجنود النظاميين (ريكولاريس) المغاربة بقيادة الضباط الاسبانيين تمت محاولة تعويض الجنود الاحتياطيين في الجيش، غير أن عدم الثقة فيهم كان كبيرا. وكان يُرتاب في أنهم سيتصلون بالعدو لتزويده بالمعلومات والاسلحة و الذخائر الحربية كلما امكنهم ذلك.وخلال الفترات الأولى، كان القادة الاستعماريون يقيمون حراسة خاصة فيما بينهم لمراقبة جنودهم. وخلال المعارك كانوا يحرصون على أن تُراقب فرق اسبانية في نفس الوقت سلوك الجنود النظاميين. وكان من الأوثق تنظيم كتائب من جنود الصدام مكونة من متطوعين اسبانيين ومن دول أخرى وصولاً إلى تكوين نوع من اللفيف الاجنبي الاسباني. ومؤسسه هو مليان أستراي (Milan Astray)، وكان قائد أول سرية هو فرانكو الذي عمل قبل ذلك في فيلق الجيش النظامي أيضا. ومن هاتين الوحدتين المرتزقتين سيخرج الضباط الافريقاويون* الذين سيُقبرون الحرية والديموقراطية في اسبانيا. ونشرت «مجلة المشاة» مقالا تطلب فيه صراحة أن يبقى الجيش الاستعماري — بما أنه يظهر عاجزا عن القضاء على الجرح الافريقي — على الشكل التالي:

* الافريقاويون: AFRICANISTAS (المترجم).

جيش مرتزق يقوم بمهام البوليس في افريقيا ويجب أن تُرفض له الترقية بالاستحقاق. ورد فرانكو بمقال آخر بعنوان: «جدارة الميدان» يقول فيه: «إن حملة افريقيا هي أفضل مدرسة عملية، إن لم نقل المدرسة الوحيدة، لجيشنا، وفيها تبرز القيم والفضائل الايجابية. ولكي لا تُدمر هذا الحماس ونقتل هذه الروح التي يجب أن نصونها كجوهرة ثمينة، من الضروري ومن اللازم أن يُعطى الجزاء الملائم للجدارة في الميدان. ولولا ذلك سيُدمر وللأبد هذا الحافز على الحماسات التي ستموت مخنوقة بثقل نظام الدرجات في الحياة الكسلى للحاميات». والاعترافات التي ستكون أكثر وقاحة من هذه قليلة. وحرب المغرب لا يمكنها أن تنقل الثقافة والحضارة والسلم للمغاربة لأننا نفتقر إليها. ولم يكن بإمكاننا اعطاء الحرية لأنها كانت تنقصنا، ولم يكن بوسعنا تعليم التعايش لأننا كنا مفرقين ومقسمين حتى الموت، وحتى السلب لم يكن ممكنا إذ لا يوجد هناك ما يُسلب في منطقتنا. إذن ماذا كان مبرر [عملنا الاستعماري] ؟ في ذلك الاعتراف يوجد أحد المبررات: ضرورة إعادة الاعتبار لجيش فقد الاعتبار، وتشغيل سلك وافر من الضباط الذين يختنقون دون أية مهمة، والذين يسلبون من قادتهم الأعمال التي يحتاجونها والمتدفقين حيوية دون أن يكون لهم مستقبل مباشر. وباشعال حرب حقيقية تكتسب فيها قيمة حقيقية، سيُفتح نظام الدرجات الأكثر دموية، الذي يمكن لحرفة ما أن ترغب فيه وتحافظ عليه مفتوحاً. لقد كان العسكريون يعتبرون المغرب مجرد سوق للترقية والمكافآت والميداليات والأوسمة، دون الالتفات لبؤس وجوع وحزن وأمية جنودهم، وتشرد حامياتهم ووقاحة تعسفاتهم ضد الأهليين وكراهية المغاربة لهم.

وفي سنة 1920 تم أيضاً توحيد القيادة العسكرية في شخص بيرنكُور، بينما عُين سيلفستري قائداً عسكريا لمليلية. وكانت العلاقات بين الرجلين سيئة للغاية، لأن الأول كان قليل الثقة في القدرة العسكرية لسيلفستري الذي يعود نجاحه في مهنته إلى كونه سمير ألفونسو XIII. وفي أكتوبر استولى العقيد كاسترو خيرونة Gastro Girona على الشاون، وهي مدينة مقدسة ذات سمعة دينية كبرى، وكان دخولها ممنوعاً على الاوروبيين دائما. وبعد ذلك بأيام تم احتلال قبائل بني يسف وبني شكَار،

ووقع الاتصال مع الجيوش الفرنسية للجنرال بويميرو (Poeymerau) التي كانت تسير على الضفة اليسرى لنهر لوكوس بعد الانتهاء من الدخول إلى وزان. وانتهت السنة بمحاصرة الشاون من طرف رجال الريسوني، وبأن اقترح بيرنكُور على وزير الحرب توسيع رقعة العمليات من الشرق إلى الغرب في الريف خلال الشتاء والربيع: إذن لم يقع أي تقدم بتاتا منذ 1912، ولم يكن غريباً عن هذا الطلب كون مناجم اكسان قد اصبحت مربحة؛ وتبين الاحصائيات أن الصادرات من ميناء مليلية كانت تفوق الصادرات من ميناء الدار البيضاء وأن قيمتها كانت اكبر. إذن كان من المستعجَل اقتصادياً نقل جبهة القتال إلى المنطقة الشرقية وتجميد الجبهة الغربية. فبينما أصبحت منطقة جبالة، بالرغم من تردد الريسوني، «مُطهرة» شيئا فشيئا؛ لم يعرف الريف منذ مدة أية عملية عقاب. إن الضرورات الاقتصادية كانت تُملي أن الساعة قد حانت لكي يُرحب الريفيون، أحبوا أم كرهوا، بحمايتنا.

وحينئذ تبرز شخصية عبد الكريم، وسيجد فيه الشعب المغربي القائد السياسي الذي كان يحتاج إليه. وسيبلغ الكفاح من أجل الدفاع الوطني ذروته معه، عندما سينجح في الحاق هزيمة تامة بالاستعمار الاسباني الذي سينقذه، في الدقائق الأخيرة من احتضاره، تدخل الاستعمار الفرنسي. سبع سنوات من المعارك الضارية— ضد فرنسا إسبانيا معا خلال المعارك الأخيرة — ونصف مليون من الجنود واستعمال الطيران بشكل مكثف والمدفعية والغازات السامة. كل ذلك كان ضروريا لسحق دولة الريف المستقلة، فضلاً عن ضرورة الحصار أولاً ثم الانزال في خليج الحسيمة بعد ذلك. وفي غمرة مرحلة التوسع الاستعماري، عندما كانت الشعوب تنهزم الواحدة تلو الأخرى، كان عبد الكريم متقدما على عصره، وكان رائدا لحركات التحرير الوطني التي ستكون بطلة جزء كبير من تاريخ عصرنا. لكن، ما هي الاسباب التي تضافرت في الريف لكي تتحول حركة المقاومة المناهضة للاستعمار ومن أجل الدفاع عن وحدة وإستقلال المغرب إلى حركة قوية الاغارة والهجوم قضت على جيوش الاحتلال الاسبانية؟.

في البداية، لابد من إبراز الكفاح الطويل الذي خاضه الريفيون ضد

التدخل الاجنبي والذي سجلوا خلاله صفحات مليئة بالبطولات في وهدة الذئب والكرث،وفي أعمال مثل الاستيلاء على الزورق المسلح «الجنرال كونشا»؛والروح الوطنية التي رسختها بشكل قوي حملات أمزيان والريسوني ثانيا، ومن جهة ثالثة ينبغي إبراز التعسفات والجرائم التي كان الجيش الاستعماري يقترفها في المناطق القليلة التي كان يحتلها والتي كانت تعطي فكرة عما ستكون عليه الحماية. ومن جهة رابعة التضامن المثالي والشامل للشعب الاسباني الذي كان يُبين للريفيين،أن غزو الريف لا يحظى بالاجماع في اسبانيا، وأخيرا وليس آخرا، الضعف الفظيع للاستعمار الاسباني الذي كان يخسر في اليوم التالي الامتار القليلة التي ربحها بعد قتال شاق. وهكذا كانت الوضعية في سنة 1920 لا تختلف إلا قليلا عما كانت عليه في 1912، وبالاضافة إلى هذه الأسباب، ثمة أسباب أخرى ذات طبيعة دولية غيرت الوضعية كلية.

لقد تمت ثورة اكتوبر في 1917، وأعلنت السلطة الجديدة العمالية ـ الفلاحية تضامنها مع جميع المضطهدين، وفضحت الامبريالية والاستعمار، وأطاحت بالرأسمالية، وأعطت الحرية للشعبين البولوني والفيلاندي اللذين كانا خاضعين للنظام القيصري بالقوة. إنه من الصعب وصف معنى ذلك بالنسبة إلى المستعمرين؛ ولذلك نترك الكلمة لهوشي منه (Hochi Minh) ليقوم بذلك: «في تلك الآونة، كانت تجري نقاشات حادة داخل مختلف فروع الحزب الاشتراكي حول الاتجاه الذي يجب السير فيه: الاستمرار في الأممية الثانية، تأسيس الأممية الثانية والنصف أو الانخراط في الأممية الثالثة، أممية لينين. وكنت أواضب على حضور التجمعات مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع وأصغي إلى النقاشات بانتباه. وفي البداية لم أكن أدرك جيداً لماذا كانت النقاشات حادة إلى هذه الدرجة. هل يمكن مع الأممية الثانية أو مع الثانية والنصف أو مع الثالثة القيام بالثورة؟ ولماذا النقاش؟ وفيما يتعلق بالأممية الأولى ماذا كان مصيرها؟.

إن أهم ما كنت أريد معرفته ـــ وذلك بالضبط ما لم يكن يناقش في التجمعات. ـ هو ما هي الأممية التي كانت لصالح الشعوب والبلدان

المستعمرة. وطرحت هذا السؤال؛ وهو أهم سؤال في اعتقادي؛ في احدى التجمعات فأجابني بعض الرفاق: إنها الأممية الثالثة. وأعطاني احد الرفاق اطروحات لينين حول المسائل الوطنية والاستعمارية لقراءتها. وكانت هذه الاطروحات تتضمن بعض الالفاظ السياسية التي تستعصي على الفهم، لكن من فرط ما قرأت استطعت، في النهاية، فهمها جميعها تقريبا. وما أشد الثقة والوضوح والحماس والانفعال الذي زرعته في نفسي! لقد بكيت من شدة الفرح! وعلى انفراد في غرفتي صرخت، وكأنني أتوجه لحشود من الجماهير: اعزائي المواطنين الشهداء، هذا هو ما نحتاجه، إنه طريق تحررنا!

وبعد كل هذا، وضعت ثقة كاملة في لينين وفي الأممية الثالثة. ومنذئذ ساهمت أيضاً في المداولات وناقشت بحرارة. وبالرغم من أني كنت ما أزال افتقر لبعض الكلمات الفرنسية للتعبير عن مشاعري، فقد فندت بقوة الادعاءات التي كانت تهاجم لينين وكانت حجتي الوحيدة هي: إذا كنتم لا تدينون الاستعمار ولا تساندون الشعب المستَعمَر،فما هو نوع الثورة التي تنوون الاقدام عليها؟».

وعلى صعيد آخر، كان من نتائج نهاية الحرب الاوروبية انهيار الملكية في تركيا وتولي الحكم من طرف الوطني كمال أتاتورك، وتحطيم الامبراطورية النمساوية المجرية، والاعتراف بالكيان الوطني لعدد من الشعوب المضطهدة والمحاولات الثورية الشيوعية في ألمانيا والمجر. وأدت الحرب بين القوى الامبريالية إلى قيام الالمان بالتحريض السياسي في المناطق المستعمرة من طرف التحالف الوُدّي. وخلال هذه المرحلة، عقد كل من الريسوني وأب الزعيم الريفي اتصالات بمصالح المخابرات الألمانية. كل هذا؛ بالاضافة إلى وجود رجل ذي نظرة عصرية للنضال، يُسلح شعبه وينظم جيشا ويوحد القبائل ويؤسس دولة مستقلة ويطالب بانتسابه إلى عصبة الأمم، ويُنشيء إدارة ويعين حكومة ويبعث أخاه للسفر عبر أوروبا لنيل دعم ومساندة البروليتاريا الاوروبية؛ يجعل المأثرة الريفية من أهم صفحات تاريخ حركة التحرير الوطني للشعوب المستغلة من طرف الامبرالية.

لقد كان أب عبد الكريم مناهضاً للاحتلال المباشر للريف من طرف الجيوش الأوروبية. وبالرغم من ذلك، دفعه ادراكه للتفوق التقني للقوى الاستعمارية إلى ارسال اولاده إلى مدارس اسبانية. وبعد أن أنهى عبد الكريم تكوينه بعثه أبوه إلى فاس لاستكمال دراسته. ولما عاد إلى مليلية عُين مساعدا لمندوبية الشؤون الأهلية، وفي سنة 1914 أسندت إليه مهمة رئاسة القضاء العربي في منطقة مليلية، وبعد سنة، كان أول استاذ للغة البربرية في الاكاديمية العربية الجديدة التي أسسها غوميس خوردانة في مليلية. ومنذ 1918، كان يعمل كصحفي ويدير القسم العربي للجريدة الاستعمارية لمليلية «تلغراما ديل ريف». وحصل على لقب فارس إزابيل الكاثوليكية سنة 1912، وقُلد وسام التقدير العسكري بالعلامة البيضاء وتوصل بنفس الوسام بالعلامة الحمراء ومنح معاشاً بقيمة 50 بسيطة بعد ذلك بسنة. وفي سنة 1915 تم اعتقاله واتهامه بالادلاء بـ«تصريحات خطيرة وغير لائقة لرئيس مكتب الأهليين في الحسيمة؛ ويمكن تلخيصها فيما يلي: إنه يكره فرنسا وانه معجب بألمانيا، ويتمنى أن يؤدي انتصار هذه الأخيرة إلى تغيير وجه المغرب واعطاء الاستقلال للريف غير المحتل. وان حزب الشباب التركي يعمل من أجل ثورة الاسلام ضد الحلفاء وأنه يتبنى هذه الافكار هو وأبوه». (مصالح استعلامات المراقبة الاسبانية). وفي المحاكمة، يوم 12 غشت 1917، أدلى بتصريح شديد اللهجة ضد الامبريالية الاوروبية. وعبر صراحة أنه سيعارض كل محاولة اسبانية ترمي إلى توسيع رقعة الاراضي المحتلة، وأشار إلى أن أباه، قائد بني ورياغل، يعمل منذ الآن على خلق جو من الوحدة ومقاومة الاجانب بين قبائل الريف. وبعد أدانته بتهمة التحريض على قلب النظام سُجن عبد الكريم وأدت محاولة فاشلة للهروب إلى إصابته بكسر في الرجل وبعرج دائم على إثر وثبة من احدى نوافذ السجن. وبعد اطلاق سراحه سنة 1918، وخشية من تسليمه للفرنسيين رحل عن مليلية إلى قرية أبيه أجدير في وسط الريف بالقرب من خليج الحسيمة. وبعث برسالة لأخيه الأصغر أمحمد، الذي كان يدرس في مدرسة المعادن بمدريد، يطلب منه العودة لمساعدته في تنظيم الثورة. وبعد وفاة أبيه، في شتمبر 1920، عُين قائدا على بني ورياغل.

وفي اواسط يونيو 1921، كان التدخل الاسباني قد وصل إلى حد اغربين. وكانت جبهة الجيوش الاستعمارية الاكثر تقدما تتكون من المواقع التالية: سيدي ادريس في الساحل، وبوي ميان وأنوال إزومار وجبل أودية وتزايو ضيطز وبوحافورة وأزرو وإيسن وغريب ميضار وشايف وعين الكرث وميضار وحاف وأراين الكوراو وسوق الثلاثة. ويعني ذلك [وجود] خط يمتد على طول 55 كيلومتر ويدافع عنه حوالي 4000 جندي. وكان مجموع 19923 رجلاً يراقبون الـ 5037 كلم مربع من الأراضي المغربية المحتلة. وحتى ذلك الحين لم تقع إلا محنة واحدة غير منتظرة في الموقع الامامي في دهر ابران حيث تمرد 200 رجل ـــ طابور من الجنود النظاميين بكامله ـــ وأعدموا القادة الاسبانيين للوحدة. وما عدا ذلك، كانت القبائل تبدو ـــ ظاهرياـــ مسالمة. وفي بدايات يونيو تم عبور نهر أمقران بالرغم من الانذار الذي وجهه عبد الكريم والذي أعلن أن القيام بتلك الخطوة يفرض الحرب. وكان سيلفستري يعتقد أنه سيصل بسرعة إلى الحسيمة. ولعب الحسد الذي أثارته انتصارات بيرنكُور النسبية في جبالة حيث ضيق الخناق على الريسوني، وكذا الرسالة التي بعث بها الملك والتي كانت تقول: «مرحى يا أيها الرجال! إنني في انتظارك يوم 25». أعياد القديس يعقوب. ـــ كل ذلك لعب دورا في رغبة سيلفستري هذه.

لقد كان سيلفستري متلهفا لتقديم الدليل على «فحولة» جنرال سمير الملك الفونسو XIII وفور اجتياز نهر امقران صرَّحَ: «إن هذا الرجل، عبد الكريم، بليد ولن آخذ مأخذ الجد تهديدات قائد بربري صغير لم يمر زمن طويل على عفوي عنه. إن وقاحته تستحق عقابا جديداً».

وفي 16 يوليوز، لم تتمكن كتيبة للتموين قادمة من أنوال من فتح طريقها إلى إغربين، ومرت في اليوم التالي غير أنها لم تعد لأنها حوصرت من طرف الريفيين. وأرسلت كتيبة للنجدة من أنوال يوم 19 إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الموقع المعاصر. ويحكي أحد الذين نجوا، أن الجنود المحاصَرين في اغربين استنفدوا كل مدخراتهم وان نقصان الماء أدى بهم إلى لَعْق الاطراف المبتلة من الحجارة وإلى شرب البول بالسكر. ولما انتهى اليوم،

قاموا بمحاولة يائسة للافلات من المصيدة القاتلة التي وقعوا فيها، ولم ينجح في الالتحاق بجنود سيلفستري إلا 11 رجلا ولم يبق منهم على قيد الحياة إلا رجلين بعد هذه المحنة.

وعاد الجنود إلى أنوال حيث لم يكن الـ 4000 مدافع اسباني قادرين إلا على وقف زحف المغاربة.وصَوَّتَ مجلس الضباط، الذي استُدعي باستعجال ليلة 21 يوليوز، لصالح الانسحاب العام. ولم توضع مخططات للقيام بتراجع منظم، وكان على القوات الاسبانية أن تخرج، بكل بساطة، بشكل مباغت وتخلت أغلبية الضباط عن القيام بواجبها في حين أطلق سيلفستري رصاصة على صدغه. وتحول كل ذلك إلى سديم. وعندما انتشرت انباء النكبة الاسبانية في أنوال، سارع آلاف الريفيين إلى الالتحام بعبد الكريم. وبسرعة فائقة، حمل الريف كله السلاح ضد الغزاة، كما أن أغلبية الجنود النظاميين المنتمين إلى المنطقة بدأوا يفرون من الجندية مما زاد من ارتباك وخوف الاسبانيين. أما الجنود الذين سبق لهم معاملة الريفيين بطغيان فقد غمرهم الرعب من السقوط بين ايدي المقاتلين الريفيين لأنهم كانوا يعرفون قساوتهم. إنهم كانوا يقطعون خِصيي الجنود ويضعونها في أفواههم لكي يختنقوا ويُستنزف دمهم تحت الشمس. وادى انتحار سيلفستري،وجبن الضباط الذين كانوا ينزعون شاراتهم، وانعدام أية أوامر ملموسة ومضبوطة إلى الشروع في هروب عام دون قتال وفي مسيرة طائشة. وكان الرعب يسري إلى المواقع التي يمرون بها فكانت، على العموم، تلتحق بهم.وتم أسر عدة مئات من الجنود، لكن عددا اكبر قطع رأسه أو ضُرب بالسكين حتى الموت أو أعدم رميا بالرصاص ببساطة. وحاول الجنرال نافارو، وهو القائد الثاني بعد سيلفستري، خلال سبعة أيام ايقاف الاندحار؛ وأخيراً جمع في 29 يوليوز 3000 من الهاربين للدفاع عن جبل أعرويت على بعد 70 كيلومتر من أنوال و30 كيلومتر من مليلية. وفي الثاني من غشت تم تحرير الناضور من طرف الريفيين وفي الثالث من نفس الشهر فتحوا سلوان. وبعد ذلك بأيام حاصروا جبل أعرويت وعرضوا الاستسلام على المحاصَرين،غير أن المبعوثين الريفيين للتفاوض مع الاسبانيين تم اغتيالهم مما أدى إلى دك الموقع بنيران المدفعية والبنادق يوم 9 غشت،

وفي نفس اليوم استسلم الموقع وأعدم العديد من المدافعين.وبعد تحرير كل الريف وصل الريفيون إلى حدود أبواب مليلية نفسها.

كان الرعب يسيطر على المدينة. وكان دخول عبد الكريم منتظراً من حين لآخر. ويصف خوان بيرنگُور (Juan Berenguer) في قصته «مليلية المبتغاة» الجو [السائد في المدينة] قائلا: «في صباح 23 يوليوز من سنة 1921، كالمعتاد كان احياء الشعائر الدينية يجري في كنيسة القلب المقدس للمسيح. وأدى الخوف، أكثر من الحياء والرجولة، بالبعض إلى نشر خبر مفاده أن المغاربة يزحفون على المدينة وانهم يستعدون للدخول إليها. وكانت بعض الدقائق بعد ذلك كافية لينتشر الخبر في كل أرجاء المدنية مما أدى إلى حركة لا تُنسى: في الأزقة جرى الناس طائشين طالبين ملجأً في القلعة القديمة، ووقع الهجوم على صحن التكنات، وكان الناس يهربون ويصرخون في الشوارع وكأن المتمردين قد جاؤوا وفي غمرة هبوط الهمة كانت تشاهد مناظر فظيعة».

وفي 24 يوليوز، وصل 4500 جندي، قادمين من سبتة، بقيادة سان خورخو (San Jurjo) وغونساليس طبلس (Gonzalez Tablas) وفرانكو. وكتب هذا الأخير في «يوميات سريّة»:«لم يتبق من القيادة العامة لمليلية أي شيء. الجيش مهزوم والمدينة مفتوحة وطائشة وحبسية الرعب، ولم تكن هناك أخبار عن كتيبته نافارو.فمن الضروري رفع معنويات الشعب وإعطاؤه الثقة التي يفتقر اليها. ومن أجل هذا الغرض، فإن كل الخيالاتِ ستكون غير كافية».

غير أن عبد الكريم لم يحاول الدخول إلى المدينة. ولو فعل ذلك، فمن المؤكد أنه كان سيُحرر مليلية أيضا. فلماذا لم يفعل ذلك؟ نعتقد أنه استهان بقواته وبالغ في تقدير القوات الاسبانية. لقد كانت المدينة تحت رحمته عسكريا لأنه يسيطر على الكروكو. وعلى الصعيد المعنوي كان رجاله على استعداد للقيام بذلك في حين أن الاسبان كانوا يبحثون عن الباخرة التي ستنقلهم إلى مالقة؛وفضلا عن ذلك كان متفوقا على المستوى العددي بعد انتصاره الباهر.لكن،لربما اعتقد ان احتلال مليلية سيكون له صدى دولي كبير

قد يدفع الدول الالأوروبية إلى التحالف ضده. بيد أن هذا التخوف ليس له من معنى، لاسيما أن ما قام به من اجبار الاسبان على التراجع إلى حدود شاطىء البحر كان يكتسي نفس المدلول.وعلى كل حال، بقيت مليلية في يد الاستعماريين بسبب انعدام القرار الريفي وليس نتيجة بسالة جيش مهزوم. وحصل الريفيون على اكثر من 20 ألف بندقية و400 رشاشة و129 مدفعاً وعلى مستودعات الذخيرة والمؤن وعلى مليون رصاصة وعلى عدد كبير من السيارات والشاحنات والقاطرات وذلك نتيجة استيلائهم على أزيد من مائة موقع عسكري. وكانت هذه الهزيمة هي الأداة التي أعطت لعبد الكريم الامكانيات لتنظيم الجيش بعتاد حربي لم يكن بامكانه اقتناؤه، فضلاً عن ارتفاع معنويات انصاره بعد هذا الانتصار والثقة في الظفر مجدداً.

وبدأ الهجوم الاسباني المضاد في شتمبر، ووصل إلى جبل أعرويت في نهاية نفس الشهر. وحسب شهود عيان، كانت الانقاض تشبه مجزرة مغطاة بالدم الجاف والجثث والبقايا المتعفنة للجنود الاسبان. وخلال الشتاء والربيع تم حشد الجنود في مليلية و سبتة وانطلاقا منها تم الهجوم، في منتصف مايو 1922، على مقر قيادة الريسوني في تازروت لأن الانتصارات الريفية أدت إلى انتشار التحريض الوطني في منطقة جبالة حيث أصبح المركز السياسي للريسوني يضعف أمام نفوذ عبد الكريم. وفي نفس الوقت قصفت بواخر حربية أجدير، وهاجمت الباخرة الوحيدة التي يملكها الريفيون هذه البواخر ونجحت في اغراق عدد منها. وبعد ذلك بأيام، أغرق الريفيون باخرة «خوان دي خوانيس» في خليج الحسيمة. وفي 19 يوليوز، وافق المجلس الاعلى للقضاء العسكري على التقرير المؤقت الذي قدمته لجنة بيكاسو (PICASO) والمتعلق بتحديد المسؤوليات عن الكارثة؛ وتبنى المجلس توصياتها والتي مفادها تقديم بيرنگور وسيلفستري للمحاكمة — إذا كانا ما يزالان على قيد الحياة — ونافارو أيضا إذا تم انتقاذه. واستقال المفوض السامي نتيجة لذلك.

وتقلد الجنرال برگويطي (Burguete) مسؤولية القيادة في المغرب.

ومنذ اللحظة الأولى أعلن عن برنامجه: 1) تقوية نفوذ المخزن والسلطات الأهلية،2) إقامة نظام الحماية بكل معناها الخالص،3) التفاوض مع الريسوني لتهدئة المنطقة الغربية، 4) التخفيض من النفقات وذلك بارجاع الجنود إلى الوطن بالقدر المناسب وتحويل الجيش من جيش اجباري إلى جيش متطوع والتقليل من القوات العسكرية القارة، 5) تهدئة المنطقة الريفيةوانقاذ الأسرى، 6) تنمية المصالح المادية والمعنوية في المنطقة إلى الحد الأقصى.

وكان همه الاول، فور وصوله إلى تطوان، هو التفاوض مع الريسوني؛ وكان هذا الهدف — كما نعلم — نظريا اكثر منه واقعيا، وذلك نظرا للوضعية الصعبة التي يوجد فيها الريسوني نتيجة انتشار افكار عبد الكريم في محيطه. ولا شك ان الريسوني اعتبر الاتفاقية المقترحة عليه مِنَّةً من السماء، وبعد شهرين من المباحثات وقع اتفاقاً في شتمبر 1922. وتبعاً للسياسة الجديدة، أعيد تنظيم الحماية بناء على المرسوم الملكي الصادر في 16 شتمبر، وأحدثت لناحية مليلية عمالة الريف التي عُرضت على القائد الريفي؛ وكان ذلك يعني اعطاء الاستقلال الذاتي لعبد الكريم؛ غير أنه رفض ذلك وطالب بالاستقلال التام. استؤنفت المعارك واسفرت معركة تيزي عزة عن سقوط عدد كبير من القتلى، وأمام المقاومة الباسلة للمغاربة تم توقيف العمليات. وفي دجنبر سقطت حكومة سانشيس گيرة (Sanchez guera) مما أدى الى انصراف برگويطي. وعين بيانويبا (Villanueva) كمفوض سام، إلا أنه لم يتسلم مقاليد الأمور.وتم تعيين لويس سيلبيلا (Luis Silvela) في 17 فبراير 1923. وفي نفس الوقت وصل إلى مليلية، على متن الباخرة «أنطونيو لوبيز»، الأسرى الاسبانيون الذين أطلق سراحهم عبد الكريم بعدما قبلت الحكومة الاسبانية بالشروط الثلاثة التي فرضها [عبد الكريم] على المليونير الباسكي هراسيو إشيباريطا (Horacio Echevarrieta): 1) اطلاق سراح كل الريفيين المعتقلين؛ 2) اداء مليون بسيطة ثمنا للأضرار التي سببها الجنود؛ 3) أداء ثلاثة ملايين بسيطة كفدية. وفي الحقيقة، كان الريسوني وعبد الكريم هما اللذان يحكمان كل شمال المغرب.

وبما أن عجز المغاربة عن حكم أنفسهم بأنفسهم كان هو التبرير النظري لاقامة الحماية الاوروبية، فإن تأسيس عبد الكريم لجمهورية الريف قد مرغ في الوحل الحجج الاستعمارية. وفي رسالة موجهة الى الحكومة الاسبانية بتاريخ 24 يوليوز 1923، يقول محمد أزرقان، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الريفية : «إن الحكومة الريفية التي أُسست على قواعد عصرية وقوانين مدنية، تعتبر نفسها مستقلة سياسيا واقتصادياً آملة أن تعيش حرة كما عاشت قرونا وكما تعيش جميع الشعوب. وترى لنفسها أحقية امتلاك ترابها قبل كل دولة، وتعُد الحزب الاستعماري متعدّياغاصباً لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على الريف، والحالة أن الريف لم يعترف بها ولن يعترف بها ويرفضها رفضاً، ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ويسعى في نوال حقوقه الشرعية التي لا نزاع فيها،ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية

ويحتج أمام الأمة الاسبانية وعقلائها الذين يعتقد فيهم أنهم يعرفون بأحقية مطالبنا المعقولة الشرعية قبل أن يجازف الحزب الاستعماري الاسباني بدماء ابناء شعبه في سبيل مطامع شخصية وأداء حقوق موهومة.

طالما أن الحزب الاستعماري الاسباني يخدم مصالح الغير ولو أنه يحاسب نفسه وضميره لوجد نفسه غالطا وأنه عما قريب يرى أنه قد تسبب لأمته في الخسارة بسبب تطاوله الى الاستعمار والاستعمار لا يوافق مصلحته، فالواجب يقضي عليه أن يتلافى الأمر قبل أن يعسر استدراكه.

وتحتج الحكومة الريفية على كل عمل عدائي يصدر عن الحزب الاستعماري الاسباني أمام العالم المتمدن وأمام الانسانية وتتبرأ من كل مسؤولية وعهدة فيما عساه أن يقع من اتلاف الأموال والارواح.

هذا وإننا نتعجب أيضاً كيف أنكم تجاهلتم أن من مصالح اسبانيا نفسها مسالمة الريف والاعتراف بحقوقه واستقلاله والمحافظة على حسن علائق الجوار وتمتين عرى الاتحاد مع الشعب الريفي عوضا عن التعدي عليه واهانته وهضم حقوقه الانسانية والشرعية طبقا لناموس العمران،

ووفقا لمعاهدة (فرصاي) الواقعة بعد الحرب العظمى العالمية.

تلك المعاهدة التي خططها رؤساء دول عظيمة خاضت غمار الحرب وذاقت كأس الوبال فلم يسعها في آخر الأمر إلا الاعتراف بالحق ومنح الشعوب حقوقها مهما كانت صغيرة.

رغما عن أن الساسة يقولون إن المعاهدات حبر على ورق وان الحق للسيف فالحق أنه لا بد من انجاز هذا المشروع وإلا فلا يزال العالم في الارتباك والحيرة والاضطراب الذي يهدد السلم العالمي.

إذ كل شعب يناضل عن حقه ويطالب بحريته.ولا عار عى اسبانيا اذا عاشت في وئام تام مع الريف بعد الاعتراف بحقوقه واستقلاله ومبادلة المصالح المشتركة، بل يكون لها حينئذ الافتخار والشرف ويكون في تاريخها نقطة بيضاء.

ومن جهتنا فإن الحكومة الريفية مستعدة بأن تتلقى بكل مسرة تغير خطة الحزب الاستعماري العدائية وترتجي بكل رغبة زوال سوء التفاهم الذي كان منشوءه الخروج عن نقطة الاعتدال والتعصب المذموم وعدم التبصر والتأني والنظر في عواقب الأمور في وقت كانت الانفعالات النفسانية الخبيثة متحكمة.

كما أن الحكومة الريفية تتأسف كل الأسف إذا تمادى الحزب الاستعماري الاسباني في التعدي والتعاظم والتحكم. تصوروا أنكم انتم المهاجَمُون في دياركم من أجنبي يريد السيطرة عليكم وامتلاك رقابكم، هل تكونوا من الخاضعين لذلك الفاتح ولو أدعى من الحقوق ما أدعى وزعم، لا أخال أنكم تدافعون حتى بنسائكم وكل قواتكم ولا ترضون بذل الاستعباد والتاريخ يشهد لكم أنفسكم بذلك.

تصوروا كذلك الريف وكل رجاله يعتقدون اعتقادا متينا ولا يرجعون عن هذا الاعتقاد حتى يرجع الحزب الاستعماري الاسباني عن سوء نيته أو حتى يموتون عن آخرهم.

لا يسعني إلا أن أُصرح لكم تصريحا نهائياً أن الريف لا يُبدل ولا يغير خطته التي صار عليها الوفد، وهو أنه لا يفتح أي مخابرة في شأن الصلح إلا على أساس اعتراف اسبانيا باستقلال الريف».

بعد الانتصارات التي حققها خلال صيف 1921 مباشرة، فكر عبد الكريم في عقد مؤتمر يُستدعى له ممثلو القبائل تدرس فيه الوضعية وكذا إقامة نظام دستوري لقيادة حكومة المقاومة. واستقبلت الفكرة بحماس، وعقد أول اجتماع في خريف 1921. وفي الخطاب الافتتاحي، قدم عبد الكريم عرضاً عن العلاقات التاريخية بين المغرب واسبانيا وفضح فيه جرائم الاستعمار وكشف القناع عن الأغراض التي يستهدفها من وراء مهزلة الحماية. وأول قرار اتخذه الاجتماع، هو اعلان استقلال البلاد وتكوين جمهورية يرأسها محمد بن عبد الكريم باعتباره قائد حرب التحرير. وأنشىء مجلس عام، يحمل اسم الجمعية الوطنية، يتكون من ممثلي الجماعات والقبائل والشيوخ والقواد ويعتبر أعلى سلطة. واتفق على تحديد يوم 15 محرم 1340 موافق 1921.9.18 يوما للاستقلال.

وعقدت الجمعية الوطنية عدة اجتماعات، وصادقت على دستور للبلاد أساسه مبدأ سيادة الشعب بحيث لم يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بل خولها للجمعية وجعل من رئيس الجمعية رئيسا للجمهورية. وكان أعضاء الحكومة مسؤولين أمام الرئيس الذي كان وحده يُحاسب عن قيامه بمهامه من طرف الجمعية الوطنية.

وفيما بعد، حُرِّرَ الميثاق الوطني التالي: 1) عدم الاعتراف بأية معاهدة تمس حقوق البلاد وبالخصوص معاهدة 1912، 2) جلاء الاسبانيين عن المنطقة الريفية؛ 3) الاعتراف بالاستقلال التام لدولة الجمهورية الريفية، 4) أداء اسبانيا تعويضا للريفيين عن الخسائر التي تكبدوها من جراء الاحتلال خلال الاحدى عشرة سنة الماضية، وأداء فدية الأسرى الذين سقطوا بين أيديهم، 5) إقامة علاقات صداقة مع كل الدول دون تمييز، 6) المطالبة بالانضمام إلى عصبة الأمم.

وكانت الحكومة الريفية الأولى والوحيدة، مكونة على الشكل التالي:

الرئيس : عبد الكريم الخطابي.
نائب الرئيس : السي امْحمد الخطابي
وزير الخارجية والبحرية: محمد أزرقان
وزير الحرب : السي عبد السلام بن الحاج محمد البوعياشي
وزير الاقتصاد : السي عبد السلام الخطابي
وزير الداخلية : اليزيد بن الحاج حمو
وزير العدل : بن علي بولحية
وزير الأحباس : أحمد اكرود
السكرتارية : عبد الهادي بن محمد، ومحمد البوفراحي.
ديوان الصحافة : حنان بن عبد العزيز، عبد القادر الفاسي.
السفير في لندن : السي عبد الكريم بن الحاج
السفير في باريس : حدو بن حمو.

وإن هزيمة الجيش الاسباني المدهشة (8000 جندي اسباني قتيل حسب بيانات رسمية أدلى بها فيكونت إيزا في تدخله أمام الكورطيس يوم 25 اكتوبر 1921، (وفي الحقيقة فقد كان عدد القتلى يتجاوز ذلك بعدة آلاف) أدت إلى بلوغ الاضطرابات المعادية للاستعمار ذروتها. وكان رد فعل اسبانيا هو عدم تصديق النبأ. وفي البداية، كانت الصحافة تجد صعوبات لمتابعة سير المعارك وتقدير مدى الفاجعة. وكان الجميع يتساءل: من أين خرج هذا العدد المسلح من البربر؟ [لقد خرجوا] من القديس يعقوب الرسول. وفي محاولة يائسة لتوقيف موجة الاحتجاجات التي تنهال عليها، فرضت الحكومة رقابة صارمة. وقورنت محاصرة جبل أعرويت بمعركة نومانسيا ثانية؛ لكن بعد سقوط [الجبل بيد الريفيين] في 9 غشت، لم يكن بإمكان أي شيء ولا أي أحد اخفاء ضخامة النكبة.

وأصبحت صرخات السخط مُصِمَّة. وبعد اثنتي عشرة سنة من الحرب ضد عدو من الجلي أنه اضعف من جيوش الاحتلال، اتضح ان هذه الأخيرة لا تملك من الجيش إلا البدلة العسكرية. وبدأت تفاصيل

«المآثر» العسكرية تُعرف شيئا فشيئا. كان سيلفستري لا يشاور أركان حربه لأنه كان يعتبر أن «فحولته» تعوض كل تخطيط. وطائرات القاعدة الجوية بسلوان لم تُقلع لأن الطيارين يقضون عادة النهار في مليلية. وفي 1920 قدم أحد عشر نقيباً استقالتهم لتفادي اكتشاف اختلاساتهم حيث سبق لهم القيام بمهمة أُمَناء صندوق وحداتهم. لقد اختفى مليون من البسيطة بين ايدي هؤلاء الضباط بإدارة التموين والامداد بالعرائش. كما أن المائة مدفع التي سقطت بيد عبد الكريم تم التخلي عنها دون استعمالها. وميزانية خليفة تطوان تبلغ ثمانية مليون ونصف من البسيطة، إنها لا تقل عن ميزانية العائلة الملكية الاسبانية إلا بنصف مليون. ونتيجة لا مبالاة القيادة، تم ارسال وحدات نظامية لتحارب ضد قبائلها الأصلية. ولا حراز نجاحات لامعة إلى هذا الحد، يقول لنا الدليل العسكري السنوي أن الجيش يضم 446 جنرالا عاملاً وأن الميزانية العسكرية تلتهم 51% من اعتمادات الدولة، وأن باب النفقات المخصصة للمغرب تضاعف ثلاث مرات ونصف بين 1913 و1921 إذ ارتفع من 63.500.000 إلى أكثر من 211.000.000 بسيطة. وعلى ما يبدو قد أسيء استعمال كل هذا المال.

وفي شهر غشت بالذات، كونت لجنة يرأسها الجنرال بيكاسو، هدفها القيام بتحقيق شامل ورسمي حول اسباب النكبة وحول المسؤولين عنها. وعاد بيرنگور — الذي كان قد استقال — إلى قبول منصبه شريطة أن تُضمن له الحصانة التامة ضد كل التحقيقات بما فيها تحريات لجنة بيكاسو. وأمر الفونسو XIII بعدم تفتيش الاوراق الخاصة بالمفوض السامي، وعدم نقد الكيفية التي مارس بها قيادته. واستأنف الكورطيس جلساته يوم 20 اكتوبر، وخلال عدة أيام كان مسرحاً لمحاكمة صارمة للاستعمار الاسباني. وتنافس نواب جميع الاحزاب تقريبا في فضح الاستعمار، بل إن الملكيين المحافظين اتفقوا في أحكامهم مع الاشتراكيين. وأشار الجميع إلى أن فرنسا تراقب 95% من الأراضي المغربية، وعدد السكان الذين تراقبهم يفوق خمس مرات عدد السكان الذين تراقبهم اسبانيا، وتحل مشاكلها بخمسين ألف جندي فرنسي، في حين أن اسبانيا، وبأكثر من مائة الف جندي، تحصد الهزيمة تلو الهزيمة. وكان الاستعماريون

أنفسهم يقومون بتشبيه، خاص بمختلف الممارسات الاستعمارية، مفاده ان «انجلترا تصيب الهدف وتؤدي الثمن وفرنسا تصيب الهدف ولا تؤدي الثمن في حين أن اسبانيا تؤدي الثمن ولا تصيب الهدف».

وفي نهاية أكتوبر، أشار النائب الاشتراكي إنداليسيو بريبطو إلى المسؤولية المباشرة والشخصية لألفونسو XIII. وبدأ يجري ذكر البرقية الشهيرة، وبسرعة تُدُووِلَتْ عدة صيغ لتلك البرقية، وقيل إن النص الاصلي هو «فلتعش فحولتك!» بدل «مرحى يا أيها الرجال!». وكان يُشاع أن أول رد فعل للملك حال تعرفه على العدد الهائل للقتلى كان هو التعليق، أن «لحم الدجاج رخيص».

ودعا الحزب الشيوعي، الحديث العهد بالتأسيس، إلى شن إضراب عام تضامنا مع استقلال المغرب. ونظمت الكنفدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين مظاهرات ومهرجانات ضد الحرب. وبعثت الاحزاب الكطلانية، «العمل الكطلاني» و«الوطن الكطلاني»، برسائل رسمية للتضامن مع عبد الكريم: «أمام عزمكم الصارم للدفاع عن الوطن المغربي المهدد من طرف اسبانيا، فإن ابناء كطالونيا يبعثون لكم بتحية عطف. وليست هذه هي المرة الأولى التي عبرت فيها الأرض الكطالانية عن تنديدها بغزو المغرب: تذكروا ثورة يوليوز 1909. واليوم فإن كطالونيا تندد أيضا بالاساليب الحربية البربرية التي يستعملها الجيش الاسباني. لكم منا تحية وتشجيعاً». ووجهت لجنة من أرباب العائلات نداءاً إلى الحكومة تُطالب فيه بعدم ارسال ابنائها إلى الموت. وطالبت لجنة من النساء الاسبانيات بالتخلي عن المغرب. ونظم أتينيو مدريد سلسلة من المحاضرات حول المسؤوليات. واكد برگامين (Bergamin)، وزير الاقتصاد، أن خزينة الدولة لا يمكنها أن تتحمل نفقات المغرب. ونشر كامبو (CAMBO) مقالة في «لابيو» يقول فيها إنه من اللازم التخلي عن تلك الاراضي. وحتى الجنرال ميگل بريمودي ريبيرا نفسه عاد للتأكيد على اطروحاته، تلك التي عرضها في 1917 أمام الاكاديمية الاسبانية الامريكية لقاديس عندما تحدث في مجلس الشيوخ، في 25 نوفمبر 1921، وأكد

«من وجهة نظر استراتيجية، أعتبر أن ارسال جندي اسباني آخر إلى ما وراء المضيق سيكون مُضراً لاسبانيا».

أنهت لجنة بيكاسو تحرياتها العسكرية يوم 18 أبريل 1922. واكتفت اللجنة بدراسة العمليات العسكرية التي أدت إلى النكسة من الناحية التقنية متفادية الجوانب السياسية للمشكل. والخلاصة الرئيسية التي خرجت بها، هي أن ضباط الجيش كانوا عاجزين عن مواجهة الصعوبات التي طرحتها حملة المغرب. وأشارت إلى ضرورة محاكمة 39 ضابطا من ضمنهم بيرنگور نفسه. وبما أن هذا التقرير لم يُنشر، فمن المفيد التوقف عنده بعض الشيء:

يبدأ التقرير بالاشارة إلى الضغوطات التي تعرضت لها اللجنة قائلا: «إن أول حدث غريب، ولكونه ليس من صلاحيات السلطة التنفيذية، — والتي يجب التسليم بها— يثير الدهشة هو القيود التي فُرضت على قاضي التحقيق بمقتضى الأوامر الملكية الصادرة في 21 غشت 1921. وهذه القيود لم تحل فقط دون استخلاص كل النتائج التي تقود إليها الأحداث، بل أدت قسراً إلى تقليل متانة وقوة الملخص الدقيق الذي أنجزه القاضي المذكور حول وضعية الاحداث. ولما وُجد القاضي في الوضع الصعب الذي تخلقه الأوامر الملكية، كان يَحُلُّ المشاكل عسكريا وبجرأة مُمتثلا للاوامر التي يتلقاها. غير أنه كان يُدون هذه الأوامر ويُضيفها إلى تحقيقه لتبرير تصرفه ولتبيان أن الخلاصات التي قد ينتهي إليها، لا يمكنها أن تكون هي الخلاصات التي يمكن استنتاجها لو أمكن الادلاء بكل المعلومات التي تُفيد التحقيق، والتي هي ضرورية لاصدار حكم كامل على الاحداث».

ويواصل التقرير مشيرا إلى نتائج «استراتيجية» الجنرال سيلفستري: «إن القائد العام للمنطقة تجاوز الحد المعقول لامكانيات نشاطه. ودون التقدير الدقيق للظروف السياسية الاقليمية، ابتعد، على ما يبدو، عن أهداف القيادة العليا التي لم يكن تكثيف العمليات في ناحية مليلية يندرج ضمن مشاريعها أنذاك؛ وغامر في الاجتياح الخطر لقبيلة تمسمان على الضفة اليسرى لنهر أمقران، وهو الحد التقديري للمنطقة الخاضعة لنفوذنا أنذاك،

مع النية الحازمة لبلوغ نهر النكور وخليج الحسيمة. وتمخض عن ذلك، في المرحلة الأولى، الاحتلال السريع الزوال لجبل أبران بدون تهييء وبدون وسائل ملائمة، وشكَّل ذلك مقدمة الكارثة التي ستحدُث في تلك المنطقة».

ويواصل التقرير متسائلاً عن السياسة التي نهجها جيش الاحتلال: «يبدو أن المهمة السياسية كان لابد لها أن تعتمد على الاجتذاب والحماية والعدل والنظام والاستبدال التدريجي للسلطات الأوروبية ذات الطابع العسكري بسلطات أهلية ذات طابع مدني. هل تمت مزاولة هذه المهمة كما يجب؟ يمكن التأكيد أن ذلك لم يتم. إن اختيار ضباط الشرطة كان وما يزال ضعيفا في الواقع، وغير مناسب لمثل هذا الهدف. إنه لا يكفي للقيام بهذه الوظائف الصعبة تماسها واثبات القدرة المادية على مزاولتها، بل من الضروري معرفة لغة وسوسيولوجيا البلد، والتوفر على معلومات تاريخية وقانونية».

وبعد ذلك، يفضح التقرير الوضعية المادية للجيش: «إن قطعاً من المدفعية توجد في وضع غير مناسب، ومواقعها تتنافى مع ابسط مبادىء استعمال هذا السلاح [...] قطع مدافع الجبال استعملت طيلة اكثر من 11 سنة [...] وكان تصميم رسم الطرق والسبل يتم في أسوإ ظروف الرسم [...] والحالة المادية لمصلحة السيارات سيئة [...] ومصلحة القيادة العليا تكاد تكون منعدمة [...] ووضعية الطيران مزرية حقا».

ويُثير التقرير الانتباه، بعد ذلك، إلى تمركز القيادة: «لقد نتج عن ذلك أن العناصر ذات الرتب الدنيا بدءاً برؤساء الوحدات والمصالح، ووصولاً إلى رؤساء أصغر الوحدات فقدوا عادة حل المشاكل بأنفسهم. لقد تعودوا على الاستشارة في كل شاذة وفاذة وعلى عدم القيام بأي عمل إلا بناء على الأوامر التي يتلقونها دون أن يؤخذ شرفهم وهمتهم بعين الاعتبار. ولما دعت ضرورة الحالة الخطرة مواجهة الظروف وانعدام الأوامر، فإن الذين استطاعوا ذلك قليلون وقليلون جداً».

ويختتم التقرير بالخلاصات التالية: «إن مجموع هذه الاخطاء السياسية

العسكرية الوطنية، ولربما الأخلاقية، قلل بدون شك من قوة القيادة وكان يُضعف أواصر الانضباط بشكل أدى إلى أنها [القيادة] لم تستطع امتلاك القوة اللازمة في الوقت المناسب لتلافي التشتت والفزع والنتيجة المترتبة عن ذاك والتي سُميت، بشكل مبتذل غير أنه دال، انهيار قيادة مليلية.

لم يكن بإمكان القيادة أن تضع الثقة في المرؤوسين ولا هؤلاء في القيادة. وإن البلبلة والخلاف بين كلا السلطتين، بين بيرنكُور وسيلفستري، واضح إذن، وإن جهل كليهما للوضعية الحقيقية مطلق.

إن القائد العام، الذي كان يخبط خبط عشواء في البداية، قد فتح عينه على الواقع في الأخير،غير أنه لم يفتحها بما فيه الكفاية بما انه لم يقف على تفاصيل الأمور،ويمكن افتراض أنه لم يتصور حتى على مستوى تفكيره، مقدار وملاءمة التعزيزات التي يطلبها.أما المفوض السامي فقد تمادى في تخبطه حتى النهاية كما تدل على ذلك آخر برقية مدوَّنة. هذه البرقية التي بلغت درجة من الفظاظة، الى حد انه لا يمكن القول هل يتعلق الأمر بوسواس استحوذ على القيادة أو بعدم ادراك مطلق للوضعية.

لقد تشوش فكر القيادة إلى حد أن ذلك كان هو السبب في كل ما وقع منذئذ،أكثر مما كانت مجهودات العدو.ونعتقد أنه تشتت لم يسبق له مثيل، بل اكثر من ذلك لا يمكنه ان يتكرر في التاريخ العسكري.

وعلى عجل،يقع التخلي عن الموقع بكل عناصره بدون توجيهات، ودون معرفة لا بالخطة ولا الاتجاه، وبدون رؤساء يضطرب الجنود ويرتبكون. وعندما يهاجمهم العدو،لا تكون لهم أية فكرة واضحة إلا النجاة فردياً بالهروب المخزي من طرف البعض،وغير المفسر من طرف البعض الآخر،والمحزن من طرفهم جميعا. وأصبحت المجهودات التي قام بها البعض لا يقاف هذا الانهيار الجليدي الذي طغى إلى هذا الحد، بشكل لم يسبق تصميمه، غير مجدية».

وفي ملتمس ملحق بالتقرير، تطلب لجنة بيكاسو ان يتم التحقيق «في الشكل والكيفية التي تمَّ بها نزع المزلاج عن مكتب رئيس إدارة التموين

والإمداد هرنانديس (Hernandez)السكرتير الخاص للجنرال سيلفستري. وتحديد، إذا امكن، تاريخ وقوع ذلك،والشخص الذي يمكنه القيام بمثل هذا العمل».

وفي 9 يوليوز، صادق المجلس الاعلى للقضاء العسكري على التقرير المؤقت وتبنى توصياته مما أدى ببيرنكُور إلى تقديم استقالته كمفوض سام. وفي 21 يوليوز، تم تعيين لجنة خاصة من الكورطيس،تتكون من 11من المحافظين و10 من الليبراليين، لدراسة تقرير بيكاسو ولتتكلف بالتحقيق في تورط المسؤولين السياسيين في كارثة أنوال. وفي 3 اكتوبر 1922 كانت التهم قد وجهت لسبع وسبعين ضابطا – من بينهم تسعة فقط يحتلون مناصب مسؤولية – لعدم قيامهم بواجبهم.إلا أن هذه المحاولة للبحث عن اكباش ضحية لم ترض الرأي العام. وطالبت أحزاب اليسار باجراء تحقيق شامل حول تدخل الملك.

وكان جواب الفونسو XIII على ذلك، غير مامرة، أن على ضباط الجيش الاسباني أن يقلدوا روح الوحدة التي يتحلى بها الجيش الالماني الذي حافظ على انسجامه بعد هزيمة خطرة. وذكر بقسم الاخلاص للعاهل،واكد أن ليس لهم ما يخشونه ماداموا ملتفين حول العرش.

وفي صيف 1923، رفضت مجموعة من المجندين الجدد الابحار من ميناء مالقة (MALAGA) وتمردوا واغتالوا رقيبهم. وبسرعة تم الحكم على متزعم هذا التمرد الصغير، ورتبته عريف، بالاعدام؛ غير أن تنفيد الحكم لم يتم بسبب الحملة الشعبية المساندة لموقفه. ولم يكن للحكومة بد من توقيف كل عمليات ارسال الجنود إلى المغرب، لأن التحريض المعادي للاستعمار يؤثر على الجنود. ولم يكن بامكان الجنود تلافي محاولة فهم لماذا يجب عليهم الذهاب إلى افريقيا، ولماذا عليهم أن يخاطروا بحياتهم. لقد جعلوا منهم جنودا في العشرين لأن سنهم عشرين سنة، ويريدون ارسالهم إلى افريقيا لقتل المغاربة. لماذا يجب علينا «تمدينهم» إن كانوا لا يرغبون في التمدن؟ هل نثقفهم نحن؟ إننا لا نعرف لا القراءة ولا الكتابة. قُرانا ليست فيها مدارس، ننام بثيابنا ملبوسة ونأكل البصلة وكسرة من الخبز الجاف.

نشتغل من شروق الشمس إلى غروبها ونموت جوعا وفقرا. رب العمل ينهبنا وإذا اشتكينا فإن الحرس المدني ينهكنا ضرباً. ماذا سنُعلّم للريفيين ونحن بؤساء مثلهم؟».

إن الانقلاب الذي قام به بريمودي ريبيرا في شتنبر 1923 وضع حداً لهذه التعليلات ولسنتين من الاحتجاج الشعبي، كما أنه حال دون نشر ومناقشة تقرير بيكاسو في البرلمان، وكذلك الخلاصات السياسية التي وصلت اليها اللجنة البرلمانية الخاصة. هذه الخلاصات التي لا تكشف فقط المدى الحقيقي للكارثة، وإنما أيضا المسؤولية الواضحة والملموسة للملك الفونسو XIII.

كان لنضال عبد الكريم ضد الاستعمار الاسباني صدى عالمي هائل. وكتبت الجريدة البريطانية «مورنين بوسط» «ليست هناك حجج تثبت أن وراء الصراع القائم حاليا بين المغاربة والقوات الفرنسية ــ الاسبانية دافع ديني. إن الشعور بالكرامة الوطنية هو الذي يَخْفُقُ به قلب عبد الكريم. وهذا النضال ليس الا أحد مظاهر مبدإ تقرير مصير الشعوب الذي أحسن وصفه السيد لنسين عندما قال إن ذلك المبدأ جملة مشحونة بالديناميت».

وفي باريس طالب جاك دوريو (Jacques Doriot)، أحد قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، في مجلس النواب بالاعتراف باستقلال المغرب وبتخلي الفرنسيين عن المغرب. وتوالت الاضرابات والمظاهرات والمهرجانات ضد القمع وضد «حرب المصرفيين والرأسماليين» ومن أجل «الاعتراف بجمهورية الريف المستقلة» و«الجلاء عن المغرب وعن كل المستعمرات». ولم تتوقف لومانيتي عن التنديد بـ«تقتيل شعب يكافح من اجل استقلاله» وعن حث الجنود على «التآخي» مع المقاتلين الريفيين. وكانت النداءات التي تقول: «يا أيها البروليتاريون الفرنسيون والريفيون اتحدوا ضد الرأسماليين» و«تآخوا مع الثوار المغاربة لطرد الامبرياليين» دائمة على صفحات لومانيتي. وتقول احدى افتتاحيات فبراير 1925: «إن ما يقوم به جيشنا لَهُوَ سلب واغتيال، وإن الجهاز العسكري في المغرب من أفظع أنظمة الديكتاتورية والقهر الموجودة في العالم»

«ويصرح نائب شيوعي آخر. إننا، نقولها عاليا وبافتخار، نناضل

ضد احتلال المغرب لأنه ضد مصالح العمال الفرنسيين، ولأن الفلاح الفرنسي لا يرغب في العيش من استغلال إخوانه العرب. إن عبد الكريم يناضل اليوم من أجل السلم، إنه يريد السلم. وأعلن باسم الحزب الشيوعي أن نحن الذين نعترف بحق العمال الفرنسيين في الانتفاض، نعترف أيضاً للاهليين بالحق في الثورة ضد مستعمريهم».

وحوالي نوفمبر 1925 تم اعتقال 105 مناضلين شيوعيين لمعارضتهم لحرب المغرب. وفي يونيو من نفس السنة حرر باريس نداءا للعمال الفكريين وطرح فيه هذا الخيار: هل تعارض الحرب، نعم أم لا؟ ووقع النداء من طرف محرري «كلارتي» والمجموعة السريالية ومجموعة الفلسفة المكونة من الفلاسفة الماركسيين ومن طرف مجموع 106 كُتّاب يوجد من بينهم رولان وديهاميل ولوفيبر وبوليتزر وأراكُون وإلوار وسادول وفايان كوتيريي وفريدمان الخ... وكتب لويس أراكُون في «الجبهة الحمراء» يقول:

اسمعوا أنين المغاربة المقتولين
من طرف طياري الجمهورية الثالثة

وخصص نكُويان أي كوك، الذي سيصبح هوشي منه في المستقبل، عدة مقالات لنضال الوطنيين الريفيين في مجلة «المنبوذ – Le Paria». منبر شعوب المستعمرات. التي كان يديرها.

وبعث مؤتمر العمال الوطنيين المغاربة والتونسيين والجزائريين المنعقد في باريس في سنة 1924 إلى عبد الكريم بالبرقية التالية: «إن العمال الشمال افريقيين، لناحية باريس، المجتمعين في مؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي، يوم 7 دجنبر 1924، يهنئون إخوانهم المغاربة وقائدهم البطل عبد الكريم على انتصارهم على الاستعمار الاسباني ويعلنون عن تضامنهم معهم في كل ما يمكن أن يقود إلى تحرير بلادهم ويهتفون معهم: عاش استقلال الشعوب المضطهدة، والموت للاستعمار العالمي».

وفي 29 نوفمبر من نفس السنة نشرت الجريدة الانجليزية «إلسترد لندن نيو» صوراً للطائرات الاسبانية وهي تطير على علو منخفض ــ

الطيران على الطريقة الاسبانية على حد تعبير الريفيين — وتلقي بقنابل البنزين على القرى.

وفي دجنبر، وجوابا على استدعاء، وجهته له مجموعة من الطلبة الجامعيين من بوينوس أيريس تطلب منه القدوم إلى الأرجنتين، رد عبد الكريم برسالة موجهة لكل جمهوريات امريكا اللاتينية مذكرا بالذكرى المأوية لمعركة أياكوشو التي هزَم فيها الجنرال سوكَر الاسبانيين في البيرو: «إن شعب المغرب البطل يكافح الآن من أجل نفس المثل العليا التي طالب بها ميراندا وبوليفار وسان مرتين. إن الخصال التي نتحلى بها تمنعنا من قبول أية تبعية لأية دولة أوروبية. إننا نقدم حياتنا اليوم على مذبح حريتنا الوطنية».

وفي نفس التاريخ، بعث للوطنيين الصينيين برسالة تقول: «انتم في الشرق الاقصى ونحن في الغرب الاقصى نكافح معا ضد إمبريالية تستعبد شعوبنا». عندما استولى بريمودي ريبيرا على السلطة، وعد بحل المسألة المغربية بسرعة، وبشكل معقول ومُشرف؛ وعين كمفوض سام جديد الجنرال أيزبورو الذي عقد كأغلبية سابقيه — مؤتمرا مع الريسوني في شهر اكتوبر بسيدي موسى، ووصل إلى اتفاق يسمح بنقل الجنود إلى القطاع الشرقي،وبتحمُّل لريسوني مسؤولية الحفاظ على النظام والهدوء في جبالة. غير أن ذلك لم يكن إلا وهما خادعا. أولا، لأن الريسوني فقد جزءاً كبيرا من سلطته وقد انضم أحمد اخريرو وهو من أحسن مقاتليه، إلى صفوف عبد الكريم، وفضلاً عن ذلك كان الريسوني ما يزال مخلصا لسياسته القائمة على مراوغة الاسبانيين.

في بداية نوفمبر، شرع بريمودي ريبيرا في حشد وحدات [الجيش] الاحتياطي في المدن الساحلية أليكنط وألميريا. وفي الايام الأولى من شهر مارس 1924 تصاعد الضغط الريفي على قطاع مليلية وهوجم الموقع الامامي في تيزي عَزَّا. وفي نفس الوقت انضمت القبائل، الواقعة في المربع مابين نهر تطوان وعياشة ووادلو والطريق بين تطوان والشاون، إلى الكفاح وابادت القوات الاسبانية عن اخرها في كل تلك المنطقة. وقبائل جبالة

وغمارة هذه، هي القبائل التي كانت توافق دائما على قيادة الريسوني لها، انضمت دفعة واحدة وعلى رأسها اخريرو إلى عبد الكريم. وجاء ذلك لِيُعطي مداً ووضوحاً اكبر لحركة التحرير الوطني،التي لم يعُد من الممكن حصرها على الريف.وفي نفس الوقت أعطى للحرب [التحررية] قوة مادية ومعنوية أدت إلى الهزيمة على جميع الجبهات الاسبانية، وبسط المغاربة نفوذهم من الفنْدَق إلى العرائش وقطعوا الطريق بين طنجة وتطوان وحاصروا الشاون. وفي بداية يوليوز، بلغ الهجوم أبعاداً خطيرة إذ كانت تقريبا جميع المواقع الاسبانية الموجودة في الجبال التي تحيط بالمدينة محاصرة. وكانت قوات الاحتلال عاجزة عن استعادة المبادرة بالرغم من أن القوة الجوية كانت تنتقم بقصف ورش مجموعة من القرى، وتقتل مئات النساء والاطفال العرب، في المناطق التي يُسيطر عليها الوطنيون.

وعقد الديكتاتور مباحثات سرية مع الزعيم الريفي، واقترح هرسيو اشِيبَارْيَاطَا على السي محمد بن محمادي معاهدة سلام تمنح بموجبها اسبانيا الاستقلال الذاتي للريفيين في المنطقة التي يراقبونها. ورفض عبد الكريم مثل هذا العرض «السخي» واقترح من جهته إقرار السلام مقابل خمسة شروط هي: 1) الاعتراف باستقلال الريف. 2) أداء اسبانيا لتعويض قدره 20 مليون بسيطة. 3) أن تسلم اسبانيا لحكومة الريف 15 طائرة و120 سرية مدفعية للجبال. 4) ان يتم جلاء الاسبانيين عن المغرب. 5) عند قبول اسبانيا لهذه النقط ستتم دراسة مسألة السلم وتبادل الأسرى.

وفي نفس التاريخ أدلى بريمودي ريبيرا للصحفي الانجليزي ويب ميلر بهذه الاسرار: «لقد هَزَمَنا عبد الكريم. إنه يحظى بالفوائد الكبرى لأرض [المعركة] ويستفيد من تعصب أنصاره.في حين أن جنودنا منهكون بحرب دامت عدة سنوات. إنهم لا يدركون سبب ضرورة الكفاح والموت من أجل بقعة من الأرض ليست لها أية قيمة. وأنا شخصياً من مؤيدي الانسحاب التام من افريقيا،والسماح لعبد الكريم بوضع اليد على ممتلكاته. لقد صرفنا ملايين لا تُحصى من البسيطة في هذا المشروع،دون أن نتسلم أبداً سنتيماً واحداً. مات عشرات آلاف الرجال من أجل أرض غير صالحة

ولا فائدة من حيازتها. غير أنه لا يمكننا الانسحاب نهائيا لأن البريطانيين لن يسمحوا لنا بذلك. إن بريطانيا العظمى تمارس تأثيرا كبيرا على الملك، والملكة أميرة انجليزية كما تعلمون. وتخشى بريطانيا العظمى أن يؤدي انسحابنا إلى احتلال المنطقة من طرف فرنسا مما سيُلغي سيطرة البريطانيين على مضيق جبل طارق. وبالنسبة إلى المصالح الامبراطورية لانجلترا، من الحيوي أن توجد دولة ضعيفة مثل اسبانيا في الطرف الآخر لجبل طارق. إنها لا ترغب في وجود دولة قوية مثل فرنسا هناك». إن بريمودي ريبيرا أدى بذلك إلى تزايد الحقد والقلق في صفوف الطائفة الافريقاوية من الجيش، وهي نتاج 16 سنة من الحروب الاستعمارية غير المنقطعة. وفي بداية 1924 أسس الجنرال كيبيودي ليانو بسبتة نشرة تحمل اسم «مجلة الجيوش الاستعمارية». ولم تكن المجلة متخصصة في قضايا الاستراتيجية، بقدر ما كانت الناطق باسم الذين كانوا يريدون الاستمرار في المغرب مهما كلف ذلك من ثمن. وتم منعها بعد صدور العدد الثاني الذي أثار نقاشات كبرى بسبب مقال المقدم فرانسيسكو فرانكو بعنوان «الجمود والخمول» والذي ينتقد أساساً السياسة الدفاعية التي تنهجها اسبانيا والتي تسمح لعبد الكريم بفرض مبادرته.

في اواسط يوليوز قام الديكتاتور بزيارة مليلية. وفي يوم 19 دُعي من طرف ضباط اللفيف والجيش النظامي إلى حضور وليمة في المعسكرات الأمامية في بن الطيب. وحتى ذلك الحين كان بريمودي ريبيرا ما يزال متشبثا بفكرته حول شبه التخلي الكلي عن المغرب. وخوفاً من حدوث أسوأ الشرور قرر الضباط التعبير عن سخطهم. وكانت جدران قاعة الاكل مطلية بشعارات مثل: «ان عقلية اللفيف عمياء وعدوانية بإباء». أما وجبة الطعام فقد كانت مكونة كلها تقريبا من ألوان من الطعام مُعدة بالبيض فقط. وتحمل بريمودي ريبيرا الاهانة،لا سيما عندما قيل له إن الذين يريدون التخلي عن المغرب لا يحتاجون إلى «خِصيٍّ»،غير أن الضباط الحاضرين هناك لهم فائض من «الخصي» وأنهم مصممون على الكفاح. ووقع إغناء الاستفزاز بالنخب الذي رفعه فرانكو «كنا نود، وهذه هي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس الحكومة اللفيف، ان تكون قلوبنا مفعمة بالفرح.لكن،

ولسوء الحظ، ليس الأمر كذلك،لأن حيرة مريعة تسيطر على نفوسنا». وواصل القول بأن سياسة الجيش يجب أن تكون سياسة تلافي كوارث كبرى، وأن السبيل الوحيد بالنسبة إلى الوحدات الصدامية هو التقدم. واختتم حديثه على الشكل التالي: «سيدي الرئيس، إن هذه الارض التي نطأها هي أرض اسبانية،لأن اكتسابها قد كلف أغلى ثمن ودفعنا اغلى العملات لتسديده ألا وهو الدم الاسباني الذي أريق».

وعندما انتهى كانت هتافات عاش اللفيف! ليسقط الديكتاتور! قد غطت كل المكان المسور. وبعد ذلك تحدث بريمودي ريبيرا وبدأ بالاشارة إلى أن الطاعة العمياء،للقيادة يجب أن تكون أيضاً من شعارات اللفيف. وشرع في شرح أفكاره حول المغرب قائلاً:إن مشاريعه لن تُدنس لا الشرف العسكري ولا الشرف الوطني. وعندما وصل إلى هذه النقطة قُوطع بالتصفيرات وصيحات الاستنكار. وأمام رد فعل مثل هذا، غير بريمودي ريبيرا اتجاه عرضه مؤكدا للضباط أن الحرب ستواصل حتى تُكلل بالنجاح وأن ما يقترحه هو تراجع استراتيجي. وانتهى بهذا التحذير: «أخاطبكم هكذا الآن. لكن يوم تصدُر لكم الأوامر، لن يكون لكم أي حق إلا حق الطاعة».

وبالرغم من التعديل الواضح لموقف الديكتاتور، قدم فرانكو استقالته بعد الوليمة بقليل، الأمر الذي جعل الديكتاتورية في وضعية حرجة لأن المستقيل من أشهر الضباط في جيش افريقيا.وقد تضامن معه ضباط اللفيف الآخرون وضباط افريقاويون من فيالق أخرى. وفي مدريد أيضاً تم الادلاء ببعض التصريحات المؤيدة لفرانكو.

غير أن بريمودي ريبيرا رفض قبول الاستقالة، بل اكثر من ذلك، أمام العداء المتزايد قرر ايقاف التراجع العام نحو مليلية مما دفع فرانكو إلى سحب استقالته. ووصلت حدة التوتر إلى درجة أن مقدَّمين تحدثا مع كيبيودي ليانو، في 21 شتنبر، عن الضرورة العاجلة لحل أزمة الثقة الموجودة في صفوف الضباط. وقام مقدم ثالث، هو فرنسيسكو فرانكو، بنفس الشيء. وحكى كيبيودي ليانو هذه الزيارة على الشكل التالي: «إن

فرانكو، وبحزم اكبر من سابقيه، بعدما عبر لي عن الاستياء الذي يسود في صفوف الضباط، خاطبني بصراحة قائلا: إن قادة القوات الصدامية وبعض قادة كتائب جنود شبه الجزيرة الموجودين في تطوان،قد اجتمعوا واتفقوا على اعتقال الجنرال بريمودي ريبيرا وجنرالات حكومة المديرين الموجودين في منطقة الهاتشو، وبهدف إيجاد قائد من رتبة عليا يوحد الحركة جاء ليلتمس مِنّي قبول قيادة الجميع لتنفيذ الخطة المتفق عليها. وأضاف أن سرية معدة رهن اشارته وأنه سيذهب لاعتقال الجنرالات في الوقت الذي آمر بذلك».

إن خطورة الوضع وضراوة هجوم عبد الكريم وسخط القادة العسكريين المتزايد، كل ذلك ادى الى أنه عين نفسه مفوضاً ساميا يوم 16 أكتوبر. وأدت الهجومات الريفية في عز الخريف الى طبعة مزيدة وغير منقحة لهروب أنوال. وبعد ثلاث سنوات من التشتت الأول، مُني جيش الاحتلال بنكبته الكبرى، الثانية واضطر إلى التراجع من جديد. وتقول الجريدة الاسبوعية «اسبانيا الجديدة» معلقة على الكارثة: «خلال ستين يوماً حصدنا ستين هزيمة. إننا نُخلي جميع المواقع الواحد تلو الآخر اكثر من 200 — التي حصلنا عليها خلال 16 سنة من المعارك الدامية. إن 210.000 جندي غير كاف و«المطلوب باستعجال زيادة 60.000». وإن مشاعر الجنود تعكسها بصدق نكتة قالها مجند مطرود في نهاية 1924 عندما نزل بميناء مالقة وصرخ «عاش البحر»، ولما سُئل عن سبب هتافه بالبحر أجاب: «لأنه لولا البحر لكان الريفيون الآن في خليج بيسكايا!». كما يَعكس ذلك ايضا خطاب بريمودي ريبيرا يوم 13 دجنبر عند استقباله للبقايا القليلة لجيش منكسر ومهزوم: «ادخلوا منتصرين إلى تطوان! أحسنتم أيها السادة الجنرالات والقادة والضباط والجنود». وبالرغم من أن هذه الجملة قيلت بجدية فإن القهقهة [التي أثارت] قد سُمعت في بيكُو.

وبدأت سنة 1925 بسيطرة عبد الكريم التامة على شمال المغرب باستثناء الحصون العسكرية الصغيرة في سبتة ومليلية والعرائش وطنجة. وخارج هذه القواعد العسكرية كان علَم جمهورية الريف (وهو أحمر اللون

ووسطه معين أبيض وداخل المعين هلال أخضر ونجمة سداسية من نفس اللون) يرفرف في كل القبائل. وخلعت الدولة الجديدة الريسوني من منصبه كقائد على جبالة. إن هزيمة الاستعمار الاسباني هزيمة تامة. كيف يُفسر أن جيشا من الغوار، غير نظامي وشعبا متخلفاً وصحفياً هزموا جيشاً نظامياً وشعبا أوروبياً ومحترفي الحرب من الجنرالات والعقداء الخ.؟ليس تفسير ذلك صعبا بعدما اطلعنا على الخصال الاستراتيجية التي يتميز بها القادة العسكريون؛ وعلمنا أن 80 % من المجندين أميون ومن الصعب اعتبارهم عناصر عسكرية فعالة؛ وإن العمود الفقري — كما يقول باريا كان حشدا من الفلاحيين الاميين تحت قيادة ضباط لا مسؤولين. ومن جهة أخرى كانت معنوياتهم في القتال منعدمة، وأن كثيراً من الحاميات كانت تسلم سلاحها مقابل الحرية،وقد اعتاد الجنود تسليم بندقيتين من طرف كل رجل يُحرر. وأن الرشوة كانت عامة: «إذا لم تقبل بالسرقة لحساب الآخرين ولحسابك الخاص، فإنهم يخلعونك من منصبك وينقلونك بعد ذلك ثم يبعثونك إلى حيث تموت جوعاً وتتعرض لخطر إصابتك برصاصة في كل لحظة. وإذا تجرأت على الكلام أو الاحتجاج فثمة وسائل أبسط: تُنزع منك شريطة رقيب بسبب أي خطإ تم تصحيحه وتجاوزه. بل اكثر من ذلك من الممكن أن يقع حادث لأي كان». تلك هي البراهين التي أدلى بها أحد الرفقاء للرقيب أرتورو باريا لكي يساهم في العمل التمديني لاسبانيا في المغرب.

وتحدث العديد من الرجعيين عن وجود مستشارين عسكريين سوفيات في الريف لتبرير انتصار عبد الكريم. وبما أن ذلك باطل تماماً،لأنهم لا يقدمون أية دلائل على ذلك،فقد كانوا يقدمون المسألة كإشاعة لا يُعرف مصدرها. وهكذا فإن الكاتب الرديء والفاشي ريكاردو دي لا سييربا، مدير دار النشر الوطنية، يقول، مشيرا باقتضاب إلى عبد الكريم، في كتاب الحرب الأهلية الاسبانية: «يبدو من المحتمل بما فيه الكفاية أن أحد التقنيين الروس كان يساعده في المدفعية بمنطقة الحسيمة. وإذا كان الأمر كذلك، نكون أمام أول تدخل سوفياتي في تاريخ اسبانيا».

إن ادعاء وجود «يد موسكو» المطروقة وراء هذه الأحداث يترجم

الرغبة في كتمان المسؤوليات الخطيرة التي يتحملها القادة العسكريون. وإن شاهدا لا يمكن اتهامه بالماركسية، وهو فرنسيسكو فرانكو، يُسجل في «يوميات سرية»: «نحن الذين عملنا في صفوف القوات الأهلية،نعرف جميعاً الجملة المتداولة بكثرة بين المغاربة في هذه الحرب، والتي تقول «إن الملازم الأول فلان لا يعرف طريقة التصرف» وبذلك يريدون القول إنه مازال يجهل مكر الحرب وأنه يُطبق القوانين بشكل جامد دون تكييفها مع الطبيعة الخاصة للمعركة. وخلال هذه الحرب عانينا مراراً حالات يكون فيها «عدم معرفة طريقة التصرف» سبباً في تزايد عدد الخسائر في الارواح».إن كارثة الشاون التي أدت إلى 20 ألف قتيل والى خسائر كبرى في العتاد،دفعت قائد اركان الحرب آنذاك، الجنرال إكْناسيو دسبوخول إلى الادلاء بالتوضيحات التالية: «إن قناعتي تترسخ يوماً بعد يوم في أن نتائج الهجمات المفاجئة التي يقوم بها العدو،تعود إلى عجزنا ولا مبالاتنا اكثر مما تعود إلى ذكاء العدو. ففي كثير من الحالات يتقدم الجنود في صفوف متراصة وهم شبه نائمين،وآذانهم مغطاة بياقة معاطفهم ودون أن تكون أسلحتهم معدة... إنه من الضروري ومن المستعجل أن يُصدر القادة حالاً، توجيهات إلى الضباط،ليعلم هؤلاء من جهتهم لضباط الصف وللجنود كيفية القيام بالحراسات،وكيف يجب عليهم السير في السبل الضيقة والطرق. فعلى الدوريات أن تتقدم على شكل مجموعات،ولكن في ترتيب مفتوح مع حماية وتغطية أجنحتها، وبالاسلحة معدة للرد الفوري على العدو. يبدو من الصعب التصديق أنه مازال من الضروري، بعد التجربة الطويلة لهذه الحرب، الاستمرار في اعطاء هذه الدروس التي تُضاف إلى الدروس المثيرة للاشمئزاز التي لقنتها لنا الحرب. وبالخصوص يبدو من الصعب التصديق أنه من الضروري تكرار التوصيات المتعلقة بتعليم وتدريب جنودنا باستمرار؛ وهم [جنود] مطيعون إلى درجة عالية وصابرون ومنضبطون كثيراً وشرفاء بهذا القدر، غير أنهم أيضاً بدون تجربة ومفرطون في السذاجة. ابتداءاً من نشر هذا الأمر سيُفتح تحقيق في كل حالات هجوم العدو، وعلى القضاة أن يقرروا هل تم تدريب الجنود الذين تعرضوا للهجوم كما يجب، وهل كانوا متعودين على القيام بالحراسة، وهل كانت مراقبتهم

من طرف قادتهم تتم يوميا،وهل كانوا يحظون بدعم كاف».

لم تكن 16 سنة من الحرب ضد الشعب المغربي،كافية ليذهب القادة العسكريون إلى أبعد من: واحد، اثنين، يمين، شمال، نصف دائرة، إلى الأمام!

عندئذ تتدخل فرنسا. لقد تابعت باريس انهيار المواقع الاسبانية بقلق متزايد، بالرغم من أن موقفها كان محايداً. لكن الهزيمة التامة للجيش الاسباني ملأت الاستعمار الفرنسي قلقاً،لأن تأسيس واستمرار دولة مستقلة في الريف،لا يُعرض للخطر منطقتها المغربية فقط، وإنما جميع أراضيها الاستعمارية الواسعة أيضاً. وإن تشجيع بؤرة للاوهام في الريف، يقول ليوطي، سيُشكل تهديداً خطيرا للحضارة والسلام في الغرب. ومن جهة أخرى، كان ليوطي يعلم أن الفراغ الذي يتركه الاسبان لا يمكن ملؤه من طرف فرنسا،لأن انجلترا كانت تسهر بحذر على أن يكون شباننا هم الذين يموتون لكي لا تستقر فرنسا أو أية امبريالية أخرى قبالة جبل طارق. إذن فالمخرج الوحيد الذي كان لدى الفرنسيين هو مدُّ يَدِ المساعدة لجيوش الاحتلال الاسبانية التي خارت قواها.وللدخول في الحرب ضد عبد الكريم بحثوا عن الذريعة التي تسمح لهم بذلك، وقد وجدوا تلك الذريعة في احدى القبائل التي قسمها عقد الحماية إذ كان شمالها في يد الاسبان وجنوبها في يد الفرنسيين. وبعد التقدم الريفي أصبحت قبيلة ورغة مقسمة بشكل مصطنع بحيث يتبع بعضها لسيطرة الاستعمار الفرنسي والبعض الآخر لدولة الريف المستقلة والفتية. وإن الحوادث التي نتجت عن وضعية مثل هذه،دفعت الفرنسيين إلى محاولة وضع الجزء الشمالي من قبيلة ورغة تحت مراقبتهم. وأدى ذلك إلى الحرب بين الريف والامبريالية الفرنسية. واكد عبد الكريم ان «هذا الحزام من الأرض كان تحت السيطرة المباشرة للريف عندما أقدم الفرنسيون على احتلاله. ولا فرق بالنسبة إلي بين كون اسبانيا تعتبره تحت نفوذها وبين كَون الفرنسيين يدعون أنه يشكل جزءاً من الاراضي الواقعة تحت حمايتهم مادامت حكومة الريف لم تعترف أبداً بتقسيم المغرب إلى مناطق خاضعة لحمايات مختلفة».

وإلى حدود صيف 1925، كان الفرنسيون قلقين بما فيه الكفاية لتجنب تحرير تازة وفاس من طرف الريفيين، نتيجة انضمام العديد من القبائل إلى الميثاق الوطني لعبد الكريم. وأمام مثل هذه الانتفاضة اضطرت الحكومة الفرنسية إلى عزْل المرشال ليوطي وتعيين طيُدورستيكْ في منصبه. وعينت أيضاً الجنرال نوهان قائداً للعمليات، وكلفت المرشال بيتان بتوجيهها. وفي نفس الوقت وصلت إلى المغرب وحدات للدعم مكونة في اغلبيتها من جنود محنكين سبق لهم المشاركة في حرب 1914 الكبرى.

عُقدت بذات الوقت اجتماعات مطولة في مدريد للوصول إلى وضع خطط مشتركة وإلى رسم الحدود بين الحمايتين بشكل واضح، وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن في 21 يوليوز. وبعد سبعة أيام زار بيتان تطوان. وكان الاتفاق يقضي بأن يضع الاسبان موضع التنفيذ خطة الانزال – التي أثارت كثيرا من الجدل – في خليج الحسيمة قرب أجدير عاصمة دولة الريف، بينما سيُغير الفرنسيون من الجنوب واضعين عبد الكريم بين نارين. وبدأت العمليات في 8 شتمبر، وفي الوقت الذي كان عبد الكريم يُحاصر تطوان للحؤول دون الانزال، تمَّ إنزل 10.000 رجل في الحسيمة وتخندقوا بعدما توغلوا بكيلومتر ونصف فقط نحو الداخل.

وبعد تأمين رأس الشاطىء، نقل بريمودي ريبيرا وحدات صدامية لفك الحصار عن عاصمة الحماية، وتم له ذلك في 13 شتمبر. وارغم جنود اللفيف على خوض قتال ضارٍ خلال 18 ساعة لطرد الريفيين من مواقعهم. والحدث الذي وقع بعد ذلك بقليل، عندما كان فرانكو يراقب وحدات اللفيف مندهشاً لرؤيته، لما رأى رؤوس المغاربة معلقة فوق رماح البنادق، يُعطي فكرة عن قساوة الرجال الذين كان فرانكو يقودهم. بعد فك الحصار استمرت عمليات الحسيمة، وتم احتلال ملموسي وجبل مورو في 23 شتمبر، وفي 2 اكتوبر احتلت بلدة أجدير حيث أحرقت جيوش الاحتلال منزل عبد الكريم.

في نهاية اكتوبر كان الفرنسيون قد استعادوا كل الأراضي التي كانوا قد فقدوها في الجنوب. وفي بداية نوفمبر قارن بريمودي ريبيرا الانزال في

الحسيمة بمعركة ترافلكَار* واحتلال تونس في 1535، وبعد ذلك وَشح صدره بالحمالة الكبرى لسان فرناندو. وخلال اجتماع عُقد في وجدة في ابريل 1926، سلمت فرنسا واسبانيا بالاستقلال الذاتي للريف فيما يخص الشؤون الفلاحية والاقتصادية والادارية تحت السلطة الاسمية للحماية. إلا أن عبد الكريم عاد إلى المطالبة بالاستقلال وقطع المفاوضات. إن تفوق القوات المشتركة الاسبانية ــ الفرنسية وخصوصاً في مجال الطيران (إن أحد اسراب الطائرات الفرنسية، وهو السرب الشريفي، كان يقوم بمعدل 470 مهمة يومياً) وضرورة القتال على جبهتين أدى إلى اضطرار عبد الكريم إلى تسليم نفسه في 25 مايو 1926 ونُفي إلى جزيرة لاريونيون. واحتج الاسبان لدى الفرنسيين، وكتب فرانسيسكو فرانكو: «إننا نترك [ميدان القتال] وفي قلوبنا الرغبة في فرض عقاب رادعٍ على المجرمين، عقاب لم تره الأجيال قط». لكن باريس تصرفت بطريقة ذكية عندما لم تجعل من عبد الكريم شهيدا للقضية الوطنية.

إن استسلام القائد الريفي لم يؤد إلى تشتت كل قوات الأنصار بل استمرت العمليات العسكرية خلال سنة بعد ذلك. وتدريجيا أصبح الجيب المنشق مضايقاً من لدن كل اطرافه مما أدى إلى انهاك ويأس المقاومين. وفي نهاية دجنبر من سنة 1926، بلغ عدد الاسلحة المنزوعة من القبائل 36 ألف بندقية. وكانت عمليات 1927 تكتسي طابع الدوريات البوليسية اكثر من طابع العمليات الحربية. وفي 10 يوليوز تم الاستيلاء على آخر موقع مغربي. وخلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة احتل الجيش الاسباني 39 قبيلة بكاملها وانهى احتلال 12 قبيلة أخرى؛ واستولى للعدو على 42.000 بندقية و130 مدفعا و236 مدفعا رشاشا و8 مدافع هون و5 بنادق رشاشة وكمية ضخمة من الذخيرة.

* ترافلكار (الطرف الأغر) معركة بحرية وقعت في 21 / 10 / 1805 حيث تمت التضحية بالأسطول الاسباني وشكلت انتصاراً كبيراً للانجليز على نابليون.

في يوليوز 1927، صرح الجنرال سان خورخو؛ الذي كان يدير المفوضية السامية منذ نونبر 1925؛ لمجلة «أ.ب.س»: «كان نزع السلاح أحد المحاور الرئيسية لسياستي. ولم يستسلم إلي أي أهلي لا يحمل بندقيته. هل لا يُؤخر هذا الشرط الاستسلامات؟ لم يكن يهمني ذلك.ووجود البنادق أمامي لا يشغل بالي، لا أريدها أن توجد خلفي».

احتفلت الرجعية في صخب بنهاية الحرب، وتم اعلان يوم 12 اكتوبر عيداً للسلام، وفي كل صلاة كان الاساقفة يحمدون الله القدير على الجرائم التي ارتكبت وعلى القمع الشرس المسلط على الريفيين. ومن 1927 إلى 1930 اجتاحت جميع القبائل موجة من الارهاب. ولكي لا يقع الاخلال بـ«التهدئة» كان يجري البحث عن أدنى المؤشرات التي يمكنها أن تفترض وجود أية محاولة للتنظيم أو للدعاية الوطنية. وفي نهاية 1927 وجه بريمودي ريبيرا نداء «أبويا» إلى المغاربة قال فيه: «لا أجهل أنه مازال هناك متمردون، وبسببهم لا يستسلم آخرون خوفا [منهم]. والخوف من الاشرار هو اكثر اشكال الخوف شناعة. إن الرجال الصالحين يناضلون ضد الغش والشر والأهواء. وانتم طيبون وشرفاء وعليكم ان تسلكوا سلوكا حسنا. ترجوا هادئين وتمتعوا بسلامكم. وإن لم يُسلم احدكم سلاحه بعد،فليفعل ذلك بسرعة لأن في البندقية هلاككم، ولا تكترثوا بنزع السلاح، كونوا مستقيمين وصادقين وأوفياء، واعملوا وسيجعلكم الله اغنياء وسعداء. ويمكنكم العيش في طمأنينة ونعمة أكثر من أي شعب. وإن الذين يخدعونكم ويقودونكم الى التمرد، يعرضون نعمتكم وطمأنينتكم للخطر. أبعدوهم عندكم واقتلوهم وستكونون أغنياء وسعداء».

وحوالي منتصف 1928، وزعت المفوضية السامية على القوات القمعية تقريرا للجنة الشؤون الأهلية. بعد اعطاء توجيه حول أحسن طريقة للقيام بالعمل البوليسي، يُحلل التقرير الثورة التي سُحقت مؤخرا. ومن الصعب العثور على تشريف لنضال الشعب المغربي أكبر من الذي يتضمنه تقديم هذا التقرير السري الذي حرره اولئك الذين يعتقلون ويعذبون ويغتالون الوطنيين المغاربة. وهذا ما يقوله التقرير : «إن الصراع لم يكن

ضد جيش نظامي، بل كان الصراع ضد كل شيء، ضد المناخ، ضد الأرض، ضد الزعماء، ضد قطّاع الطرق، ضد متعصبين وضد جَماعات بكاملها رجالا ونساءاً وأطفالاً. وإذا برز قائد فإنه يُطاع ما دام يكافح ضدنا ولما يستسلم لا يبقى مطاعاً. ولم يكن من الممكن عقد معاهدة مع أي أحد. وعندما يُهزم قائد يبرز مائة قائد يعوضونه ويلغون المعاهدة.

وهكذا، فمنذ 1909 حتى سنة 1927، حيث كان احتلال باب تازة،ونزع السلاح من السكان تتويجا للعمل، كان كل ساكن مقاتلاً بل أكثر من ذلك قائد فرقة،وشكل كل البلد مجموعة مسلحة».

— الفصـــل الثالـــث —

التهدئـة I

في الوقت الذي لم تكن اصداء الطلقات التي تُغتال بها أبرز الشخصيات المغربية قد أُغمدت بعد، وفي الوقت الذي كان صراخ المعذبين في مصالح المراقبة واحتجاجات آلاف وآلاف الريفيين المعتقلين ما زالت تُسمع، أعطى سقوط الملكية في اسبانيا زخما جديداً للرغبات الوطنية للمغرب. إن رجال مدريد الجدد كان لهم ماضٍ عريق كمناضلين من أجل التخلي عن المغرب. إذن كان من المنطقي أن يُنتظر منهم، على الأقل، التخفيف من الضربات التي كانت تنهال على المغاربة بدون توقف منذ أن أرغموا على إلقاء السلاح. وسبق للجمهوريين والاشتراكيين أن تزعموا كل تظاهرات السخط، وانتقدوا بصرامة عمل الملك في المغرب ودعوا إلى احترام استقلال الشعب المغربي. والآن، حان الوقت لاستدراك الخطأ. وفي الأخير، أتيحت لهم الفرصة للعمل، ولم يعد من الممكن لهم الحديث عما لم يفعله الآخرون، أو عما يقترحون القيام به. إلا أن خيبة الأمل حلت بسرعة. وأدرك الريفيون أن الأمر يتعلق بنفس الكلاب وإن اختلفت أطواقهم، وأن تحريضهم المعادي للاستعمار لم يكن يستهدف سوى «دخول الدار» من أجل التسلق للسلطة. فمن 1931 إلى 1936 لم يقع ولو أدنى تغيير سياسي — اجتماعي في الحماية، مادامت الحقوق [التي يُخولها] الدستور غير مكتوبة بالبربرية. إن الادارة الجمهورية، سواء في مدة السنتين الاصلاحيتين أوالسنتين السوداويتين، لم تحاول حتى «أنْسَنَة» النظام ولاعطاء المغاربة بعض الحقوق ولا منحهم الاستقلال الذاتي الخ...فقد اقتصروا فقط، وحصراً، على مواصلة «التهدئة» التي بدأتها الديكتاتورية. وسبق أن رأينا كيف تحاول هذه التورية اخفاء معسكر حقيقي للاعتقال بالنسبة إلى السكان المغاربة. إن جمهورية الكادحين من كل الطبقات، كما ورد في البند الأول من دستور 1931، حاولت أيضا اتقان الآلية القمعية والمراقبة البوليسية. وخططت لمشروع سياسة استعمارية، على غرار وصورة السياسة

الاستعمارية الفرنسية، يرمي إلى استئصال كل فكر وطني من عقول المغاربة. ولحسن الحظ، أدى الصراع الطبقي العنيف، الذي كان يدور في شبه الجزيرة، إلى بقاء كل هذا حبرا على ورق. وامكن تحقيق بعض الاجراءات فقط، منها: فرض الجواز أو بطاقة الهوية للتنقل من قبيلة إلى أية قبيلة أخرى، وضع بطاقة معلومات بوليسية لكل السكان العرب في المنطقة؛ والقيام بمناورات عسكرية سنوية، وإعطاء تسهيلات للهجرة الاسرائيلية مع منح امتيازات لها، واصدار مرسوم يفصل التعليم البربري عن التعليم العربي. واعتباراً للانفجار الاجتماعي الهائل الذي كانت تعيشه المتربول، يمكن القول إن السنوات الست من السيطرة الاستعمارية الجمهورية كانت سنوات اهمال تام وشامل. فمن رئيس الجمهورية حتى آخر مناضل في حزب من أقصى اليسار، كان الكل ينسى وجود مستعمراتنا، وذلك ما لم يكن يسقط فيه حتى أبلد الرجعيين بمن فيهم قادة الحركة الفاشية. إن مسؤولية القادة الجمهوريين والعماليين لفظيعة. وإذا كان بريمودي ريبيرا قد حاول، فور قيامه بالانقلاب، أن يكون منسجما مع المواقف العلنية التي دافع عنها في 1917 و1981 بطرحه مشكلة التخلي عن المغرب، فكيف برجال ليبراليين واشتراكيين وماركسيين لم يحاولوا القيام بأدنى اصلاح استعماري؟ قبل الخوض في الأجوبة الممكنة على هذا السؤال، لنستعرض، حسب التسلسل التاريخي، الاحداث الرئيسية والتصريحات المتعلقة بالمغرب منذ 14 أبريل 1931 إلى حدود عشية فبراير 1936.

بينما كان السكان الاسبان بمليلية، المدينة المحروسة بقوة من طرف الجيش، يحتفلون بالانتصار الجمهوري، بنوع من الاحتقار للمغاربة، صاح قائد اشتراكي من أعلى شُرَفِ مقر البلدية قائلا: «إن الشكل الذي تطورت به الأحداث الهامة فيما وراء الحدود، سيشكل دليلاً، على أن اسبانيا لا تبدأ في البرانس»، وطرح برنامجاً استعماريا شاملا قائلاً أن: «لا شيء ولا أحد سيُخل بالهدوء الصارم لهذه الحركة. ووراء هذه الجبال تحدق فيكم نظرات شعب جئنا لتربيته، فلتكن حكمتنا قوية حتى يصل إليهم التفكير الاسباني بكل وضوح. ولئن فضُلت الحماسة للجيش من أجل المشروع العسكري في ظل الملكية، ففي ظل الجمهورية سيفضُل لنا العزم

لنعلمهم العيش بكل سمو حياة شريفة وجديرة بالاحترام». وفي صباح نفس يوم 14 أبريل، أطلقت النار في تطوان على مظاهرة للمغاربة كانوا يعبرون عن فرحتهم [بانتصار الجمهورية] رافعين الأعلام الجمهورية الاسبانية والأعلام الوطنية المغربية. ولما شاع خبر وجود عشرة جرحى في حالة خطيرة، حاصر حشد من العرب مبنى المندوبية السامية، مما ارغم المندوب السامي على الفرار إلى طنجة. وتصاعدت الاضطرابات، وفي 23 أبريل أعلنت الحكومة الجمهورية حالة الحرب «من أجل منع أعداء متسترين من تخريب عمل عدة أجيال، بواسطة دسائس لا تطاق، أجيال نحظى اليوم بشرف تمثيلها». وفي 21 أبريل عينت الحكومة الاشتراكية الجنرال سان خورخو مندوبا سامياً. وفي 28 أبريل اتفقت البلدية الاشتراكية لمليلية على عدم حل الحرس المدني «لأن هذه المدينة عاشت التجربة الحزينة والمأساوية لسنة 1921. وذلك هو ما جعل من الضروري تسليح المعمرين في تنظيم من نوع الحرس المدني قد يساعدهم في دفاعهم في حالة وقوع مأساة أخرى ممكنة. والتجأ إلى هذه الهيئة على الخصوص سكان الناضور وسلوان وجبل أعرويت وكل اولئك الذين يتعاطون الاستعمار [الفلاحي] ويضطرون إلى العيش في البادية. إن البندقية تشكل ضمانة بالنسبة إليهم كما هي ضمانة بالنسبة إلى الدولة في نفس الوقت، ولا أحد يمكنه أن يدافع على الأرض أحسن ممن يدافع عن أملاكه وعائلته». وفي اليوم التالي تم استقبال سان خورخو بتطوان من طرف الاسبانيين وهم يهتفون: عاش الزعيم! وعند رده على تهاني ممثل فرنسا نوركيت، قال سان خورخو بأن «الجمهورية لن تنسى أبداً حملة الريف المجيدة التي تآخت خلالها جيوشنا، وكافحت حتى النصر من أجل السلم والثقافة والتقدم في الحمايتين». ومن القول إلى الفعل. ففي 5 مايو فرق الجيش مظاهرة للعمال المغاربة مما أسفر عن عدة قتلى. وكان العمال يطالبون بثماني ساعات للعمل اليومي، وبتساوي الأجر اليومي مع أجر العمال الاسبانيين، وباعطائهم الاسبقية في العمل لأنهم من مواليد البلد. إن احتلال تطوان من طرف الجيش واعلان القوانين العرفية جعل حدا، وبشكل عنيف، لأول اضطراب هام واجهه الجمهوريون. واستحسنت فرنسا وانجلترا «صرامة» الجمهوريين حيال الوطنيين المغاربة. وهكذا علقت

«الدايلي تلغراف» في افتتاحيتها ليوم 23 ابريل 1931 «إن الحس الوطني الاسباني، لا يمكنه أن يكون مستعداً للتخلي عن المجال الاستعماري الوحيد، الذي تحدد أهميته وموقعه الاستراتيجي مكانة اسبانيا كدولة عظمى، وذلك اكثر من أي عامل آخر. ولنفس السبب لن يكون الجمهوريون مستعدين للتنازل عن الموقع الممتاز الذي يحتلونه».

وعبرت الجريدة الفرنسية الصادرة بالمغرب «لافيجي ماروكان» عن ثقة مماثلة أيضاً: «إن تغيير النظام لا يُقلقنا. إننا واثقون من أن الجمهوريين الاسبانيين لن يتخلوا أبداً عن الأرض الريفية التي روتها دماء كثير من ابنائهم الذين سقطوا إلى جانب ابنائنا دفاعاً عن الحضارة».

وفي نفس التاريخ، جاءت تصريحات إنداليسيو بريينو [الذي قال] «إن الحكومة ستحافظ على وحدة الحماية وعلى أكثر العلاقات وُداً مع فرنسا من أجل نجاح العمل المشترك». وتصريحات اليخاندرو لورو «إن منطقة الحماية الاسبانية في المغرب لا تشكل مستعمرة. انني اعتبرها بمثابة رأس جسر ممدود بين أوروبا وافريقيا» وتصريحات الجنرال سان خورخو «إن المغرب ليس هو اسبانيا، ولا يمكنه ان يكون مثل اسبانيا مسرحا لصراعات سياسية. واليوم، ولحسن الحظ، ليست عند المغاربة أسلحة، غير أن ذلك لا يشكل ضمانة كافية على أنْ لن تُثار حالة حرب حقيقية. ولا يمكن نهج إلا سياسة واحدة قوامها: السلطة والعدل من طرف الحامي والخضوع والنظام من لدن المحمي».

لم تكن هذه التأكيدات تُبشر بأي خير بالنسبة إلى وفد الوطنيين المغاربة السادة: سيدي محمد البوهالي وسيدي أحمد غيلان وسيدي عبد السلام [بنونة] وسيدي اللبادي الذين سافروا إلى مدريد في 6 يونيو ليسلموا إلى الكلاسمورا الوثيقة التالية:

فخامة الرئيس،

إن فرح كافة سكان المنطقة الأهليين،كان عظيماً لما علموا بانتصار الجمهورية في اسبانيا،وقد ابتهجوا بهذه المناسبة،كما أن ميلاد الجمهورية أثلج صدورهم وهللوا له جميعاً. وفي هذه المنطقة تم الاتفاق على تكوين لجنة لتُهنِّيء الحكومة الجديدة وتقدم لها تأييدها المطلق. وهذه اللجنة تمثل في نفس الوقت الطموحات التي تتوق إليها منذ أمد بعيد [هذه المنطقة]، مع الأمل في أن تستحق من طرف رجالات النظام الجديد، الترحيب برغباتها التي تُشكل مُثُلها العليا التي لم تستطع التعبير عنها لحد الآن لأسباب شتى.

ولهذا الغرض، فإن لجنة المنطقة، بعد تكوينها، تتشرّف باستقبالها من طرف معاليكم، وستعتبر هذا اليوم من أسعد أيامها. وفي نفس الوقت تتشرّف تسليمكم هذه الوثيقة الموقعة من لدن أبرز المسلمين بالمنطقة، وتُشكل وثيقتُهم دليلا على صداقتهم المخلصة وتأييدهم المطلق للحكومة؛ كما أنها تتضمن في نفس الوقت بعض المطالب التي تُمثِّل اصلاحاتٍ عادلة ومنصفة، ومن الأكيد انها ستلقى الترحيب من طرف معاليكم.

وبهذه المناسبة يشرفني أن أبلغكم أصالة عن نفسي، ونيابة عن سمو الأمير خليفتنا، وعن عموم السكان وعن زملائي، أصدق تهانينا بمناسبة تعيين معاليكم رئيسا للجمهورية الاسبانية. وإننا لا نشك في أن معاليكم وكذا الشخصيات التي تكوّن الحكومة الحالية سترحب بمطالبنا وتقدم لنا الدعم الذي نلتمسه لتحقيقها حتى يعم نفعها على المنطقة وعلى ازدهارها. وذلك مع صيانة تعاليمنا الدينية، وحقوقنا وعاداتنا وتقاليدنا القائمة، وحتى تكون هذه الاجراءات باعثا على توطيد علاقات الصداقة المخلصة.

واننا لنعدكم بالتعاون معكم من أجل انجاز كل اعادة تنظيم تكون ضرورية مادامت جميع الاصلاحات الاجتماعية ترمي إلى تحقيق أهداف عامة وليس خاصة، ويجب أن يساهم فيها الحماة والمحميون، توحدهم المصلحة المشتركة التي تجعل منهم أسرة واحدة، وقد سجل لنا التاريخ ذلك في

أخباره. وفي الأخير نطلب من العلي القدير أن يقود خطانا تحت رعاية سمو الامير الخليفة وقيادة الحكومة الحامية للجمهورية الاسبانية:

1 — « الحريات العامة: الصحافة، الاجتماع، التجمع، التعليم، التنقل عبر كل أرجاء البلاد، تكوين النقابات،

2 — « التعليم: توحيد الخطط في جميع مناطق المغرب. الرفع من عدد مدارس التعليم الابتدائي، انشاء التعليم الثانوي ومدارس المعلمين.

3 — « العدل: « اختيار القضاة عن طريق المباراة. تقديم راتب كاف [للقضاة] من الميزانية العامة للدولة، وليس من حقوق المتقاضين. فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

4 — « الفلاحة: تكوين مِلْكية عائلية غير قابلة للتفويت، وذلك عن طريق توزيع الأراضي الجماعية. تقديم قروض للفلاحين. المساواة الجبائية بين الفلاح والمعمر الأوروبي، وحماية الفلاح من [انتهاكات] الاداريين الاستعماريين والمعمرين والمراقبين.

5 — « البروليتاريا: تطبيق قانون الشغل الاسباني على العمال المغاربة وإعطاء نفس الأجر مقابل نفس العمل، ومساعدة العمال المغاربة العاطلين. تجديد الصناعة [التقليدية] المغربية وحمايتها من المنافسة الاجنبية.

6 — « المالية: حذف بعض الضرائب، والمساواة بين المغاربة والاسبانيين فيما يخص الضرائب الأخرى.

7 — « الصحة: الرفع من عدد المؤسسات الصحية، توزيع الأدوية على المحتاجين، مكافحة السكن غير الصالح، ومكافحة الدعارة السرية والعلنية. إنشاء عدد كاف من الملاجيء للعجزة والمعوزين والرفع من مساعدات الحكومة للمنظمات الخيرية المغربية».

إن مثل هذه المطالب التي كانت ممكنة [التحقيق] بما فيه الكفاية في إطار الجمهورية، لأنها كانت تكتفي بالمطالبة بأن لا يتوقف التغيير الذي وقع في اسبانيا في 14 أبريل في مدينة طريفة؛هذه المطالب قد تم رفضها من طرف الحكومة الجمهورية.وعادت اللجنة إلى تطوان بشكل عادي ومرت دون أن تثير أي انتباه على الاطلاق.وذهب الكلاسمورا إلى حد رفض الاعلان عن المطالب المغربية السبعة مما جعلها مجهولة كليا من طرف الرأي العام.والأفظع من ذلك هو أن لوسيانو لوبيز فيرير – الحديث العهد بالتعيين كمندوب سام صرح في 10 يونيو لجريدة «صول» بأن مشكل المغرب لا يتعدى كونه مشكل نظام وأمن. هناك بعض التحريض الوطني وبجنود صالحين سيسهر على أن يسود الهدوء. وصاحت احدى الجرائد الرجعية بغيظ: أن قادة الحركة الوطنية يريدون الذهاب إلى أبعد مما يلائم مصالح البلد المحمي. فإذا سُمح بحرية الصحافة مثلا، لتنتشر المذاهب الهدامة، فإننا سنتعرض لخطر جسيم، نظرا للجهل العام [السائد] في البلد.

وبعد ذلك بقليل، ومن أجل مساعدة العمل التمديني، صادق مجلس الوزراء على مرسوم تُعطى بموجبه تسهيلات كبرى لليهود الاسبان وللسكان العبريين من أجل الاستقرار في ما يُسمى المغرب الاسباني. وفي الوقت الذي كانت تُفرض عشر سنوات من الاقامة في شبه الجزيرة للحصول على الجنسية الاسبانية، كانت تكفي سنتان فقط في المستعمرة المغربية. «لان العنصر العبري هام وهام جداً، بالنسبة إلى اسبانيا في المغرب، من أجل توطيد العمل التهديئي»، كما ورد على لسان لورو.

وكان تعيين بن عبود كصدر اعظم جديد بمثابة صفعة للوجه المغربي، لأن من تم تعيينه عربي مُأسْبَنٌ يقيم في طنجة فضلاً عن كونه حصل على الجنسية الاسبانية. إن ما لم تتجرأ على القيام به، لا الملكية ولا الديكتاتورية يتم تحقيقه من طرف اسبانيا الليبرالية والدستورية، ألا وهو تعيين [مواطن] إسباني يشغل وظيفة اسلامية واضحة. فلا يتم فقط عدم تحقيق المطالب السبعة بل تفرض اهانات، غير ضرورية من جهة أخرى، على السكان العرب.

وفي اواسط يونيو صرح لرگو كباليرو في جنيف بأن الحكومة

الجمهورية لا تنوي التخلي عن المغرب، بل مواصلة العمل الاستعماري. وأكد أحد تابعيه، الذي سيُنتخب فيما بعد نائبا اشتراكيا عن المغرب، أنه من الافضل الاستمرار في الحماية حتى لا تقع في يد دول أخرى. لكن مع تلافي أن يكون الأهلي مستغَلاً لأنه يجب احترام حقوقه. إن هذه النظرية الاشتراكو – استعمارية مماثلة للاشتراكو – شوفينية التي فضحها البلاشفة في حرب 1914. كان من الواجب مناهضة الحرب وكشف القناع عن الذين وقفوا بجانب «برجوازياتهم» لأنها كانت اكثر ديموقراطية. وترجمة ذلك على صعيد المسألة الاستعمارية يعني الوقوف في وجه [احتلال] المستعمرات، وفضح الذين مازالوا لصالح المستعمرات، لأن معاملتهم [للمستعمرات] اكثر «ديموقراطية». غير أن ذلك يعني مطالبة ورثة الاشتراكية – الشوفينية بما لا طاقة لهم به في الوقت الذي كان ورثة البلشفية يسقطون أيضا في الاشتراكو – استعمارية. وبحق برهنت جريدة استعمارية، هي «تلغراماالريف»، على أن «كل الاحزاب الاشتراكية، نظريا، تُعادي المشاريع الاستعمارية، لكنها حيثما حكمت فإنها لا تفرض مذهبها. وذلك ما وقع في بلجيكا، حيث لم يَدَّعِ لنفسه الزعيم الشهير فندير فيلد، الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية، التنازل عن الكنغو. ونفس الشيء حدث في الدنمارك التي تحتفظ بجزر فيروي وكرويدلاند. والعماليون البريطانيون، الذين يتبنون أفكاراً اشتراكية لم يُثيروا المشكل أيضاً. ففي مصر يدافعون عن نفس الرأي الوطني، لكي لا نسميه الامبريالي، الذي دافعت عنه الحكومات البرجوازية السابقة. ولئن وصلوا في الهند إلى استقلال ذاتي نسبي فإنهم يرفضون مشروع الاستقلال. وذلك لأن أسس الملاءمة والتعايش العام تفرض نفسها على الحاكمين ولو كانوا اشتراكيين». وتؤكد «أ.ب.س» أنه حتى لو كانت حكومة شيوعية، فإنها لن تجرؤ على مواجهة النزاع الدولي الذي قد يُثيره الاخلال بالوضع الاستعماري القائم.

عندما أعلنت الجريدة الفرنسية «لوجرنال» من باريس عن احتمال وجود تهريب للاسلحة لفائدة الوطنيين المغاربة، كذبت جريدة «صول» النبأ مؤكدة أنه: «من الممكن أن تتسرب بندقية ما لا اكثر. إن 50.000 جندي و10.000 شرطي يقومون بحراسة صارمة». وفي افريقيا – يلاحظ

كاتب الافتتاحية ــ لا يمكن القيام بتكهنات من هذا النوع؛ لكن، في الأخير، كل الامور تدفع إلى الاعتقاد أنه ليس ثمة الآن سبب للقلق؛ إن القبائل مجردة من السلاح.

إن اصرار الحكومة الجمهورية على حملة إهانة المستعمرين،دون أي سبب، أدى بها، في شهر شتمبر، إلى إقامة نصب [تخليداً لذكرى] «ابطال وشهداء الحرب» في قلب المغرب. وطول النصب 14 متراً ويُمثل جندياً في حالة تأهب ومكلل بالغار. وكان إعلان يوم 7 اكتوبر، كعيد عسكري صرف، يوما للجيش تعويضا لمختلف أعياد القديسين الحماة «براعة» إضافية أخرى للحكومة،لأن ذكرى الانتصار الاسباني على الاتراك لم تكن الاكثر مُلاءمة اعتباراً للعلاقة مع الشعب المستعمر. وعندما بدأت مناقشة مشروع الدستور، تساءل النائب أنخيل أُسوريو إكّيارضو إذا كانت اسبانيا، بناءاً على الفصل السادس، تعدل علنا ورسميا عن [استعمال] الحرب كأداة للسياسة الوطنية، فماذا ستفعل لو برزت بؤرة تمرد في المغرب ووجب إخمادها بقوة السلاح؟ غير أن التناقض قد تم حله بخبث من طرف خيمينيس دي أسوا عندما أجاب أن عمل الحماية لا يسوغ أبداً تسميته حربا وإنما عملية بوليسية. وتوسع في افكاره وطرح في 6 اكتوبر في «لوكْران كوتيديان دي ماروك» بأن حكومة اشتراكية: «لن يكون لها من حل إلا الابقاء على حملة عسكرية. وإن العديد من الاشتراكيين يفكرون مثلي، ويصرحون أحياناً بالعكس أمام الجمهور لأنه من الضروري استمالة العطف الشعبي»، ذلك ما اكده رجل القانون البارز.

في الخريف جرت مناورات عسكرية هامة؛ [عمليات] بوليسية حسب اللغة الاصطلاحية الاستعمارية لخيمينس دي أسوا؛ تهدف إلى التأكد أنه بالامكان نقل 25.000 جندي، في وقت وجيز، إلى حيث تفرض الظروف ذلك من أجل إبادة كل محاولة تمرد. وذكر قائد قوات الاحتلال الجنرال كبانياس، أنه إلى حدود عهد قريب جداً، كانت جميع القبائل في حالة تمرد صريح،ومن تم مازال يوجد العديد من انصار عبد الكريم، وان كراهية الاسبان من طرف المستعمّرين شديدة بما فيه الكافية.

ولقد رد المقيم العام الفرنسي على ذلك قائلا: من الضروري الاحتراس من مناورات الجامعة الاسلامية التي لا تنبع ولا تخضع لتحريضات تولد في المغرب نفسه، بل هي حصيلة مخطط يشمل كل البلدان الاسلامية وبشكل خاص بلدان شمال افريقيا. ويجب التصدي لهذه الحرب الصليبية بحذر شديد ودون اهمال، واضعين دائما في متناول ادراك الاهليين المقارنة بين الخطب الدينية الهدامة للمتعصبين الميالين للفوضى وبين حياة النظام والعدل والرفاهية والهدوء، والتي هي نتاج خلق الثروة في البلد. ومادامت اسبانيا وفرنسا موحدتين من أجل هذا العمل لا يمكن أن يكون هناك غم. غير أن الأمر يختلف تماماً إذا تنبه الاهليون إلى ان بيننا طلاقاً أو على الأقل أننا غير مبالين».

لقد عبر أحد المدعوين؛ وهو الملحق العسكري للسفارة الامريكية القبطان روبيرهوف فليتشر؛ عن إعجابه بالعمل الذي أنجزته اسبانيا في المغرب، وقارنه بالمجهودات التي بذلتها في القارة الأمريكية. وبعد هذه العمليات اتفقت القيادات الفرنسية والاسبانية على تسجيل المعلومات حول كل الاهليين البالغين سن 14 سنة وأخذ صور لهم. وبموازاة هذه السياسة القمعية دعت الحكومة إلى مدريد، بمناسبة اعلان ألكلا سمورا رئيسا للجمهورية، ثمانية قواد من العملاء البارزين من بينهم سيدي عبد القادر وسيدي أمحروشن وهما خائنان للمغرب منذ 1909، وسيكونان في 1936 في البداية القائدين الوحيدين اللذين كان بامكان التمرد الفاشي الاعتماد عليهما. ولم يحصل معهما أي مشكل، ولعب كل طرف دوره. إذ نشكر أمحروشن الوجود الاسباني وعبر ألكلا سمورا عن امتنانه لذلك ووعدهم بعدم التخلي أبداً عن تمدين المغاربة.

وانتهت السنة الاولى من الحكم الجمهوري بزيارة وزير التعليم العمومي فرناندو دي لوس ريوس [إلى المغرب]. وفور وصوله، في 29 دجنبر، صرح أن الإشتراكيين الاسبان عندما يمارسون السلطة،ويواجهون الوقائع، فإنهم يعملون بانسجام معها، ويولونها الاسبقية على تصوراتهم الايديولوجية. وفي العرائش قام بزيارة الجالية اليهودية، وصرح لها أن

العبريين لابد وأن يجدوا ذراع الجمهورية دائما مفتوحة من أجل استقرارهم في المغرب. وأنهى رحلته في القصر الكبير حيث اجتمع مع مناضلي الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني في «الدار الاشتراكية» وحذرهم بأنه «لا يمكن أن يغيب عن نظرنا بأننا نقوم بمهمة في الحماية، ولذلك لا يمكن أن تُطرح نفس المطالب التي تُقدم في شبه الجزيرة».

وبدأت سنة 1932 بزيارة أخرى، وهي الزيارة التي قامت بها لجنة من النواب الراديكاليين. وفي 16 يناير صرحت في سبتة أن كل اسباني يُقيم بالمغرب يجب أن يظهر بين المسلمين كنموذج للانسان،وأن يضع على الرف ايديولوجيته معتبراً دائماً أننا نوجد أمام شعب محمي. وذهب أحدُهم إلى حد المطالبة بأن لا توجد أحزاب حتى فيما يُسمى مواقع السيادة وهي المكان الذي كانت الحكومة الجمهورية تسمح فيه بوجود الاحزاب فقط. وبعد شهر شُرع في نهج سياسة ترمي إلى فصل البربر عن العرب. فبينما كانت المنطقة الغربية مسلمة، استمرت المنطقة الشرقية في الحفاظ على مميزاتها البربرية. وكانت الاجراءات الجديدة تمنع استعمال العربية في الريف و[اللغة] الريفية في جبالة. ولم تكن الجمهورية تفعل سوى محاكاة ما كان الفرنسيون يقومون به منذ أمد بعيد، أي «القيام بتطوير البربر خارج إطار الاسلام» (المرشال ليوطي)، مع الهدف المبيت الرامي إلى مضاعفة تقسيم الدولة المغربية. وفي اواسط مارس نُظم قانون الجمعيات في منطقة الحماية وينص فصله الرابع، في البند «ب»، على أنه «تعتبر غير شرعية الجمعيات التي تستهدف القيام باحدى أو ببعض الجرائم التي تعرقل العمل الحامي لاسبانيا في المغرب». وأتى الربيع بزهرتين استعماريتين في نثر أزنيا ومرتينيث بريو. فقد أكد الأول، خلال تدخله يوم 31 مارس في البرلمان، أنه من اللازم اعطاء الدليل للاهليين على أن اسبانيا قادرة على استعمار المغرب بشكل إنساني ومفيد.وخلال رحلة قنص قصيرة عبر المحمية،ألقى الثاني،في 20 أبريل بالكازينو الاسباني بتطوان، الخطاب التالي: «على الصعيد السياسي لا ادرك تمام الادراك وجود ضرورة لاستمرار الكثير من الاسبانيين في رفع راية فئة سياسية. إن انقسام إسبانيي المغرب إلى أحزاب تترتب عنه هنا خسارة وطنية صرف. إن المثل الأعلى هو التمكن من التوفر مثل فرنسا

على طاقم متبصر من الرجال الذين اكتسبوا تفوقاً تقنياً لا يُنكر خلال تجربتهم الاستعمارية الطويلة في الجزائر، والذين يتوفرون في نفس الوقت على تربية سياسية تجعل منهم مدافعين ثمينين عن مصالح المتربول. والآن اسمحوا لي أن أقول ليس تحيا الجمهورية التي قد تُفهم بشكل متحيز، وإنما أن أنتهي بصرخة تجعلنا نهتزُّ جميعا بنفس الشكل: عاشت اسبانيا!».

وزارت لجنة أخرى، رسمية هذه المرة، يترأسها راموس نائب الكاتب العام في رئاسة المجلس، تطوان والعرائش والقصر الكبير والشاون وكتامة والريف والناضور أمتيوة؛ وفي احدى المأدبات الكبرى والعديدة أكد السيد راموس إن «الذين يلاحظون من الخارج ردود فعل الشعب الاسباني تجاه المسألة المغربية، والذين يعتقدون ان في هذه القضية الخارجية، وهي أهم قضية خارجية بالنسبة إلى اسبانيا، سيحدث تغيير جوهري نتيجة تغيير النظام، يمكن لاولئك أن يسجلوا أن لا أحد في اسبانيا يتحدث عن التخلي عن المغرب لأن لا أحد يرغب في ذلك. إن الملاحظين الأجانب قد أخطأوا: إن ما كان يريده الشعب الاسباني هو أن لا يبقى المغرب كابوساً بالنسبة إلى الأمة وأن تكون كلفته رخيصة». ولذلك عند استقباله، خلال الصيف، لوفد من القواد الذين يطالبون بقروض لبواديهم، نصحهم المندوب السامي بأن «لاينظروا إلى النجوم»، وأن ينزلوا انظارهم «إلى الأرض».وهكذا سيدركون أنه أمام المطالب «المتكررة والمتلهفة» فقد وجد نفسه مضطراً«ليس إلى رفضها وإنما إلى أن أوحي إليكم بتقليصها»،مشيرا لهم بأنه بامكانهم ايجاد ما يبحثون عنه في المالية المحلية «بفرض ضرائب جديدة على القبائل».

بموازاة التمرد الفاشل لسان خورخو — 10 غشت — دُشن معرض حول العمل الذي حققته اسبانيا في المغرب. وفي الفهرس نُشرت مسودة نظرية حول التماثل بين البربر والاسبان «نعلم أن السُلْتيّين والبربر كانوا السكان الاوائل لاسبانيا والمغرب... وعدد من المدن على طرفي المضيق تحمل نفس السابقة «طا» التي تعني وطن وأرض [...] وإن الاسم الريفي الذي يخلطه البعض مع «جبلي» همجي، يشير إلى ساكن الساحل (الريف)؛

وبعد ذلك يمكننا القول ريفيين أو ساحليين، فنحن كالآخرين [...] إيبيرو بربر الذين كانوا الابطال المحاصرين في ساگنطو ونومانسيا كما أن انديفيل وفيرياطو المدافعين عن استقلال الوطن ضد فيالق قيصر مثلما كان القائد يوغورطة في الطرف الآخر للابيض المتوسط كابوساً بالنسبة إلى الرومان [...] وفي إقليمي تركونا وليون توجد نواحي حافظ سكانها على المميزات العرقية وعلى ملامح سكان المغرب (الموريكاطوس). وقديما كان الرجال حليقي الرأس مع الابقاء على خصلة شعر في القذال، ومازالوا يستعملون، لحد الآن، السراويل المغربية... إن المجالس البلدية مازالت تجتمع لحد الساعة مثل المجالس أو الجماعات في اهواء الطلق وبمزاياها وعيوبها.وليس من المخاطرة في شيء تأكيد نفس الأصل البربري [...] ونعلم أن الشلحة تحتفظ بكثير من التشابه مع الباسكية[...]».

وقد وضعت حداً لهذا الهذيان أطروحة جغرافية مذهلة عرضها النائب الراديكالي الاشتراكي أنطونيو خاين — البحر الابيض المتوسط نهر — وعبارات لمرتينس باريو لم يكن يصدقها حتى هو،مفادها أن المغربي قد أدرك جيداً منافع السلم،وبما أن اتفاقاته الروحية مع الاسباني متعددة جداً، فهو يرتبط مع هذا الأخير بعلاقة صداقة طيبة، وإن لم تكن هذه العلاقة قد قضت نهائياً على أحقاد وكراهيات الأيام السابقة فإنها محت جزءا هاما منها.

ولردع الاقلية التي كانت ما تزال تكره [الاسبان]، تم تنظيم مناورات عسكرية جديدة في شتمبر في تمسمان كانت عبارة عن مناورات كبرى لاخماد بؤرة متمردة في جبال الريف. وتدرب حوالي عشرة آلاف رجل على الخصوصيات المميزة لحرب الجبال خلال أسبوع. وفي الاجتماع الذي عقده الضباط في اليوم الأخير بعد أن نبه المندوب السامي إلى أن «الأهلي» ليس عدواً ولا مهزوما وانما أخ نقوده نحو التقدم، ويجب ردعه إذا تمرد ضد السلطة. غير أنه ليس بعدو، إنه قاصروفي حاجة إلى وصايتنا»: سجل [المندوب السامي] أهداف السياسة الاستعمارية الجمهورية والمتمثلة في «الابقاء على الريفيين في محيطهم والتهييء، بشكل تدريجي، لتطوير

ذهنيتهم باتجاه [تبني] تصورات وافكار اسبانية». وورد على ذلك الجنرال تيرمن المدعو الفرنسي موافقا ومبدياً الملاحظة التالية: «إن التجربة تميل إلى إثبات أن الاهليين الذين مَكَّنَّاهم من التعليم الأكمل هم الأكثر عداء[لنا]». واختتم الحفل الجنرال قائد جيوش الاحتلال الاسبانية مؤكداً، بجدية، أن الجيش البطل في المغرب، سيكون في كل حين سنداً للجمهورية ولاسبانيا في هذه البقاع. وإن قضية سان خرخو، الحديثة العهد، الذي كانت له علاقات طيبة جداً مع عسكريي الحماية، هي التي تُفسر هذا الاعلان عن الاخلاص.

وأهم الاحداث التي انتهت بها السنة الثانية للجمهورية هي انعقاد مجلس العرائش، ومرسوم 8 اكتوبر وتسليم رخص للتنقيب عن المناجم واعتقال 500 وطني في باب تازة. إن اجتماع السكان المسلمين بمنطقة لكوس، المجتمعين بالعرائش، اتفقوا على المطالبة بتوسيع الاصلاح الزراعي ليشمل منطقة الحماية دون أن يعيرهم أحد اي اهتمام. وفرض الاجراء المتخذ في اوائل اكتوبر الجواز على الاسبانيين لدخول منطقة الحماية، وكان العرب مطالبون بالجواز للانتقال من بلدة إلى أخرى. ومن بين الحيثيات التي تذكر في هذا القانون، تمت الاشارة الصريحة إلى ضرورة «عدم تمكين الذين ينشرون علانية افكارا أو مذاهب تشكل خطراً سياسيا أو اجتماعيا من الدخول إلى المنطقة». وكان السبب في اصدار المرسوم هو ضبط شاحنة محملة بالمواد الدعائية الفوضوية خلال الصيف. ومن المعلوم إن الفيدرالية الفوضوية الايبرية والكنفدرالية الوطنية للشغل هما المنظمتان الوحيدتان اللتان حاولتا القيام بعمل سياسي في وسط الجماهير الريفية.

وبالاضافة إلى ذلك، كان المرسوم ينص على أنه لا يمكن أن يستقر في المستعمرة، إلا اولئك الذين يملكون ثروات اقتصادية ليستقروا كما لكين، أو الذين يمكنهم العيش من ريعهم. وفي اواسط الخريف سلمت لشركات مناجم الريف، وسيطولزار، وألكتينا، وبني مْسايا، وأوروبيان اندنرتده أفريكان مينس التي كانت تستغل الحديد والرصاص والأنتينيوم المغربي، سُلمت لها رُخصٌ من أجل التنقيب في بني ورياغل (الحديد) وتمسمان (الحديد) وبني حُزمار (الرصاص) والقصر الكبير (البترول) وبني بُوزْرَة

(النحاس) وسبتة (الانتيموان). في 30 نوفمبر، قام وفد هام من الوطنيين بزيارة الاسقف كليبوليس النائب الرسولي للمغرب في طنجة ليعرض عليه وضعية القمع الموجودة في المنطقة الاسبانية، وسلم له مذكرة توضح بشكل مفصل، أبرز الاحداث. وفي اليوم التالي سافر الأسقف إلى تطوان حيث بلّغ للمندوب السامي بالمغاربة الذين قاموا بزيارته. وأدت حراستهم من طرف البوليس إلى اعتقال أزيد من 500 محرض وطني في عيد ميلاد المسيح، مما أدى إلى موجة من الاحتجاج في وسط السكان المغاربة تم إسكاتها بمزيد من نفي [الوطنيين]. وركزت الوثيقة أساساً على موقف المراقبين (وكان لكل قبيلة مراقب) الذين كانوا، قبل وخلال وبعد الجمهورية، يتعاطون للنهب المنهجي ولاستغلال العرب دون حدود. وكانت بيدهم، كسادة اقطاعيين حقيقيين، السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدوائر التي كانوا يراقبونها. وكانوا يتدخلون في قرارات القواد وينفذون إلى الاجهزة التقليدية، وينظمون المعاملات العقارية دون أن تكون لهم معرفة بالتشريع الاسلامي للملكية. كما كانوا يسهرون على القضاء دون أن يعلموا هل تتبع القبائل تعاليم القرآن أو على العكس قوانين الاعراف والتقاليد، ويقررون في الشؤون المالية مع جهلهم بضرائب القبائل ويديرون الجماعات قافزين قفزة مصارع ثيران وبذلك كانوا مستعمرين اسبانيين. ومما كان يزيد من خطورة ذلك، ما يتسم به أولئك من ثقافة عامة رديئة، وتكوين غير كاف وجهل باللغة، وعقلية أبوية وجنوح مزمن إلى اعتبار القبيلة ساحة لجمعية خصوصية من المجرمين.

وافتتح العام الجديد، وهو آخر مدة السنتين الاصلاحيتين، خوان موليس المندوب السامي الجديد الذي صرح، حتى لا يكون دون مستوى سابقيه، أنه لن يسمح بالدعاية الوطنية في المنطقة، وأن جنرالات الحاميات في افريقيا سيكونون أفضل مستشاريه. وكان خوان موليس هو المندوب السامي الرابع عشر الذي يتقلد هذا المنصب، بينما لم يعين الاستعمار الفرنسي خلال نفس المدة (21 سنة) إلا ثلاثة مقيمين عامين. وفي هذا الجانب، كما هو الشأن في جوانب أخرى، كان استعمارنا غير مرض بما فيه الكفاية. وفي شهر فبراير استقبل المغرب أولى زيارات السنة وهي زيارة

النائب ونسيلا وكاريو من جناح يسار الحزب الاشتراكي. ذلك أنه بعد الحملة البوليسية التي استهدفت باب تازة، كان القلق يسود في الاوساط الاستعمارية في مليلية. لكن لم يكن ذلك هو السبب، لأن اليسار الاشتراكي أيضاً التزم الصمت حول المسألة الاستعمارية. وفي 21 فبراير ألقى كاريو خطاباً وسط الاعلام والهتافات البروليتارية بدار الشعب، لكنه لم يتحدث ولم يشر إلى المسألة الوطنية المغربية. وإن الاصلاحات التي أدخلت على القانون الجنائي لعام 1870، في 27 اكتوبر 1932، بهدف «أنسنة الوثيقة التشريعية القاسية» خلال مدة سنة تقريباً إلى حين إصدار قانون جنائي جديد، إن هذه الاصلاحات لن تطال المغرب حسبما أوضحته الحكومة في بداية الربيع. فالمغاربة سيبقون خاضعين لقانون الحرب لسنة 1914. وإن تخليد الذكرى المئوية لميلاد بيدرو أنطونيو دي ألركون مداح الاستعمار الاسباني، ووضع لوحة تذكارية في الدار التي سكنها بتطوان قد أثار استياء عميقاً في وسط الشباب الوطني بعاصمة الحماية. وإن الصرامة التي يُطبق بها قانون الجوازات شهرت بها حتى الجريدة الاستعمارية «تلغراما الريف»، «لا يجب التضحية بشعب بكامله، بإخضاعه لاجراء غير منطقي ومقلق لتعايشه الودي مع منطقة التخوم».

بعد أن وشح خوان موليس صدر قائد مجموعة الجنود النظاميين (ريكولاريس) لمدينة مليلية بميدالية سان فرناندو «جزاءً لسلوكه البطولي في فك الحصار عن كدية التامر خلال حملة الريف». وبعد تكريم الاستعماري البارز كانديدو لوبير حذّر خوان موليس الفوضويين، في ماي، بأنه غير مستعد «لتحمل سوء السلوك نظراً للانعكاسات التي يمكن أن تكون له على المغاربة». فإن المندوب السامي لمدة السنتين الاصلاحيتين والمندوب السامي المقبل للجبهة الشعبية سافر إلى مدريد حيث عزا التحريض الوطني المتزايد إلى مناورات ملكية، معادية للجمهورية ومعادية لاسبانيا، وتحرض المغاربة على التمرد. وبعد أن نعت النضال الوطني للشعب المغربي بالرجعية، باسم الديموقراطية، أضاف «طالبت أن يتعلم الاطفال الاهليون الاسبانية. ولن تسند أية وظيفة لأي أهلي لا يتكلم لغتنا. ونصحت المراقبين، وهم موجهو ومرشدو المغربي، بتحفيز الاهلي على استصلاح أراضي جديدة

للري يمكن زرعها؛فإذا تشبث الأهلي بالأرض وبمزروعات مثل القصب الذي يتطلب نموه أربع سنوات،فذلك يشكل ضمانة لهدوء المنطقة.يجب أن نخلق لهم مصالح، إنه السبيل الوحيد لكي لا يقدموا على طردنا».

ومع البدايات الأولى لحر الصيف،وصل إلى المغرب وزير الداخلية كسارس كيروگا، الذي صرح أن حكومة الجمهورية تدرس مخططا يسمح بجعل الحماية مكانا للتوسع بالنسبة إلى التجارة والصناعة الاسبانيتين. وبعد ذلك بأيام، في 2 يوليوز، انفجرت بالقصر الكبير أحداث عنيفة معادية للاستعمار. وكان السبب هو عرض مسرحي قدم لفائدة المدرسة الاسبانية — العبرية. وكان العمل الفني الذي وقع اختياره يتطرق لغزو اسبانيا من طرف المسلمين، وكان الممثلون اليهود يرتادون ملابس عربية. واعتبر المغاربة ذلك بمثابة استفزاز،وطافوا في المدينة في مظاهرة مطالبين بتوقيف العرض المسرحي المذكور،وهاجموا مبنى الاعدادية والمديرية وهيئة التدريس والسلطات الاسبانية ومقاهي «لابلاَط» و«لاَسْ كُلُومْنَاسْ» مراكز تجمع الاستعماريين واليهود. واضطرت عائلات يهودية واسبانية إلى اللجوء إلى العرائش لأن المغاربة استولوا على المدينة. وبعد أيام «حرر» الجيش القصر الكبير. إن السياسة الموالية لليهود التي كانت تنتهجها الجمهورية، كانت ترمي إلى استعمالهم كانعة للصواعق ضد الغضب الشعبي المغربي. إن الاسرائليين كانوا الخرقة الحمراء التي كانت الحكومة تلوح بها لكي لا يهاجم الاستعمار الاسباني مباشرة. ودون السقوط في أي نوع من معاداة السامية، من اللازم الاقرار بأن اليهود شكلوا عامل كبح للانعتاق المغربي؛ ويتحمل مسؤولية ذلك بالتساوي،الاستعمار الاسباني — الفرنسي الذي كان يستعملهم كآلة حربية ضد [الحركة] الوطنية؛ والبرجوازية اليهودية التي كانت تقبل القيام بذلك الدور المكافأ جيداً بدون شك.

وبعد أسبوع، وقع تشتيتُ مظاهرات جديدة بالعنف من طرف الجيش في تَطوان. وبالرغم من ذلك استطاع القادة الوطنيون تسليم وثيقة للمنذُوب السامي تتضمن المطالب التالية:

1 — الغاء ما يُسمى «الظهير البربريّ».

2 — استقلال القضاء عن القواد.
3 — التخفيض من الضرائب.
4 — التعجيل أو الشروع في [إنشاء] التعليم الابتدائي.
5 — قبول المغاربة في المجالس البلدية.
6 — مراقبة السكان اليهود.

وللرد على تصاعد الحركة الوطنية قررت حكومة الجمهورية القيام بالمناورات العسكرية مرتين في السنة ابتداءً من 1933. وفي غشت قام من جديد 25000 رجل في السهل الأصفر بنفس المناورات الكبرى التكتيكية التي تمت في السنة الماضية؛ أي إبادة مجموعة من الغوار المسلمين المتمردين. وقبل الاستعراض الذي انتهت به هذه التمارين، هدد موليس قائلا «إن الاضطرابات، بينت لنا أنه لا يمكن ترك الحبل على الغارب بالنسبة إلى الاهليين لمدة طويلة، بل من الضروري جعلهم يحسون، دون انقطاع، بثقل سلطة صارمة مع دراسة المشاكل التي تطرح لهم بعدل وبدون مقابل. غير أن تلك السلطة مصرة على الحفاظ على النظام والانضباط الضروري بالنسبة إلى شعب يجب حراسته ومازال بعيدا عن استكمال تطوره».

كانت العمليات الفرنسية في جنوب المغرب، المتاخم للصحراء، تعترضها صعوبة كون كثير من المقاتلين يستعملون إيفني والصحراء الاسبانية كقاعدة لمقاومتهم. واحتدَّتْ الضغوط الفرنسية على مدريد لتقوم باحتلال ما يعود لها وإلا قام الجيش الفرنسي بذلك. وفي صيف 1933، ذهبت جريدة انجليزية «الدايلي مايل» إلى حد اقتراح تعاون فرنسي اسباني في الصحراء علانية، من أجل تصفية بقايا [الحركة] الوطنية المغربية التي مازالت تقاتل بالسلاح. ونجحت باريس في «تطهير» الاطلس في بداية شتمبر. «لقد هزمتمونا لكن اولادنا سيلقون بكم إلى البحر». ذلك ما صرحت به مجموعة من بربر الأطلس إلى مراسل «بوتي باريزيان»، وحاولت مدريد القيام بأول إنزال لها في إيفني. غير أن الثمانين رجلا الذين كانوا على متن الناقلة الحربية «الميرانت لوبو» لم ينجحوا حتى في رمي الخطاف لأن القبائل لا تبدو مستعدة لاستقبالهم.

وخلال الخريف، في نوفمبر، استقبل المغرب رئيس الجمهورية نسيتو ألكلا سمورا الذي عبر فور وصوله عن فرحه لمَّا شاهد «الوحدة الكاملة والتداخل التام بين المسيحيين والمسلمين الموحدين مع اليهود». ولذلك خصص أهم جزء من إقامته [بالمغرب] لزيارة الثكنات والمنشآت العسكرية. وفي معسكر دار الريفيين اشار إلى أن اللفيف الأجنبي (ترسيو) يحقق في السلم نفس المآثر التي حققها في الحرب وعبر عن أمله في «انكم واعون برسالتكم وستستمرون في العمل في الظل وبصمت كما هو ضروري لتدعيم هذه السلم. ولا نشك، ولو لحظة واحدة، أنه إذا اضطربت هذه السلم في يوم ما، وطلب منكم الوطن تضحيات جديدة، ستعرفون تقديمها برباطة جأش وبالموت إذا كان ضروريا. ومثلما مات اخواننا بالأمس بالابتسامة على الشفاه مرفوعي الرأس، سيموت خلفكم إن كان ذلك ضروريا». وقبل العودة إلى مدريد دشن رئيس الجمهورية الجزء الأول من الطريق الرابطة بين مليلية وتطوان، والتي تشكل صلة وصل حقيقية بكل القبائل المبثوثة في المناطق الجبلية، والتي كانت تعيش معزولة عن المراكز الحضرية ودون مواصلات منتظمة. إنها طريق استراتيجية حقيقية لأن فعالية أي جيش رهينة بوسائل نقله وطرق مواصلاته. ومع ذلك، قدم ألكلا سمورا ذلك كعينة لانجازات الاسبانيين الاستعمارية.

وعلقت «لافيجي ماروكين»، الناطق الرئيسي باسم الاستعمار الفرنسي بالمغرب، باعجاب على زيارة رئيس الجمهورية. وقالت، إن لم يفعل الاسبانيون إلا القليل فذلك راجع إلى أن آخر طلقة نارية اخترقت الفضاء لم يَمض عليها «إلا ست سنوات»، وابرزت الاستعراض العسكري الذي شارك فيه 6000 جندي في تطوان أمام ألكلا سمورا، «وذلك ما يبين أن فرنسي المغرب يمكنهم أن يطمئنوا: إن الجيش الاسباني متيقظ وقوي، ويسهر على أمن البلد الريفي في الشمال، كما يفعل ذلك جيشنا في الجنوب. إن المغربي خاضع ظاهرياً فقط، ونظرا لسوسيولوجيته الملتوية يمكنه أن يزَل في الوقت الذي لا نفكر في ذلك».

وبدأت مدة السنتين السوداويتين بتغيير في المندوبية السامية حيث

استبدل خوان موليس بمنويل ريكو أفيُّو، وفي التعليق على هذا التعيين اتفقت «أ.ب.س» و «إيل سوسياليستا» على قلة الاهتمام الذي توليه الحكومة للمغرب. ويُشير الملكي كاتب المقال بنوع من النقدْ الذاتي إلى أن «الجمهورية تتبع نفس الرأي المتقلب الذي اتبعته الملكية. إننا مازلنا أمام نفس المشاكل التي كانت قائمة عند اطلاق آخر رصاصة، ويؤكد الاشتراكيون أنه «لا يمكن الحديث بجدية عن استعمار فلاحي في الوقت الذي يموت فيه فلاحونا من الجوع والنسيان في المنطقة الشرقية، وهم الوحيدون المجتمعون في وحدات انتاجية. والمزارع التجريبية تنهار في عزلة مخيفة، والصناعة لا وجود لها. هناك فقط بيانات رواتب ومكافءات. وفي المغرب مازلنا مورطين في ربطة خيوط بينيلوب، ولا نُمسك بالخيط الذي يؤدي بنا مرة واحدة إلى اللفيفة. والتبذير الوحيد هو تعاقب المندوبين السامين على الأرض المغربية مثل طيران أسراب السنونو. ويُعيد لنا كل خريف سياسي مندوبا سامياً وفي كل ربيع يُؤخذ من جديد. وذلك جد مربح بالنسبة إلى المُعين لكنه غير عملي بالنسبة إلى المستعمرة. إن السنوات ليست كسنونو بيكر. إن السنة تحمل معها عدة اشياء لا تعود أبداً. وكل تعويض هو بمثابة سنة ضائعة» ولذلك فإن كاتب الافتتاحية — الماركسي — يتأسف مرة أخرى على عدم الاهتمام المطلق الذي توليه اسبانيا لهذا «العمل التمديني الجميل» الذي عهد به إليها في المغرب.

كان ريكو أفيُّو يجهل كل شيء عن المغرب، وبالنسبة إليه كانت مهمته تقتصر على«أن لا يُشوشَ أيُّ شيء اهتمام الحكومة بالمشاكل الوطنية». إن ماضيه كوزير للداخلية وككاتب عام لأرباب عمل مناجم الفحم بأستورياس، يبين بشكل واضح جداً الفكرة التي كانت للمندوب السامي الجديد حول «الاضطراب». لكن مشاكل استعمارية جديدة كانت تستقطب اهتمام الحكومة. وكما رأينا سابقا،فبقدر ما كانت الجيوش الفرنسية «تهدىء» جنوب المغرب، كان يُفرض على مدريد تسوية الوضع في الأراضي التي نملكها في المنطقة المذكورة. فما دامت تلك الأراضي مطوقة وبما أن باريس لا يمكنها أن تقبل باستمرار بؤرة للتمرد على جناح المناطق المحتلة وبجانب خط مواصلات ذي أهمية مثل مواصلات المغرب — النيجر، ليس

ثمة إلا حلين استعماريين: إما أن تهجم اسبانيا وإلا فستضطر فرنسا إلى القيام بذلك، ثم إن الامبريالية الفرنسية كانت تطلب باستمرار أن تتحرك اسبانيا عسكرياً أو أن تعطيها، على الأقل، حق المطاردة. ووضعت الخطط اثناء سفر رئيس الحكومة الفرنسية هيريو إلى اسبانيا في خريف 1933. وفي نفس الوقت وقعت أحداث بسيطة في الحصون الاستعمارية وفي المعامل المختصة بالصيد،

في الداخلة، ومدينة كاتل، ورأس بوجدور ورأس جوبي، والرأس الأبيض التي كانت في ملكيتنا منذ 1884. وكانت مساحة المقاطعتين تبلغ أزيد من 260.000 كلم مربع ولم يتم احتلالها من قبل لأن ذلك كان يقتضي فتح جبهة عسكرية رابعة في المغرب تُضاف إلى جبهات مليلية وسبتة والعرائش. وفي أواخر دجنبر 1933 انتهت مظاهرات الصحراويين بقمع شرس ومات خلالها النقيب سيسار كاولا.

وأدى تهييء القوات العسكرية، التي ستشارك في هذا المشروع الاستعماري الجديد، إلى احتجاج عنيف من طرف الأحزاب العمالية. إنها المناسبة الوحيدة، خلال كل المرحلة الجمهورية التي عبرت فيها الاحزاب بدون لبس عن موقفها الواضح من الاستعمار. وفي 6 أبريل 1934، أي ثلاثة أيام قبل الغزو، كتبت «السوسيالستا»: «لا يمكننا كبح ذعرنا. إن قنوات مختلفة وجديرة بالثقة تخبرنا أن عناصر الحرب تتراكم حول Cabo Juby. عدة أجهزة للطيران مسلحة بالرشاشات والقنابل، ونتوفر على تفاصيل دقيقة؛ لن نلح على التفاصيل لأنها لاتهم. والمهم هو التحذير باننا على علم ببعض التحضيرات التي تذعرنا صراحة فما هي المسألة التي تطرح معالجتها في ايفني والتي تستلزم الارسال الفوري للاليات الحربية؟ إن التحضيرات تتم بسرعة كبيرة، وإن لم يفت الوقت بعد، نعلن عن تخوفنا. ورسمياً، لا شيء من هذا — ونحن نحسبه خطيرا — قد ظهر. وننتظر أن تتم طمأنتنا بالرغم من أن طمأنينتنا لا ترتبط بالاقوال بقدر ما ترتبط بإلغاء محتمل لهذه التحضيرات».

وفي 20 أبريل، فضح نائب شيوعي بالكرطيس الغزو ودعا الجنود

إلى رفض الذهاب إلى إيفني. وبعد ذلك بأيام، وجه الحزب الشيوعي نداءاً إلى الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، من أجل تنظيم عمل مشترك يوم فاتح غشت «ضد الحرب في ايفني وضد هجوم الامبريالية الاسبانية على الجماهير الشعبية لكطالونيا».

ونلاحظ أن الحزب [الشيوعي] واحة حقيقية وسط صحراء الكبت الذي ميز سياسة الاحزاب العمالية تجاه هذه المسألة في تلك الفترة. غير أن الواحة ليست مزهرة كثيرا مادام الحزب لا يربط حرب ايفني بالوضعية في المحمية وإنما يربطها باضطهاد الوطنية الكطالونية. وبالاضافة إلى ذلك، يصادف هذا الانبعاث المعادي للاستعمار احتمال نشوب حرب جديدة. كل الأمور تميل إلى الاشارة إلى أن السياسة المعادية للاستعمار، ليست صالحة إلا في الظروف الحربية أو القريبة من الحرب. بحيث عندما تم احتلال ايفني دون مقاومة مسلحة مغربية وقع اقبار التنديد المعادي للاستعمار. وكان ذلك يعني الاستمرار في التحليل انطلاقا من المصالح الاسبانية فقط. ومع احتلال عين النخلة — 10 يوليوز — وسيدي أحمد العروسي — 14 يوليوز — وسمارة في 15 يوليوز، ينتهي آخر توسع استعماري في تاريخ اسبانيا أنجزته جمهورية كادحي كل الطبقات. وبعد ذلك بقليل رخصت الحكومة الجمهورية للشركة الاسبانية للبحث والاستثمار ش.م. بالتنقيب عن الفوسفاط في الاراضي الصحراوية.

وعاد الاشتراكيون بسرعة إلى «الاشتراكية — الاستعمارية». ففي النقاش حول الميزانية تدخل فيدارت، النائب عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، على الشكل التالي: «عندما نواجه مسألة المغرب، فمن الضروري، قبل كل شيء، تبيان ما هو المدلول الذي أرادت الجمهورية أن تعطيه للنفقات التي تتم هناك. ولحد الآن لم يكن المغرب يُثير إلا الكراهية وعدم الفهم. وعديدة هي الأرواح التي ضحَّت بها الأمة الاسبانية هناك واكثر من عشرة آلاف مليون بسيطة بقيت مقبرة في تلك المنطقة السيئة الذكر. والآن بدأ يظهر المعنى الواضح لما يجب أن تكون عليه رسالتنا الحمائية وما ستكون عليه، بدون شك، في السنوات القادمة».

وبعد ذلك بأقل من شهر، في فاتح يوليوز، خلال الاحتفالات بالمولد النبوي، عادت [الحركة] الوطنية المغربية إلى التعبير عن وجودها. فعند مرور الهدايا والجمعيات يُنشد دعاء، له دائما طابع ديني، يمدح قداسة والي المدينة ويطلب الحمد والشكر من الله. وفي تلك السنة، وبفضل ذكاء الشباب تحول الدعاء إلى نشيد يتغنى بحرية المغرب. ولكي لا تنشأ مشاكل كبرى ـــ يتعلق الأمر بعمل ديني ـــ اضطرت سلطات تطوان إلى تحمل مرور الاستعراض عبر الشوارع والاحياء الرئيسية للمدينة. وخلال هذا الاستعراض كان المتظاهرون يرددون نشيدين رئيسيين:

يا مغرب، أبناؤك يبكون على الحرية المفقودة
يا حريةَ أجدادنا، عُودي إلينا
عودي إلينا ليختفي نير الحماة
نير الأمة الاستعمارية.
نريد الحرية والمساواة
تحت راية الاسلام
ضيعنا كل حقوقنا
ويبكي كبارنا الحرية
الحرية التي فقدوها يوماً
فقدوها بتعاملهم مع الدول الحامية.

وانتهت احتفالات المولد النبوي بحوالي ألف اعتقال. وفي شهر غشت طلب عبد الكريم، المنفي في جزر لارينيون، من الحكومة الفرنسية العودة إلى المغرب أو إلى مكان أقل بُعداً «توجد معي أمي المتقدمة في السن والتي لاتريد أن تموت قبل أن ترى بلدها من جديد، ومعي أبناء وأعمام براءتهم بديهية ومازالوا في المنفى».. ذلك ما كتبه عبد الكريم لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي. وبعد التشاور مع مدريد التي عارضت الطلب، رد الوزير الفرنسي برفضه: «لأن عودتك ستشكل مضايقة كبرى بالنسبة إلى جيراننا. إن الحرب بين اسبانيا والريف،اكتست طابع عنف لا يمكن محو ذكراه. إن حياتكم نفسها لن تكون في مأمن في شمال المغرب».

مع بداية الخريف حل بالمغرب وزيران، وزير الفلاحة سيرلُوديل ريو الذي صرح أن «أعمال السلم والاستعمار التي تُنجز في الحماية غير معروفة» ووزير الصناعة فْرانْسو الذي قال: «إذا كان اللفيف يُكسب أمجاداً

للوطن في ميادين القتال،فإنه يقوم الآن بعمل سام جداً في مجال الاستعمار والسلم والتقدم».

وبعد أيام تفجرت ثورة أكتوبر،وأرسلت الحكومة جنود اللفيف وبعض الوحدات النظامية والعرب من أجل خنق احتجاجات البروليتاريا الأستورية. إن العنف والقساوة واللاانسانية التي تهاجم بها هذه الوحدات العسكرية المغربية،تساهم في تعميق الهوة القائمة بين البروليتاريا الاسبانية والوطنية [المغربية]. وبالرغم من أنه لا يمكن بأية حال تحميل [مسؤولية] سلوك بعض المرتزقة لشعب بكامله أو لطليعته، فإن الواقع هو أن الدم العمالي في المحاجر المنجمية، جاء ليشكل ستاراً جديدا من عدم التفاهم بين الشعبين الاسباني والمغربي. إن الكبت وعدم الوضوح إن لم يكن التصفيق، للقمع في المغرب من طرف الاحزاب العمالية،شكل عرقلة في وجه فهم الطرف المسلم حتى لا يميز في كراهيته [بين عناصر] الأمة المضطهدة. إن النظاميين الذين أتوا إلى أوفييدو،صبوا حقدهم ورغبتهم في الانتقام من الاسبانيين دون أن يتوقفوا للتمييز الى اية طبقة ينتمون؛ والعديد من الجنود النظاميين كانوا شهوداً أو ضحايا الجرائم البشعة التي اقترفها الجيش الاسباني.

إن الكراهية العمياء والمحقة التي كانوا يحسون بها تجاه الاستعمار الاسباني استعملت من طرف الذين كانوا حقا المسؤولين عن الاستغلال الاستعماري والمستفيدين منه. وبعد سنتين تكررت هذه المناورة من جديد على نطاق أوسع؛ وتتحمل هيئة أركان الاحزاب الماركسية مسؤولية تلك المناورة،لأنها لم تر أو لم ترد أو تستطع أن تدرك أسلوب الترجمة العملية للتحالف الموضوعي القائم بين الطبقة العاملة الاسبانية والحركة الوطنية المغربية. إن التجربة المأساوية للاكتوبر الاستوري كان يجب أن تكون درساً لاستدراك ذلك الطلاق. ومع ذلك لم تنفع إلا في جعله اكثر عمقاً. وبدأت الدعاية الماركسية حملة ـــ ستصل إلى حد الجنون وتقارب العبث خلال الحرب الأهلية ـــ حول «همجيات» المغاربة وبذلك كانوا يسهلون مهمة الذين يستعملون رغبة الريفيين في الانتقام.

وسجلت سنة 1935، ماعدا الزيارات الطقوسية ــ خ. مارياسيد وزير الاشغال العمومية ومرتينيس باريو وأميريكو كاسترو الذين أدلوا بتصريحات استعمارية معروفة ــ المظاهرات الوطنية بمناسبة موت عبد السلام بنونة خلال عيد الاضحى وعيد المولد النبوي، وسَفَرَ خمسة وطنيين على متن دراجات إلى مدريد من أجل تسليم رسالة إلى رئيس الجمهورية. وسجلت هذه السنة أيضاً الاعدام الذي لا يُصدق رميا بالرصاص، بسبب أعمال تمت خلال حرب الريف في سنة 1925، في حق وطنيين محنكيين ساهما في كل مراحل الحرب التحررية الوطنية لعبد الكريم. ففي واضحة النهار في 30 يونيو على الساعة 12 صباحاً تم اغتيال الوطنيين بن المختار ومحمد بن علي في سوق الحد بأمر من الجمهورية. إن هذه الجريمة كما كان شأن عدة جرائم أخرى وكأغلب الاحداث التي سردناها هنا مرت دون أن تلاحظ على الاطلاق. وإن مناسبة أخرى لتوحيد ضحايا اكتوبر 1934 مع ضحايا الاستعمار الاسباني؛ هؤلاء الضحايا المغتالون من طرف نفس الحكومة الجمهورية؛ هذه المناسبة لم يستفد منها مع الاسف.

وفضلاً عن ذلك، عرفت تلك السنة مجهودات الحكومة للمشاركة، بشكل أو بآخر، في تقسيم الحبشة. وكان تصريح وزارة الشؤون الخارجية، بعد ما سمي بمعاهدة الأبيض المتوسط بين موسوليني ولا فال، قاطعاً بما فيه الكفاية: «إن اسبانيا مهتمة، أكثر من أية دولة أخرى، بهذه المسألة اعتباراً لاتساع شاطئها في البحر المذكور، واعتباراً لأن الأراضي الجزيرية التي هي بمثابة زهور زينة تقدرها الامة الاسبانية جمعاء، واعتباراً لمواقع السيادة التي تملكها على الشاطىء الافريقي واعتباراً لمنطقة الحماية، التي تخولها لها المعاهدات في المغرب، لهذه الاعتبارات ترتبط هذه [الأراضي] أكثر فأكثر بمصير أمتنا. ولعدة اعتبارات توجد حاضرة في الوعي التاريخي لوطننا، لا يجب قط، بل لا يمكن أن تكون [اسبانيا] غائبة عن مباحثات لها علاقة بالرموز الاساسية لوجودنا الوطني ذاته».

وبدأت «أ.ب.س» و«بلانكو إي نيكرو» و«إلصول» حملة ليس فقط من أجل حقنا في الغنيمة، وإنما أيضاً للمطالبة بأن تعاد إلى إسبانيا منطقة

ورغة التي احتلتها فرنسا لطرد عبد الكريم، ولتوسيع أراضي الصحراء وإيفني، ولاصلاح القانون الدولي لطنجة الذي كان سيُجدد في 1936 مطالبة بأن تصبح هذه المدينة تحت السيادة الاسبانية. وكما كان من المنتظر لم تتأثر أية قوة امبريالية بهذه الدعاوي وبسرعة تم التخلي عن الموضوع لأن أحداثاً هامة كانت تجري في مجال السياسة الوطنية. إن أحزاب ونقابات اليسار التي اتفقت على برنامج من 14 نقطة، عقدت ما بين يونيو وغشت 1935 الاتفاقية التي تبلورت في جبهة شعبية.

ومن بين الانتقادات القليلة الموجودة، ربما كان تدخل اشتراكي ــ استعماري، هو أنطونيو اكونيا مناضل في «ح. ش. ع. إ»* ونائب اشتراكي عن المغرب في الكرطيس؛ احسن نقد «للاستعمار الجمهوري ــ الاشتراكي».

سنقوم بتلخيص لأهم فقراته، إنها طويلة غير أنها غنية بتفاصيل الجدلية الاستعمارية «للاشتراكيين ــ الاستعماريين».

«إذا نحن جهزنا المصالح النافعة جداً للمنطقة بالعناصر الضرورية لاعطاء تسهيلات للاهليين، لدي اليقين أنه من الممكن التخفيض بوفرة من الميزانية المخصصة للعناصر المسلحة في الميزانيات المقبلة.

«من أهم مصالح الحماية، المصلحة المتعلقة بمكاتب المراقبة التي تتكفل بمراقبة الحياة السياسية والاقتصادية للقبائل. وتتكلف هذه المكاتب بجباية كل انواع الضرائب المفروضة على الشعب المقهور، وهذه الضرائب ليست بقليل، وتتكلف أيضاً باستأجار أراضي الحبوس [...]... وهي المكلفة بالسهر على سجلات المواليد والموتى والزيجات والطلاق. وبالاضافة إلى ذلك، تقوم برئاسة المحاكمات التي تُعقد بين سكان القبيلة.

«إن الجزء الاكبر من المراقبين يجهل العادات والتقاليد والتشريع الاسلامي واللغات التي تستعمل في الحماية: العربية والشلحة. الأمر الذي

---

* «ح. ش. ع. إ»: الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني.

الذي يجعلهم غير مؤهلين للقيام بهذا العمل الدقيق جداً، مما يترتب عنه استياء الأهليين من عدم الكفاءة التي تُمارس بها مهمة الحماية التي تتحملها اسبانيا هناك.

« ومن أسباب الاحتجاج أيضاً وجود كاتب واحد لـ 25000 من السكان في كل مكتب للمراقبة، ومع ذلك لا يتم اختيار الكاتب من بين الموظفين المتخصصين والمقتدرين. ويحدث أيضا أن الأهليين عندما يريدون الانتقال للعمل في أماكن خارج القبيلة عليهم أن يتزودوا بالرخصة المناسبة. لكن، خصوصاً عندما تكثر الاعمال الفلاحية بالمغرب، يضطر العديد من المغاربة إلى الانتقال من قبيلة إلى أخرى، وعليهم القيام بذلك الاجراء ولا يعتني بهم إلا موظف واحد، وتتم الخدْمة بتقصير واضح وذلك سبب آخر للاستياء الذي اشير إليه.

« لابد أن أتحدث عن مصالح الاستعمار [الفلاحي]. توجد في المغرب مديرية للاستعمار [الفلاحي] لها ثلاث مزارع فلاحية تجريبية. ويمكن للسادة النواب أن يقفوا بوضوح على الملايين المستعملة في هذه المزارع الفلاحية، ويأتي المندوب السامي ليصرح لنا أن الاستعمار [الفلاحي] لم يبدأ بعد. وأسأل الحكومة: في ماذا صرفت كل هذه الملايين؟ إن المستوصفات بدون أطباء. عندما كانت الملكية تقوم هناك بذلك التبذير الضخم كان بإمكانها أن تتصرف في الاطباء العسكريين، لكن الجمهورية التزمت بالتقليص من هذا النوع من العناصر الصحية بشكل كبير: إنها تكون اطباء مدنيين غير أنه لا يوجد طبيب في كل مستوصف. وإن مستوصفاً يديره ممرض لكن دون أن يتوفر على الأدوية وعندما يطلبها لا يبعث بها إليه لعدم توفر المال. ويأتي المغاربة بجرحى إلى هذه المستوصفات ولا يمكن معالجتهم إلا إذا حملوا معهم ضِمادة من قبيلتهم. إن ذلك لعار بالنسبة إلى أمتنا.

«ولو كانت للقبائل ولمكاتب المراقبة مدرسة أيضاً، يُلقَّن فيها تعليم للصغار الأهليين، وتقام بها مطاعم تشجيعاً للأهليين الشباب على الذهاب الى المدرسة، فحتى لوْ لم تقدهم الرغبة في التعلّم فسيجذ بهم الجوع

وستتقدم [هكذا] في انجاز عمل اسباني.

«علينا أن نهتم أيضا، في الميزانيات المقبلة، بالمساهمة في تكوين الشباب الأهليين حتى يمكنهم تقديم خدمات مساعدة لكل الهيئات الرسمية للحماية؛ يجب علينا أن نساهم في تكوين الشباب الأهليين هذا، لأنه إذا كنا ندعي تمدين المغرب، علينا نحن الجمهورية الديموقراطية ايجاد الوسائل الضرورية لتصبح الهيئات الرسمية في يد العناصر الأهلية. وهكذا إذا سلمنا في يوم ما إدارة وتسيير الشعب لهؤلاء الأهليين سنكون قد أدينا مهمتنا بشكل كامل وهي المهمة التي أسندت لاسبانيا. وهذه المهمة، وهذا الجهد الموطد بهذا الشكل سيُعطي نتائج مفيدة لاسبانيا لأن شعارنا يجب أن يكون هو رفع المستوى المعنوي والمادي للأهليين.

« وذلك هو ما لا يتم اليوم، لأنه لا يُعار أي اهتمام لما يتعلق بالاستعمار [الفلاحي]. إن المغرب ليس مخزنا للثروات، لكنه يتوفر على مناطق يمكن زراعتها وعلى المياه أيضا، وفي العديد من الأماكن، يمكن القيام بدراسات لتوطين آلاف العائلات الاسبانية والاهلية المرتبطة فيما بينها اقتصاديا، والتي تشكل أمتن قاعدة للسلم. ليست للمغربي أية مصلحة في التمرد إن لم يكن له دافع ما، وباعث ذلك بالنسبة إليه لحد الآن هو الدوس المستمر لأرضه.

« وعلي أن أصرح بألم، أن السياسة التي تنتهج اليوم ليست هي السياسة التي يمكن أن تنصح بها اسبانيا لكي تكون محترمة. لقد شاهدت كثيرا من الحالات الشبيهة بتلك المهازل التي كانت الديكتاتورية تنظمها لاستقبال الديكتاتور، رأيت تجميع المغاربة من أجل استقبال المندوب السامي، وتركهم بدون أكل من السابعة صباحا حتى السابعة مساء وتفرض على من تغيب ذعيرة تتراوح بين 5 و 25 بسيطة، ويودع في السجن من ليست له إمكانيات مادية للاداء. وأعرف كيف تم اعتقال أهليين، لا يمكن اتهامهم بأنهم وطنيون، احتجوا بشكل محترم ضد التنظيم السياسي القائم في الحماية. ومن واجبي أن أطالب حكومة الجمهورية بوضع حد لهذه المصائب وأن يعامل الشعب المحمي كما لم يعامل أبدا، لأن اسبانيا، اسبانيا الديموقراطية

لا ترغب في أن يكون لها أي كابوس مع مشكل المغرب.

«توجد معسكرات عسكرية مثل معسكر تركّيست يضم لواء وكتيبة من اللفيف الاجنبي (تيرسيو) وطابورا من الجنود النظاميين وسرية مدفعية كلها محاطة بالجبال في قلب الريف. وأي تمرد مغربي قد يكون كافيا ليقع شيء مماثل لأنوال أو الشاون. لا يجب أن تقام معسكرات في مواقع لا تضمن الشروط الاستراتيجية. ولا يجب أن تستقر وحدات من أجل انعاش مدن وإنما من أجل اتقاء أي تمرد. وفي المغرب توزع القوات وفق متطلبات القرى التي أنشئت لتستعمل بل ولتعيش من محصول الميزانية المتأتّي من وجود لِوَاءٍ للمشاة أو كتيبة اللفيف الاجنبي (تيرسيو) ولم تنشأ من أجل استغلال معين أو من أجل استثمار ثروة طبيعية.

«إنني واثق أن وزير الحربية إذا اطلّع على هذه الاحداث سيصحح ويوزع الجيش بالشكل الذي يكون معه فعالا لضمان النظام والهدوء في المنطقة. وذلك بشق الطرق والمسالك لنقل القوى العسكرية حتى تحضر بسرعة لاخماد أي انتفاضة محتملة. ويمكن القيام بذلك بسرعة بجيش مقلص العدد، الى ادنى حد ممكن، لكنه فعال. لكن إذا لم يتغير النظام سنهزم من جديد مثلما هزمنا في 1921 و 1924 إذا ما دعت الضرورة الى تدخل الجيش في المغرب مرة أخرى».

وما لبث المغرب أن أصبح ليس كابوسا فقط بل تخمة خطيرة بالنسبة الى الجمهورية، ولم يكن ذلك بسبب أعمال الوطنيين تحديدا. وعند تحليل أسباب فشل الجمهورية الثانية، لا يوجد تقريبا أي عمل يتضمن في سرده لتلك الاسباب عدم حل المسألة الاستعمارية. يبدو أنهم ينسون جميعا أن إسبانيا كانت تسيطر في شمال المغرب على أراضي تبلغ مساحتها 19.900 كلم / مربع يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة، وسيشكل هؤلاء القاعدة العسكرية الرئيسية للرجعية الاسبانية. من الاكيد أن القادة الجمهوريين كانوا يواجهون مشاكل داخلية خطيرة تكتسي صبغة الأولوية ولم يكن الحل الكلي أو الجزئي للمسألة الاستعمارية يقل أولوية، لأنهم بعدم حله وقّعوا الى حد ما، على الحكم القاضي بموتهم، وذلك لأنهم سهلوا [تكوين] قيادة

عامة بالنسبة الى الرجعيين الذين مستهم القوانين الجمهورية في مصالحهم. إن النظام الذي ولد في 1931 دخل التاريخ والسيف الكلاسيكي الاستعماري فوق رأسه. وكل محاولة التطور الديموقراطي والنمو الشعبي كانت تقتضي الاصطدام مع ذلك السيف عاجلا أم آجلا. وبالرغم من أن الجمهورية انتهجت سياسة استعمارية في الحماية، فإن جيش افريقيا صوب طعنة خنجر للمؤسسات الجمهورية. كان المغرب بنيته الاستعمارية نفسها «منطقة للفاشية» في قلب الجمهورية البرجوازية. وتكفي قراءة الصحافة الاستعمارية الاسبانية الصادرة في الحماية لتكوين فكرة عن معاداتها للديموقراطية. وانطلاقا من أن المحمي كان ينظر ويشاهد تصرف الحامي، كانت تلك الصحافة تنتقد بلذاعة كل «عدم الاستقرار» الجمهوري وكانت تعتقد إذن أن الأهلي سيفقد احترامه للوصي عليه. ذلك هو مصدر حنينها لديكتاتورية بريمودي ريبيرا ومدحها المنهجي للاجراءات القمعية، وارتياحها لما رأت أن الجمهورية لا تخون وحدها مثلها العليا وإنما أيضا الجبهة الشعبية. وفي هذا السياق يندرج تذكيرها الدائم بعسكريين مثل سان خرخو الذي هتف به «كقائد» (كوديو) في مايو 1931 والمرشح عن المغرب في انتخابات 1933، والذي اصبح سجينا بعد غشت 1932. وفي نفس السياق يندرج ثناء الصحافة على القدرة والعظمة التي تصور بها شخصية الجنرال فرانكو، واستقبال الجيوش التي سحقت ثورة استورياس الخ... إن الاستعمار بنيته نفسها يولد الفاشية، وإن استغلالا لبيراليا ودستوريا غير ممكن داخل مستعمرة. وهذا لا يعني أن جمهورية برجوازية لا يمكنها أن تكون استعمارية، - كل الجمهوريات البرجوازية كانت استعمارية – بل يعني أن كل الذين يقومون بالدور المحزن كجلادين للشعب المستعمر، هم بالضرورة فاشيون اعتبارا لدورهم. لم يدرك الفاشيون لماذا كانت الجمهورية ضرورية، ومنذ اللحظة الأولى كانوا ضدها وشكلوا سندا رفيعا لكل المؤامرات الرجعية الممكنة. إن المناورات العسكرية السنوية في البداية، ثم نصف السنوية بعد ذلك من أجل الابقاء على الوطنيين المغاربة خائفين، كانت تمكن من الحفاظ على جيش مهيء تقنيا. إن الامكانية الوحيدة التي كانت للجمهورية هي التحالف مع الوطنيين الذين كانت مطالبهم تقتصر في تلك المرحلة على المطالبة

باستقلال ذاتي واسع وتسيير إداري فعال. وهي مطالب قابلة للتحقيق كليا حتى في إطار طرح استعماري. وذلك ما لم يفهم أو لم يرد إدراكه والنتيجة نعرفها جميعا. طبعا من الأكيد أن الصراع الطبقي كان سيواصل مساره في إسبانيا لو لم يستمر في المغرب، لكن الرجعية ما كانت لتتوفر على نقطة ارتكاز لا تبعد عن شبه الجزيرة إلا بسبعة عشر كلم فقط. لم يكن لأي بلد استعماري ممتلكات في متناول يده إلى هذا الحد، وذلك ما يزيد من خطورة تلك الاراضي.

وبالرغم من ذلك فقد وقفنا على العمى الواعي أو اللاواعي الذي أصاب الشخصيات الجمهورية. اليمين، اليسار، خلال السنتين السوداء، خلال السنتين الاصلاحيتين، اعداء الثورة، والثوريون، كلهم رددوا نفس النشيد الاستعماري، بأدوات موسيقية مختلفة، لكنهم أنشدوه. والتذبذبات الهائلة للسياسة الاسبانية لم تمس المغرب في شيء ونتائجها لم تعبر البحر الابيض المتوسط. بل الاسوأ من ذلك شب صراع من أجل تبيان من هو أحسن مستعمر ومن يحسن التحكم في التقنيات القمعية ومن يحتقر الأهليين أكثر. وأوقفوا [العمل] بالدستور عند الحدود المغربية ومنعوا الاحزاب السياسية ورفضوا للمغاربة الذي يشتغلون في مواقع السيادة حتى الانتماء النقابي السياسي. والاستثناء الوحيد، وإن كان نسبيا، كان هو الفيدرالية الفوضوية الايبيرية والكنفدرالية الوطنية للشغل. وتمت متابعة الجمعيات والاجتماعات والصحافة والمناضلين الوطنيين، فضلا عن مواصلة تقسيم شعب بمساعدة قمع شرس. وكان ذلك بمثابة تسميد للارض لفائدة الرجعية الاسبانية، ومساهمة موضوعية في أن يمتد المنظر العام الاجباري والقمعي والناهب القائم في الحماية ليشمل كل البلاد. وبسرعة ذاق الاسبانيون ملذات نظام فاشي. إن الأسلوب كان استعماريا الى حد أنه صيغت بسرعة العبارة القائلة : إن الجيش الاسباني استعماري ويستعمر شعبه نفسه.

وكتب مانويل بنفيدس في «زمرة يقودها العرفاء» يقول : «سيطبق الجيش في إسبانيا نفس الاساليب المتبعة في المغرب. ومثلما كانت تحرق القبائل في عملية عقاب، ستُحرق منازل ومحاصيل الكَاييكَوس وستقتل

حيواناتهم الداجنة. وستغطى الجبال والطرق بانقاض الرجال والدواب المذبوحة» وستشير اكوام من البقايا المحروقة الى الموقع الذي كان يوجد فيه بيت فلان».

لم تكن للمغرب أية قيمة اقتصادية، والقيمة المحدودة التي كان يملكها – الحديد – كان من الممكن الاستمرار في استغلالها من طرف الرأسمالية الاسبانية» دون أن تكون السيطرة السياسية على البلاد ضرورية. إذن، لماذا حافظت الجمهورية على المغرب ؟ الجواب الوحيد الممكن هو تبعية السياسة الخارجية الاسبانية للامبريالية الانجليزية–الفرنسية، لأن خرق معاهدات 1904 و 1906 و 1912 كان يعني مواجهة المصالح الاستعمارية البريطانية و الفرنسية. كانت للبعض مصلحة، ولعدة دوافع، في أن تستمر الجمهورية وفية للمعاهدات الدولية التي عهدت لنا بمهمة «تمدين» المغرب. وهي معاهدات لا تفيد بلدنا في شيء وفضحها كان سيقابل بتعاطف الجزء الاكبر من الأمة. وكان بالامكان أيضا اختيار صيغ وسيطة من شأنها أن لا تصطدم جبهويا مع الامبرياليين. إن إعادة السيادة للمغاربة –وهو ما كان يجب أن يتم– كان سيؤدي إلى تغيير خطير في الوضع الاستعماري القائم؛ لكن ايداع الانتداب الاستعماري، الذي سلمته لها دول أخرى، لدى جمعية الأمم كان ممكنا لاسيما بعد أن خصص لاسبانيا فتات الوليمة الاستعمارية. وبعد سنوات، فور انتهاء الحرب، فضح الفاشيون الاتفاقيات الاستعمارية المذكورة، وهاجموا الامبريالية الانجليزية الفرنسية باعتبارها مسؤولة عن بؤسنا الاستعماري. ووضعوا انفسهم تحت مظلة الامبريالية الالمانية للمطالبة بجزء من المغرب الفرنسي والجزائر وتونس. وكان المتخصصان الرئيسيان في القانون العام، فرناند ومريا كستييلا وخوسي مريا أرييلس، يقيمان الدليل على انهم لا يخرقون أي اتفاق سابق بمطالبهم لان كل اتفاقية تحتوي على بند ضمني حاضر باستمرار ولا يكتب أبداً مفاده أن «كل المعاهدات مقدسة، لكن ليست أيه معاهدة أزلية».

وكان بإمكانهم أيضاً الاستمرار في المحافظة على الحماية ب «اسلوب استعماري تقدمي» يعني جعل مفعول الدستور الجمهوري أو على الأقل

جزءاً منه يمتد الى ما وراء المضيق. وفي يونيو 1931 عندما زار وفد من الوطنيين الكلاسمورا وسلم له مجموعة من المطالب كان بإمكان ذلك أن يشكل مناسبة ملائمة جدا لبدء تحالف بين الشعب الاسباني والشعب المغربي. لقد تقرب المغرب من الجمهورية ولم يجن الا الرفض إن لم يكن الاحتقار المطلق. وسيحدث نفس الشيء فيما بعد مع الجبهة الشعبية. ورأى الوطنيون المغاربة أن مطالبهم لا تجد أذانا صاغية عند الاحزاب العمالية. إن الطلاق – المشؤوم بالنسبة الى الشعب الاسباني – بين الديموقراطيين الاسبانيين وبين المغاربة، يتحمل مسؤوليته – ونكرر ذلك – الأولون (الديموقراطيون الاسبانيون) وقد أدوا ثمن ذنبهم. إن عدم وجود سياسة معادية للاستعمار واضحة وصارمة في مختلف أنواعها الممكنة : الاستقلال أو التخلي عن ممارسة الحماية أو استقلال ذاتي، أو إقرار برنامج اصلاحات ديموقراطية دنيا والتي قد تتوافق في آخر المطاف مع نص المعاهدات التي اقيمت بموجبها الحماية، أي تهييء وتمدين الشعب المغربي لممارسة الحكم الذاتي، ان انعدام تلك السياسة أدى الى أن العمل ضد القوى الاستعمارية في اسبانيا، لم تكن له لا صرامة التوجيه ولا المدى الذي تتطلبه الظروف.

والدليل على ذلك هو أن اللائحة الطويلة للاتهامات التي رفعها الفاشيون كأساس لتمردهم لا تتضمن، ولو من بعيد، أي شيء له علاقة بالمغرب. وهم الذين أصروا بذلك القدر على ما يسمونه «النزعة الانفصالية» فيما يتعلق بالحق العادل في تقرير مصير القوميات الكطلانية والباسكية والگيميكّية، لا يتحدثون عن السياسة الاستعمارية ولا يتهمون الجمهورية أو الجبهة الشعبية ولا يشيرون الى وضعية الحماية في ظلهما. وذلك لأن الرجعيين حتى لو بحثوا بالمجهر، لن يتمكنوا من العثور على أي سبب للاحتجاج فيما يخص معاملة الجمهوريين والجبهة الشعبية للريفيين «الهمجيين». وعرف الرجعيون كيف يثمنون بدقة قيمة الامكانيات التي تقدمها لهم المستعمرة المغربية.

وبالرغم من أنهم يكادون لا يتحدثون عنها على العموم، إذ يقدمون تمردهم كرد فعل وطني، فبعض المؤرخين مثل ريكاردو دي لسييربا عندما

يعلق على الحرب ضد عبد الكريم، في كتابه تاريخ الحرب الاهلية الاسبانية، تفلت منه زفرة ارتياح حينما يكتب : «من المهول التفكير في المصائب التي كان من الممكن أن يحملها معه سرطان الريف، لو بدأت معه الحركة الجديدة لتصفية الاستعمار. فبالنسبة الى المشاريع اللاحقة لسان خرخو وفرانكو وقادة أفارقة آخرين كانت تهدئة المغرب تعني قاعدة لا تقدر بثمن وخزانا بشريا مخلصا ولا ينفد».

وكان من المعتاد أن توجد في مدن وثكنات منطقة شمال المغرب لوحة حجرية – اقتلعها المغاربة بعد استقلالهم – نقشت عليها العبارة التالية «إن جيش إفريقيا اسباني بشكل مضاعف». ووصف الجنرال فرانكو، برؤية سديدة، المغرب بجبهة الخط الأمامي وبأنه حجر زاوية انتصاره.

****

الفصـــل الرابـــع

التهدئة II

في صيف 1935 بدأ ينضج اتفاق احزاب ونقابات اليسار. وفي نفس الوقت كانت إسبانيا تملك أكثر من 300.000 كلم / مربع من الأراضي الاستعمارية، يعني أكثر من نصف امتداد المتربول، وأكثر من مليون من السكان المستعمرين. وقبل ذلك بسنة تمَّ آخر توسع استعماري: إيفني وجزء من الصحراء. وفي آن واحد، نذكر بالاجتماعات التي تمخضت عن ميلاد الجبهة الشعبية، وباعدام وطنيين مغربيين رميا بالرصاص في سوق الحد، وهما محمد بن علي وبن المختار، بجريمة الكفاح الى جانب عبد الكريم منذ عشر سنوات خلت. وقبل شهور وقع أول استعمال لجنود مغاربة في أوفْييدُو OVIEDO إلى جانب وحدات أخرى من جيش افريقيا. وعبر الوطنيون المغاربة عن حضورهم السياسي على امتداد السنوات الجمهورية وكان قلق قبائل الريف واضحا، وتكوَّنت الجبهة الشعبية من أحزاب لها تقاليد واضحة في معاداة الاستعمار، وأمَّل المغاربة أن تأخذ الجبهة الشعبية بعين الاعتبار فقرة ما أو سطراً ما من أحد مطالبهم؛ أو أن تطرح على الأقل ضمنياً المسألة الوطنية في المغرب.. أملٌ بدون جدوى. مرة أخرى، وبشكل انتحاري، وقع تجاهلهم. واتفقت على هذا الموقف أحزاب اليمين مع احزاب اليسار الأكثر تطرفا في الجمهورية الثانية.

وخلال تجمع سياسي عقد بسينيا منومينتال في يونيو 1935، اقترح الحزب الشيوعي على كل القوى العمالية والجمهورية انشاء الجبهة الشعبية وقدم كقاعدة برنامجية لتكوينها النقط التالية :

1) مصادرة أراضي كبار الملاك العقاريين... دون أي تعويض من أجل تسليمها مباشرة ومجانا للفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين.

2) تحرير الشعوب المضطهدة من طرف الامبريالية الاسبانية واعطاء الحق في التسيير الحر لشؤونها لكل من كطالونيا وبلاد البسك وكَليسيا.

3) التحسين العام لظروف عيش وعمل الطبقة العاملة (الزيادة في الأجور، احترام عقد الشغل، الاعتراف بنقابات الصراع الطبقي، ضمان حرية أوسع بالنسبة للعمال في الرأي والتجمع والتظاهر والصحافة)

4) الحرية لكل السجناء الثوريين والعفو الشامل على المتابعين والمعتقلين ذوي الصبغة السياسية الاجتماعية.

رب أحد قد يجادل بما مفاده أن المطالب المغربية لا تظهر،لأن الاقتراح تركز حول النقط الأساسية، ولوجود رغبةٍ في عدم معاكسة المجموعات البرجوازية «اليسار الجمهوري» و «الاتحاد الجمهوري» التي من المتوقع ان لا تكون لصالح تلك المطالب. وقد يُفسر الولع بالوحدة كل ذلك. إلا أن المسألة ليست بهذه السهولة. ففي مشاريع البرامج الطويلة المقدمة من طرف الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، لم يترك أي مطلب جانبا، باستثناء المغرب بالطبع. ورغم خطر الاسهاب نعيد فيما يلي سرد النصوص الكاملة للمشروعين، ويعطينا ذلك فكرة دقيقة بما فيه الكفاية عن الصمم الهائل للاحزاب العمالية حيال صرخات احتجاج القبائل الريفية.

«تعتبر اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي من المناسب عرض رأيها حول النقط التي يجب أن تشكل، في نظرها، دليلا لطموحاتنا من أجل بلورة برنامج يفيد كقاعدة لتكتُّل انتخابي مع المنظمات ذات الطابع العمالي ومع أحزاب اليسار الجمهورية».

ولذلك الغرض قسمَّ الاشتراكيون الدليل المذكور الى جزئين. أحدهما شامل للقرارات التي تتخذ قبل اجراء استشارة الهيئة الانتخابية خصوصاً إذا كان لأحد أو لبعض الأحزاب الجمهورية المشار اليها تمثيل في الحكومة التي عليها أن تدعو لهذه الاستشارة. والجزء الآخر بمثابة واجبات تنفذها الحكومة والكورطيس الجديد في فترة ما بعد الانتخابات.

«نعتبر أن القرارات التي يجب اتخاذها قبل الانتخابات هي :

1)الاعادة المطلقة للضمانات الدستورية بأقصى سرعة.

2) العفو الشامل عن المنظمات العمالية التي تم حلها بمقتضى حكم قضائي نتيجة لأحداث أكتوبر.

3) تأخير تاريخ الدعوة للانتخابات كلما سمح القانون بذلك حتى تعود الحالة الطبيعية بالفعل.

4) الحرية الفورية لكل المعتقلين الذين لم يقدموا للمحكمات، والسراح المؤقت أو التخفيض من عقوبة السجن بالنسبة الى المعتقلين الذين حوكموا من أجل افعال لها علاقة بحركة اكتوبر الثورية. إصدار الاحكام بسرعة في كل المحاكمات الجارية والتي لها علاقة بنفس الأحداث.

5) إعادة العمل بالبلديات المنتخبة بالاقتراع في 12 أبريل 1931. والمقاعد الشاغرة، بسبب وفاة أصحابها أو تطبيقا لاحكام اصدرتها المحاكم، سيتم ملؤها بالممثلين الذين تختارهم الأحزاب المختصة.

6) الالتزام القاطع بأن تتخذ كل الاجراءات الضرورية لكي لا يتدخل أو يحاول التأثير على المعركة الانتخابية لا الولاة ولا نوابهم ولا القوى العمومية أو أية سلطة تابعة للحكومة. وستسلم محاضر الاقتراع مع كل الضمانات لمجالس الاحصاء.

«تحدد فترة استثنائية لتعديل اللوائح الانتخابية حتى يتمكن كل المواطنين الذين تم اقصاؤهم لسبب أو لآخر ولا يوجدون ضمنها، من المطالبة بادماجهم فيها. إذا لم يكن اقرار البطاقة الانتخابية مصحوبا بكل الضمانات التي تحول دون أن يشكل هذا الاقرار امتيازاً أو وسيلة لتصفية عدد من الناخبين، فيجب تعليقه حتى يتم تقديم مثل هذه الضمانات

إجراءات حكومية وتشريعات ما بعد الانتخابات :

1) «إصدار عفو واسع على كل المحكومين بجرائم ذات صبغة سياسية أو اجتماعية. وستدرج الحالات التالية ضمن هذا القانون حتى يمكنها الاستفادة منه :

أ- المحكوم عليهم بجرائم ارتكبت بمناسبة اضراب الفلاحين في شهر يونيو 1934.

ب- كل المحكوم عليهم بجرائم لهانفس الصبغة والذين لم يشملهم نص قرار القانون الذي صوت عليه الكورطيس في يونيو 1934.

ج- المحكوم عليهم بجرائم، ترتب كجرائم للحق العام، ارتكبت بمناسبة حركة أكتوبر الثورية.

د- المحكوم عليهم بسبب جرائم ارتكبت فردياً دفاعاً عن افكارهم أو لمعارضة اجراءات حكومية تعسفية.

ه- المحكوم عليهم بجرائم يعاقب عليها قانون المتفجرات».

2) «إصدار قانون يمنح معاشات مدى الحياة لعائلات العمال الذين ماتوا نتيجة شطط رجال الشرطة في قمع حركة أكتوبر. وتعيين لجنة لتصفية الاحداث التي وقعت، وفرض العقوبات المدنية أو الجبائية التي يستحقها مسببوها [الأحداث].

3) «الاعادة المطلقة لجميع القوانين ذات الطابع الاجتماعي التي سنّها الكورطيس التأسيسي والمصادقة على :

أ- قانون المراقبة العمالية الذي قدم مشروعه للمجلس التأسيسي من طرف الحكومة الجمهورية-الاشتراكية.

ب- قانون يُلغي كل القوانين التي سنها البرلمان الأخير.

ج- قانون يُحدد عقوبات جنائية بالنسبة الى أرباب العمل الذين يخرقون القوانين ذات الطابع الاجتماعي والاتفاقيات المتخذة من طرف الهيئات المكلفة بتطبيقها والسهر عليها.

د- مصادقة البرلمان على كل الاتفاقيات التي اقرها المكتب الدولي للشغل.

4) «تأميم البنوك واتخاذ اجراءات ضد هروب الرساميل.

5) «تأميم الأرض، باستثناء الملكية الصغيرة كلما كان يخدمها مالكوها، وتسليمها للانتفاع للشركات العمالية لتستغلها جماعيا. وكإضافة ضرورية :

أ- مصادرة آلات وأدوات ودواب الحرث التي يملكها في ذلك الموسم ملاك الأراضي المؤممة، والتي ستصبح مع هذه الاخيرة تحت

تصرف الشركات العمالية بالشروط التي ستحدد.

ب- تحديد قانون الضريبة، التي تؤديها الشركات المنتفعة حسب القدرة الانتاجية للارض، يعوض ويُلغي كل الالتزامات الضريبية الأخرى.

ج- انجاز برنامج واسع لسياسة مائية.

6) «تمدين المناطق القروية بتجهيزها بالوسائل الصحية والثقافية الضرورية وبالانشاء السريع لوسائل الاتصال والنقل بين المدن والقرى الذي يولد ويوطد التضامن بين مصالحها.

7) «التغيير العميق والجذري لكل المؤسسات المسلحة بتغيير تكوينها وأساسها وصلاحيتها، وتعيين الأشخاص المدنيين والعسكريين الذين يمكنهم القيام بالمهمة التي تُسْنَدُ إليهم على أحسن وجه في قيادتها.

8) «إنشاء مليشيا مسلحة ينضم اليها الجمهوريون والاشتراكيون الذين يختارهم ويقترحهم الحزبان.

9) «اصلاح التنظيم القضائيّ وإصلاح نظام سيره. كل مواطن يعتقل يجب أن يُسلم مباشرة للقاضي المختص، ويُمنع على الشرطة أو القوة العمومية إخضاعه لاستنطاق لا يمكن ان تكون له، في جميع الأحوال، أية شرعية. ولا يمكن للمعتقلين أيضاً البقاء في مخافر الشرطة أو الثكنات أو أقسام المديرية العامة للأمن بصفتهم معتقلين. والتغيير الشامل لنظام السجون في كل مراتبه،والالغاء الفوري للحكم بالاعدام. تحديد الصلاحية القضائية لقانون القضاء العسكري في الجرائم العسكرية الصرفة.

10) «اصلاح الادارة العمومية في كل دوائرها.

11) «تعيين سفير لاسبانيا في الاتحاد السوفياتي وإبرام معاهدة تجارية مع هذا البلد.

12) «مواصلة سياسة الاستقلال الذاتي وإعادة العمل بقانون كطالونيا في كليته والمصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي. وطرح القوانين التي تتقدم بها المناطق الأخرى للنقاش والمصادقة من طرف الكورطيس،في مدلولها الرامي الى الاعتراف بشخصيتها الخاصة في إطار الوحدة الوطنية».

إذا كان المشروع المضاد الذي تقدم به الحزب الشيوعي يتفق في أغلب النقط [مع مشروع الحزب الاشتراكي]، فقد كان أكثر جذرية من هذا الأخير فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين والمليشيا الشعبية المسلحة، ويختلف عنه فيما يخص المسألة الزراعية. لكنه أيضاً لم يتعرض للاضطهاد القومي في المغرب.

1) «الحل الفوري للكورطيس الحالي والدعوة الى انتخابات عامة في الاجل المحدد قانوناً.

2) «الاعادة الفورية والمطلقة لكل الضمانات الدستورية. حرية واسعة للاجتماع والتظاهر والصحافة بالنسبة الى الجماهير وهيآتها النقابية والسياسية. النقض الفوري لكل القرارات والقوانين التي تتعارض مع هذه الحريات.

3) «الحرية الفورية لكل المعتقلين الموقوفين والسراح المؤقت للذين حوكموا من أجل افعال لها علاقة بحركة أكتوبر الثورية أو بجرائم سياسية سبقت أو جاءت بعد أكتوبر.

4) «العفو الشامل عن المنظمات العمالية التي تم حلُها بمقتضى أحكام قضائية نتيجة أحداث أكتوبر،وإعادة الأموال والممتلكات المحجوزة وإعادة كل المعاقبين بشكل انتقامي، بسبب هذه الأحداث، الى مناصبهم فوراً. الحق الواسع بالنسبة الى كل الكادحين في التجمع والاضراب.

5) «المساعدة الفورية للعاطلين ليواجهوا قساوة الشتاء والشروع في أعمال عمومية مختلفة لتشغيلهم.

6) «إعادة العمل بالبلديات المنتخبة بالاقتراع في 12 أبريل 1931. والمقاعد الشاغرة بسبب وفاة أصحابها أو تطبيقا لاحكام أصدرتها المحاكم، سيتم ملؤها بممثلين تختارهم أحزابهم...

7) «اعادة العمل فورا بقانون كاطالونيا واحترام كل القوانين التي صادق عليها البرلمان الكطلاني.

8) «حل المنظمات الفاشية والملكية وتجريدها من السلاح، واغلاق نواديها ومراكز تآمرها.

9) «مراجعة قيادات الجيش والمؤسسات المسلحة الأخرى، وأيضا إدارة الدولة والمناصب العمومية لاقصاء العناصر الملكية والفاشية منها.

10) «التطبيع الفوري للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وتعيين سفير اسبانيا في الاتحاد السوفياتي.

«وللدعوة للانتخابات سيتم الالتزام الرسمي من طرف الحكومة على أنها ستتخذ الاجراءات التي تضمن نزاهتها. ويجب أن لا يتدخل أو يحاول التأثير على المعركة الانتخابية لا الولاة ولا نوابهم ولا القوة العمومية أو أية سلطة أخرى تابعة للحكومة. وستسلم محاضر الاقتراع مع كل الضمانات لمجالس الاحصاء.

«تحديد فترة استثنائية لتعديل اللوائح الانتخابية حتى يتمكن كل المواطنين، الذين تم إقصاؤهم لسبب أو لآخر ولا يوجدون ضمنها، من المطالبة بادماجهم فيها.

«يمكن لكل المواطنين القيام بوظائف يتم اسنادها على أساس الانتخاب، وتبعا لذلك ادراج اسمائهم ضمن لائحة المرشحين سواء في حالة وجودهم بالسجن أو في الاعتقال الاحتياطي أو أثناء قضاء مدة الحكم وأيضا بالنسبة الى الذين يوجدون في المهجر.

«يعين مجلس انتخابي وطني يتكون من ممثلي جميع الأحزاب الجمهورية والعمالية ويتكلف بضمان نزاهة الاحصاء الانتخابي، وتجنب التزوير خلال الانتخابات. ويكون لهذا المجلس حق التدخل في كل الحالات التي يُطلب فيها منه ذلك أو إذا أعتبر من المفيد التدخل، ويجب أن تكون قراراته محترمة من طرف السلطات.

اجراءات حكومية وتشريعات ما بعد الانتخابات :

1) «اصدار عفو واسع على كل المحكوم عليهم بجرائم ذات صبغة سياسية أو اجتماعية. وستدرج الحالات التالية ضمن هذا القانون حتى يمكنها الاستفادة منه :

أ- «المحكوم عليهم بجرائم ارتكبت بمناسبة إضراب الفلاحين في شهر يونيو 1934.

ب- «كل المحكوم عليهم بجرائم لها نفس الصبغة ولم يشملهم نص قرار القانون الذي صوت عليه الكورطيس في يونيو 1934.

ج- «المحكوم عليهم بجرائم تصنف كجرائم للحق العام ارتكبت بمناسبة حركة أكتوبر الثورية.

د- «المحكوم عليهم بسبب جرائم ارتكبت فرديا دفاعا عن مثلهم العليا أو لمعارضة اجراءات تعسفية ورجعية للحكومة.

ه- «المحكوم عليهم بجرائم يعاقب عليها قانون المتفجرات.

2) «اصدار قانون تمنح بمقتضاه معاشات مدى الحياة لعائلات العمال الذين ماتوا نتيجة شطط رجال الشرطة في قمع حركة أكتوبر. وتعيين لجنة لتصفية الاحداث التي وقعت وفرض العقوبات المدنية أو الجنائية التي يستحقها مسببو الأحداث.

4) «التحسين العام لظروف عيش وعمل الطبقة العاملة. الاعتراف بثماني ساعات للعمل في اليوم، و 44 ساعة عمل في الأسبوع. بالنسبة الى العمال الذين يشتغلون في الصناعات غير الصحية وأيضا بالنسبة الى الشباب الى حدود 18 سنة العمل خلال ست ساعات في اليوم.

3) «قانون الضمان الاجتماعي للعمال الصناعيين والزراعيين على نفقة أرباب العمل والدولة بالنسبة الى حالات حوادث الشغل والامراض والشيخوخة والعجز والحمل.

6) «المصادرة بدون تعويض لأراضي الاقطاع والنبلاء السابقين وكبار ملاك الاراضي والكنيسة وتسليمها الفوري والمجاني للعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء لاستغلالها فرديا أو جماعيا حسب ما تقرره منظماتهم بشكل حر. وستوضع الاراضي التي تملكها الدولة رهن إشارة الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لنفس الغرض. اعادة كل الممتلكات الجماعية للبلديات.

نزع ملكية آلات وأدوات ودواب الحرث التي يملكها في ذلك الموسم ملاكو الاراضي المصادرة والتي ستصبح تحت تصرف العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.

إن الملكية الصغيرة، كلما كانت تستغل من طرف مالكيها لن تكون محترمة فقط بل ستتوفر كل الاستغلاليات الفلاحية، سواء الفردية أو الجماعية، على قرض فلاحي واسع لاقتناء الآلات وأدوات الحرث والبذور ومواد البناء الخ...

سيتم إلغاء الديون المتأخرة والرهون والايجارات المتأخرة وأداء السخرة الفيودالية مثل الرسوم الفيودالية والعقود الفلاحية الفيودالية الخ...

إن الدولة ستساعد خصوصاً على انشاء تعاونيات فلاحية، وسيوضع تخطيط كبير لسياسة مائية وستتخذ اجراءات لتشجيع الزيادة في الانتاج الفلاحي.

يحدد قانون الضريبة التي تؤديها الاستغلاليات الفلاحية الفردية أو الجماعية حسب القدرة الانتاجية للارض ويُلغي [هذا القانون] كل الالتزامات الضريبية الأخرى.

«إحصاء العاطلين والاقرار الفوري لمنح إعانة للعمال الموجودين في بطالة اضطرارية على ان لا تكون قيمة تلك المساعدة أقل من ثلاث بسيطات في المدن وبسيطتين في البوادي. الشروع الفوري في اشغال ذات منفعة عامة - بناء مدارس ومساكن شعبية ومستشفيات - لاستيعاب البطالة الاضطرارية. تمدين المناطق القروية بتجهيزها بالوسائل الصحية والثقافية الضرورية وبالانشاء السريع لوسائل الاتصال والنقل بين المدينة والقرى الأمر الذي يولد ويوطد التضامن بين مصالحها.

8) «تأميم البنوك واتخاذ اجراءات ضد هروب الرساميل. إقرار الضريبة التصاعدية على الريع وعلى الأرباح الصناعية. الغاء قانون التقييدات والتخفيض العام من الضرائب المفروضة على صغار التجار والصناعيين. توحيد الضرائب وتطبيقها برسم مقلص.

9) «طرد الأخويات الدينية ومصادرة ممتلكاتها لفائدة الدولة.

10) «التعليم العلماني الاجباري. إنشاء المطاعم المدرسية وخزانات الملابس لكي يُحصل الاطفال المحتاجون على المواد الغذائية والملابس.

11) «حل المنظمات الملكية والفاشية وتجريدها من السلاح واغلاق

مراكزها ونوادي تآمرها ومصادرة ممتلكاتها وثروتها.

12) «التغيير العميق والجذري لكل المؤسسات المسلحة بتغيير تكوينها ونظم سيرها وصلاحيتها. وحل تلك التي يكرهها الشعب بسبب تصرفها. تطهير الجيش وكل المؤسسات المسلحة من الضباط الملكيين والفاشيين وتعيين أشخاص مدنيين وعسكريين في القيادة مخلصين للقضية الشعبية ويقومون على أحسن وجه بالمهام التي تُسند اليهم.

13) «انشاء مليشيا شعبية مسلحة مكوَّنة من العمال والفلاحين.

14) «اصلاح النظام القضائي واصلاح نظام سيره. كل مواطن يُعتقل يجب أن يسلم مباشرة للقاضي المختص، ويمنع على موظفي الشرطة أو القوة العمومية اخضاعه لاستنطاقات لن تكون لها، على أية حال، أية شرعية. ولا يمكن أيضاً للمعتقلين البقاء في مخافر الشرطة او الثكنات أو اقسام المديرية العامة للأمن بصفتهم معتقلين.
التغيير الشامل لنظام السجون في كل مراتبه ومنع كل عقاب للمعتقلين. الالغاء الفوري للحكم بالاعدام، وتحديد اختصاص قانون العدالة العسكرية في الجرائم العسكرية الصرفة.

15) «اصلاح الادارة العمومية في كل دوائرها. وتطهير الادارة من كل العناصر الملكية والفاشية واعداء الشعب.

16) «توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وتدعيم سياسته السلمية. تطبيق العقوبات على البلد المعتدي. مشاركة اسبانيا في معاهدات الامن الجماعي. المصادقة على معاهدة تجارية مع الاتحاد السوفياتي.

17) «إعادة العمل بقانون كطالونيا في كليته والمصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي، وطرح قوانين الأقاليم الأخرى للمناقشة والمصادقة من طرف الكورطيس. مواصلة سياسة الاستقلال الذاتي والاعتراف للشعوب بشخصيتها الخاصة من خلال الحق في تقرير المصير».

لئن كانت البذور ودواب الحرث وأدوات ومواد البناء حاضرة في فكر قادة الاحزاب العمالية ساعة تحرير هذه الخطاطات، فإن الجريمة الاستعمارية التي كانت اسبانيا ترتكبها ضد المغاربة بدوس استقلالهم، وتمزيق

وحدتهم، وتحطيم كرامتهم، ونهب ثرواتهم، وحرمان الجماهير الشعبية من وطنيتها، والاستغلال المضاعف للبروليتاريا الصناعية والزراعية التي كانت تتقاضى، مقابل نفس العمل الذي تقوم به البروليتاريا الاسبانية، أجراً أضعف بكثير من أجر هذه الأخيرة، ومنع البروليتاريا المغربية من حق التنقيب، بالرغم من أنها تشارك بنشاط في الاضرابات، ومن النضال في الاحزاب الماركسية، وتسليط القمع الشرس على الافكار الوطنية : إن كل هذا لم يرد في جدول مشاغل قادة الأحزاب العمالية. وهو ما يؤكد الصورة البيانية التي كان المعمرون الاسبان يصورون بها دور الأهليين في المجتمع : «إن قيمة أي حيوان أكبر من قيمة حفنة من المغاربة».

في 15 يناير 1936 تم الأعلان عن برنامج الجبهة الشعبية، الذي عدُل بشكل هائل من طرف الأحزاب الجمهورية. كان من الواضح، كما ورد في الصياغة النهائية أن الاحزاب الثورية كان بإمكانها إضافة المطالب المغربية دون أن يثير ذلك مشاكل كبرى، وبعد ذلك يعبر «الاتحاد الجمهوري» و «اليسار الجمهوري» عن رفضهما لهذه النقطة أو تلك. وفي نهاية المطاف لم تكن المطالبة بالاستقلال أو بالاستقلال الذاتي للمغرب أخطر من تأميم البنوك والأراضي. ولو طرحت ما كانت الأحزاب البرجوازية لتقبلها مثلما لم تقبل المطالب الأخرى، وكانت الأحزاب العمالية ستكون قد احترمت، على الأقل، تقليدها المعادي للاستعمار.

لم يتم الأمر كذلك، وجاء بيان الجبهة الشعبية على الشكل التالي :

إن الاحزاب الجمهورية، اليسار الجمهوري، والاتحاد الجمهوري، للشبيبة الاشتراكية، والحزب الشيوعي، والحزب النقابي، والحزب العمالي للتوحيد الماركسي ؛ من غير المساس بالحفاظ على مسلمات مذاهبها ؛ توصلت الى الالتزام بمخطط سياسي مشترك، يساعد كأساس لتكتل قواها المختلفة في المعركة الانتخابية المقبلة، وكقاعدة للحكومة يجب على أحزاب اليسار الجمهورية أن تطبقها، بدعم من القوى العمالية، في حالة الانتصار. وتعلن [هذه الأحزاب] أمام الرأي العام أسس وحدود اتفاقها السياسي وتطرحها على أنظار المنظمات الجمهورية والعمالية الباقية إذا ما أعتبرت

هذه الأخيرة من المناسب للمصالح الوطنية للجمهورية الأنضمام، في هذه الشروط، الى كتلة اليسار التي يجب عليها أن تناضل لمواجهة الرجعية في الانتخابات العامة لنواب الكورطيس.

«وكفرضية ضرورية للسلم العام تلتزم الاحزاب المتكتلة ب :

1) اصدار عفو واسع، بمقتضى قانون، بالنسبة الى الجرائم السياسية الاجتماعية المرتكبة بعد نوفمبر 1933 وإن لم تكن قد اعتبرت جرائم سياسية اجتماعية من طرف المحاكم. وسيشمل [هذا القانون] الجرائم التي تكتسي نفس الصبغة و لم يتضمنها قانون 24 ابريل 1934. وتراجع، وفقا للقانون، الاحكام الصادرة كتطبيق غير مشروع لقانون التشرد لاسباب ذات صبغة سياسية. والى حدود اعطاء الاهلية للمؤسسات التي يقضي بها القانون المذكور يُقيد تطبيقه ويمنع استعماله في المستقبل لمتابعة مثل عليا أو اعمال سياسية.

2) «اعادة الموظفين والمستخدمين العموميين ؛ الذين تعرضوا للتوقيف أو النقل او الفصل المقرر بدون ضمانات في المحاكمة أو بواسطة الاضطهاد السياسي ؛ الى مناصبهم. وتتخذ الحكومة الاجراءات الضرورية لُيقبل العمال الذين طردوا بسبب افكارهم أو بمناسبة اضرابات سياسية، من جديد في مناصبهم الخاصة في كل المؤسسات العمومية وفي الشركات التي تدير مصالح عمومية وفي كل الشركات التي يكون للدولة فيها ارتباطات مباشرة. وفيما يتعلق بالشركات ذات الصبغة الخصوصية فإن وزارة الشغل سوف تتخذ الاجراءات الرامية الى الغاء كل حالات الطرد التي تكون قد استندت على سبب سياسي اجتماعي وسيتم عرضها على اللجنة المختلطة لتُنصف من تمت تصفيتهم بشكل غير مشروع طبقاً للقانون السابق عن نوفمبر 1933.

3) «سن قانون يُمنح بمقتضاه تعويض مناسب للضرر الذي لحق بالاشخاص، لعائلات ضحايا نشاط القوى الثورية أو أعمال غير مشروعة للسلطة أو القوة العمومية خلال القمع.

ودفاعا عن الحرية والعدالة باعتباره مهمة أساسية للدولة الجمهورية

ولدستورها، فإن الاحزاب المتكتلة ستعمل على :

3 – 1 «إقامة سلطة الدستور من جديد. وستتم متابعة المخالفات المرتكبة ضد القانون الاساسي. ويجب ان يكون القانون الاساسي لمحكمة الضمانات موضوع اصلاحات حتى لا يكون الدفاع عن الدستور موكولا لضمائر تكونت بقناعة ما أو نتيجة مصالح مضادة لسلامة النظام.

3 – 2 «مباشرة سن قوانين أساسية اكدها الدستور وهي ضرورية لسيره العادي وعلى الخصوص القوانين الاقليمية والبلدية التي يجب أن تستلهم الاحترام الصارم للمبادىء المعلنة في الدستور. سيباشر الكورطيس اصلاح قانونه بتغيير بنية ووظائف اللجن البرلمانية التي ستصبح مكلفة، بمساعدة الهيئات التقنية الملحقة بها، بالاجراء المكون للقوانين.

3 – 3 «إقرار مبدأ السلطة بكل مفعوله، لكن يُلتزم بممارسته دون الانتقاص من أسباب الحرية والعدالة. يُراجع قانون النظام العام ليحمي المواطن بشكل أفضل ضد تعسفية الحكم ودون أن يفقد ذلك، القانون من فعاليته الوقائية. ستتخذ أيضاً الاجراءات الضرورية لتجنب التمديدات التعسفية لحالات الاستثناء.

3 – 4 «تنظيم قضاء متحرر من الاسباب القديمة للتراتب الاجتماعي والامتياز الاقتصادي والموقع السياسي. وبعد إعادة تنظيم القضاء ستوفر له شروط الاستقلال التي يضمنها الدستور. يتم تبسيط الاجراءات في القضايا المدنية وتعطى سرعة اكبر للطعن أمام المحاكم المختصة في المنازعات الادارية مع توسيع صلاحيتها. وستعطى للمتهم ضمانات أكبر في القضايا الجنائية. تُقيد القوانين الخاصة، والعسكرية منها خصوصاً، للنظر في الجرائم العسكرية الصرفة وتتم أنسنة نظام السجون بالغاء المعاملات السيئة أو نظام العزلة الذي لم يُقرر قضائياً.

3 – 5 «اجراء تحقيق لتحديد المسؤوليات الملموسة، في حالات الاعتداء التي قام بها رجال القوة العمومية في ظل قيادة الحكومات الرجعية، حتى يتم التحقق من الخطأ الفردي وتتم معاقبته. ويشرع في وضع إطار لوظائف كل هيئة داخل حدود قوانينها الخاصة. ويتم اختيار قيادتها ويعاقب

بالفصل عن المصلحة كل موظف يرتكب معاملات سيئة أو يتحيز سياسياً. تنظم هيئة المراقبة بموظفين اكفاء ومخلصين تمام الاخلاص للنظام.

3 – 6 «مراجعة قوانين انضباط الموظفين وتتخذ عقوبات مشددة ضد كل تقصير أو تجاوز لفائدة مصالح سياسية أو في حالة الحاق ضرر بالخزينة العمومية.

4 – «لا يقبل الجمهوريون بمبدأ تأميم الارض وتسليمها للفلاحين الذي طالب به مندوبو الحزب الاشتراكي. ويعتبر الجمهوريون الاجراءات التالية مناسبة وترمي الى خلاص الفلاح والمزارع المتوسط والصغير لأن ذلك ليس انصافا فقط وإنما لانه يشكل أمتن قاعدة لاعادة بناء الاقتصاد الوطني.

4 – 1 «التخفيض من الضرائب والمكوس كإجراء لمساعدة المزارع الذي يعمل في أرضه. معاقبة الربا والتقليص من عمليات البيع المنافية للقانون. إعادة تقويم منتجات الأرض وخصوصاً القمح والحبوب الأخرى، واتخاذ اجراءات للقضاء على الوسطاء ولتجنب مؤامرة أرباب المطاحن. تشجيع تجارة تصدير المنتوجات الزراعية.

4 – 2 «يُنظم تعليم زراعي وتقدم الدولة مساعدين تقنيين كإجراءات لتحسين ظروف الانتاج الزراعي. وتُرسم مخططات لتعويض بعض الزراعات وإقامة أخرى جديدة بالمساعدة التقنية والاقتصادية للادارة العمومية. تنمية المراعي وتربية المواشي وإعادة تشجير الغابات. القيام بأعمال مائية واعمال لاقامة الري واستصلاح أراضي للري. تشييد طرق وبنايات قروية.

4 – 3 «إجراءات من أجل اصلاح ملكية الارض : الالغاء الفوري للقانون المعمول به حول الايجارات. تراجع اجراءات طرد المستأجرين التي تمت. يعزز في الملكية المستأجرون القدامى والصغار، إثر تصفية مقدمة. يُسن قانون للايجار يضمن : الاستقرار في الأرض وييسر ثمن الريع الذي يكون قابلا للمراجعة، منع الايجار بالخلف وأشكاله المقنعة، تعويض التحسينات المفيدة والضرورية التي يقوم بها المستأجر والتي تصبح سارية المفعول قبل أن يتخلى المزارع عن العقار، التمتع بحق ملكية الأرض

التي تم حرثها خلال فترة من الزمن. تشجيع أشكال التعاون وتنمية الاستغلاليات الجماعية. نهج سياسة لتوطين عائلات فلاحية وتزويدها بالمساعدات التقنية والمالية الضرورية. سن قوانين لاسترجاع الممتلكات الجماعية. الغاء القانون الذي أقر ارجاع وأداء ثمن مزارع النبلاء.

4 - 4 - 1 «سن قانون أو مجموعة من القوانين تحدد قواعد حماية الصناعة يشمل الضرائب والاعفاءات الضريبية وأساليب تنسيق وتنظيم الأسواق ووسائل المساعدة الاخرى التي تقدمها الدولة لفائدة الانتاج الوطني. تشجيع الاصلاح المالي للصناعات من أجل التخفيف من أعباء المضاربة التي تضغط على مردوديتها وتعطل نموها.

4 - 4 - 2 «انشاء مؤسسات للبحث الاقتصادي والتقني تستقطب منها الدولة عناصر لادارتها السياسية ويستقطب منها رجال أعمال عناصر تحدد مبادراتهم بشكل أفضل.

4 - 3 - 3 «اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية خاصة للمقاولات الصناعية الصغيرة والتجارة الصغيرة.

4 - 4 - 4 «الرفع من نشاط صناعاتنا بواسطة تخطيط للاشغال العمومية يُشير الى عمليات التمدين والى اصلاح السكنى القروية وستحسب في ذلك التخطيط مسبقا المواد التي تُستهلك وأثمانها لضمان مردودية هذه الأعمال.

5 - «يعتبر الجمهوريون أن الاشغال العمومية ليست فقط وسيلة للقيام بالاعمال الاعتيادية للدولة، أو مجرد نهج ظرفي وغير كامل للاعتناء بالبطالة؛ بل يعتبرونها أيضاً وسيلة فعالة من أجل توجيه الادخار نحو أقوى منابع الثروة والتقدم المهملة من طرف مبادرة المقاولين.

5 - 1 - «يتم إنجاز مخططات كبرى لبناء مساكن حضرية وقروية ومصالح تعاونية وطرق للمواصلات وموانىء واعمال الري، أو اقامة الري او استصلاح الاراضي.

5 - 2 - «ولانجاز هذه الاعمال، سيصدر تنظيم تشريعي وإداري يضمن الاستفادة من الأعمال وحسن إدارتها والمساهمة فيها من طرف

المصالح الخصوصية التي تستفيد منها مباشرة. إن الجمهوريين لا يقبلون مساعدة البطالة التي طالب بها الممثلون العماليون، ويعتبرون ان اجراءات السياسة الفلاحية والاجراءات التي ستتخذ في فرع الصناعة والاشغال العمومية، وإجمالا كل مخطط اعادة البناء الوطني، يجب أن لا تؤدي غايتها فقط وإنما أيضا المهمة الاساسية المتمثلة في امتصاص البطالة.

6 - «يجب ان تكون المالية والبنوك في خدمة مجهودات اعادة البناء الوطني دون تجاهل أن قوات دقيقة مثل مؤسسات القرض لا يمكن اكراهها بأساليب القسر كما لا يمكن إنعاشها من خارج الحقل المأمون للتطبيقات المربحة والتوظيف المُكسب.

ان الاحزاب الجمهورية لا تقبل اجراءات تأميم البنوك المقترحة من طرف الاحزاب العمالية،إلا أنها [الاحزاب الجمهورية]تعترف مع ذلك بأن نظامنا البنكي يستلزم بعض التكميلات إذا كان عليه القيام بالمهمة الموكولة اليه في اعادة البناء الاقتصادي لاسبانيا. ونُشير الى الاجراءات التالية وهي مجرد تعداد لبعض الأمثلة :

6 - 1 - «تسيير بنك اسبانيا بشكل يضطلع معه بمهمته في تنظيم القرض بكيفية ملائمة لما تتطلبه مصلحة اقتصادنا، ويُفقده طابعه كمنافس البنوك مع تصفية مدخراته المجمدة.

6 - 2 - «إخضاع البنوك الخاصة لقوانين تنظيم تشجع سيولتها [المالية]، انطلاقا من المبادىء الكلاسيكية التي أبرزتها من جديد تجربة الازمات الأخيرة، من أجل تعزيز ضمانة مودعي المال،ولخدْمة المستلزمات المالية لسياسة اعادة البناء الاقتصادي التي يلتزم بها هذا البرنامج.

6 - 3 - «تحسين نظام سير صناديق التوفير حتى تلعب دورها في خلق الرساميل، وأيضا بسن الاجراءات الضرورية لحماية التوفير الخصوصي، وتحديد مسؤولية المؤسسين والوكلاء في كل انواع الشركات. وفيما يخص المالية، تلتزم [الاحزاب] بالقيام باصلاح ضريبي يستهدف مرونة أكبر للضرائب وتوزيعا أكثر عدالة للاعباء العمومية مع تجنب التوظيف غير المشروع للقرض العمومي لاغراض استهلاكية.

6 – 3 – 1 «تراجع بعمق الضريبة المباشرة، وستوقف عن سيرها العادي الى أن يُعاد تنظيمها على أسس تصاعدية.

6 – 3 – 2 «يتم إصلاح الضريبة غير المباشرة بالبحث عن تنسيق الدخل الخصوصي مع تكاليف الاستهلاك.

6 – 3 – 3 «يتم إصلاح الادارة الضريبية لتكون أداة فعالة للسياسة الضريبية الجديدة.

7 – «إن الجمهورية التي تتصورها الاحزاب الجمهورية، ليست جمهورية توجهها دوافع اجتماعية او اقتصادية طبقية، بل نظام حرية ديموقراطية تحركه دوافع الصالح العام والتقدم الاجتماعي. ولهذا السبب الحازم بالضبط، من واجب السياسة الجمهورية تحسين الظروف المعنوية والمادية للعمال الى الحد الاقصى الذي تسمح به المصلحة العامة للانتاج دون اعتبار، خارج هذا العائق، للتضحيات التي يجب أن تُفرض على كل الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. إن الاحزاب الجمهورية ترفض المراقبة العمالية، التي طالب بها وفد الحزب الاشتراكي وتوافق على ما يلي :

7 – 1 – «اعادة العمل بالتشريع الاجتماعي في نقاوة مبادئه، ومن أجل ذلك ستسن الاجراءات الضرورية لكي تكون العقوبات المتخذة بدون مفعول، بهدف ضمان التطبيق الأكثر اخلاصاً للقوانين الاجتماعية.

7 – 2 – «إعادة تنظيم قانون الشغل وفق ما يضمن استقلاله، ليس فقط من أجل أن تصل الأطراف المعنية الى وعي عدم انحياز قراراته وإنما أيضاً حتى لا تبقى هذه الاطراف، مهما كانت الاحوال، دون التقدير الضروري لدوافع المصلحة العامة للانتاج.

7 – 3 – «تصحيح مسلسل انهيار الأجور في البوادي، وهي أجور جوع حقيقية، بتحديد أجور دنيا من أجل ضمان حياة كريمة لكل عامل، وبخلق جريمة تحقير الأجرة التي يُتابع بها تلقائيا أمام المحاكم. وبالرغم من أن سياسة إعادة البناء الاقتصادي يجب أن تؤدي الى امتصاص البطالة، فمن الضروري بالاضافة الى ذلك تنظيم النضال إداريا وتقنيا بإقامة المصالح الضرورية للاحصائيات والتوضيح، ومكاتب التشغيل وبُرصات الشغل مع

الاهتمام ببطالة الشباب بشكل خاص ؛ دون نسيان مؤسسات التوقع والضمان التي يكفلها الدستور والتي يجب أن تُجرب على أسس من نوع اجتماعي. وعلى الجمهوريين أن يولوا للاسعاف العمومي وللاعمال الخيرية والصحة الاهتمام الذي تستحقه عند كل شعب متحضر دون المساومة في التضحيات. وتُوحّد تحت ادارة الدولة، المؤسسات المختلفة للوقف الخصوصي مع تجميع مواردها دون المساس باحترام ارادة المؤسس.

8 – «يجب على الجمهورية أن تعتبر التعليم كاختصاص لا يمكن رفضه من طرف الدولة في مجهودها السامي الرامي الى تحقيق اعلى مستوى من المعرفة، وبالتالي أعلى مستوى معنوي بالنسبة الى أغلبية مواطنيها، فوق كل الاعتبارات الدينية والطبقية.

8 – 1 – «الدفع الى إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي مع إقامة مطاعم وخزانات الملابس والمخيمات المدرسية والمؤسسات الملحقة الأخرى بمعدل ما أُنجز خلال السنوات الأولى للجمهورية. ويجب أن يخضع التعليم الخاص لمراقبة مماثلة للمراقبة المفروضة على المدارس العمومية وذلك خدمة للثقافة.

8 – 2 – «انشاء مدارس التعليم المتوسط والمهني الضرورية لتعليم كل المواطنين الموجودين في وضعية تلقي ذلك التعليم في هذه المستويات.

8 – 3 – «العمل على تمركز التعليم الجامعي والعالي حتى تتم خدمته كما يجب.

8 – 4 – «توضع حيز التنفيد الوسائل الضرورية لضمان ولوج التعليم المتوسط والعالي من طرف الشباب العمالي والطلبة المختارين نتيجة كفاءتهم على العموم.

إن الاحزاب المتحالفة ستُعيد الى موقعه وبكل قوته تشريع الاستقلال الذاتي الذي صوت عليه الكورطيس التأسيسي، وستعمل على تطوير مبادىء الاستقلال الذاتي التي ينص عليها الدستور وستوجه السياسة الدولية نحو الالتزام بمبادىء وأساليب جمعية الأمم.

عن اليسار الجمهوري أموس سلفادور إيي كريراس؛ وعن الاتحاد الجمهوري بيرناردو خينيردي لوس ريوس؛ وعن الحزب الاشتراكي العمالي

الاسباني خوان سيميون فيدرات ومانويل كورديرو؛ وعن الفيدرالية الوطنية للشبيبة الاشتراكية خوسي كسورلا؛ وعن الحزب الاشترا كي أنخيل بسطانيا؛ وعن الحزب العمالي للوحدة الماركسية خوان اندراد؛ وعن الحزب الشيوعي فيسنت أوريبي».

لماذا لم تُدرج المسألة الاستعمارية ضمن هذه المجموعة من الخلافات ؟ إن الجواب سهل : إن الذين كان عليهم اقتراح ادماجها لم يفعلوا ذلك ؛ وبهذا الشكل اتفقت برامج اليمين واليسار على نقطة هي غض الطرف عن المستعمرات، وبالتالي تأييد الاستمرار في استغلال المغرب. وكل هذا دون نسيان غينيا، التي وإن لم يوجد فيها تحريض وطني من مستوى التحريض الذي يعرفه المغرب، فإن ذلك لا يشكل تفسيراً أو مبررا على أية حال لسكوت الماركسيين على استغلال غينيا. وليس من المبالغة التأكيد على أن الديكتاتورية والجمهورية والجبهة الشعبية ليست بالنسبة الى المستعمِر سوى ثلاث صيغ إمبريالية تُخفي نفس الهدف : استغلال بلاده. فبالنسبة الى أسوَدٍ من باطا أو ريفي من تركيست ليس لرگوكبايرو ودلوريس إيباروري الا استمرارا للسياسة الاستعمارية لاندلوسيو بريتو وخيل روبليس والفونس XIII وبريمودي ريبيرا ؛ ولن تتوانى الاحداث في الكشف عن صواب رأي المستعمَر.

أدت انتخابات فبراير، في سبتة أو مليلية على السواء الى انتصار مرشحي الجبهة الشعبية، حيث صوت 12773 معمراً اسبانياً على مرشح الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني في مليلية لويس برِّيَرا، بينما عين 8009 سَبتيين مرشح الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني أيضاً بيدروسو. وفي قلعتي السيادة وفي المغرب، أمام السكان العرب والعمال المغاربة كانت لافتات الجبهة الشعبية لليسار تتضمن فقرة بارزة تقول : «يدعون انهم [يمثلون] اسبانيا، في حين انهم نقلوا المغاربة الى استورياس لنهب منازل اسبانيين محترمين واشباع رغباتهم القذرة والبذيئة».

لعب العمال المغاربة دورا كبيرا في الاضرابات التي شهدتها سبتة ومليلية خلال [الجمهورية]. وبالرغم من ذلك فإن رفاقهم الاسبانيين لم

يحتجوا أبداً ضد الأجرة الزهيدة التي كانوا يتقاضونها، وكانوا يرفضون انخراطهم في النقابات و الاحزاب البروليتارية. و لم يكن الاشتراكيون والشيوعيون يعيرونهم أي اهتمام،وينظرون اليهم باستعلاء. وإن أول المغاربة الذين تم قبولهم في الحزب الشيوعي هم محمد الحاج دودوح، ومحمد بن عبدالقادر، وسي سلام بن سريش،وقد التحقوا بالحزب بعد ما بدأت الحرب العالمية الثانية وتم اعتقالهم في فبراير 1944 خلال الحملة الكبرى التي أدت الى سقوط التنظيم السري لمليلية والناضور. والى ذلك الحين كان الشيوعيون الاسبان،بالمغرب لا يرفضون النضال الوطني للمغاربة فقط،بل يحولون أيضا دون مساهمتهم الصريحة في الصراع الطبقي. وتُشكل التجمعات والتظاهرات التي جرت بين يناير ويوليوز 1936 دليلا واضحاً على ما نقوله. وسنتوقف بعض الشيء في احدى المدن، أهم مدن شمال المغرب، لنقف على سلوك الاحزاب المتحالفة في الجبهة الشعبية حيال الوطنية المغربية. وسنرى كيف أنه لا تتم حتى الاشارة الى الوطنية المغربية، بل إن دعاية هذه الاحزاب تحمل شحنة عنصرية جائرة على جميع الأصعدة. ان أحداث أستورياس لا تُجيز القدح في شعب بكامله. لقد ارتكب الاسبانيون بالمغرب جرائم كبرى وتعسفات وسرقات وانتهاكات،وحرص عبد الكريم على التمييز بين ما كان يسميه الفريق الاستعماري وبقية الاسبانيين.

عقدت الجبهة الشعبية أول تجمع لها يوم الأحد 19 يناير بسينما كُويا. وتدخل أنخيل روسييو عن الشبيبة الشيوعية ؛ وكريسطبال ماركيز عن الاسعاف الاحمر الدولي ؛ وخوان ليرا عن الشبيبة الاشتراكية ؛ وبيدرو نفارو عن الحزب الشيوعي ؛ وخوسي مورينو عن الحزب النقابي ؛ وانطونيو دياس عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني. ولم يتحدث أحد عن الاضطهاد الوطني للمغاربة، واكتفت الاحزاب بنشر بيان أحزاب اليسار، ولم يتمكن عمال عرب من حضور الحفل لأن منظميه منعوهم من ذلك.

وفي الاسبوع التالي،الاحد 26 يناير، بنفس السينما، توجهت فروع شبيبة الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي العمالي الاسباني الى شبيبة

مليلية. وتدخل رفئيل مونتويا عن الشبيبة الاشتراكية ومانويل روساس عن الشبيبة الشيوعية وإنريكي بيريز عن الشبيبة الاشتراكية وفرنسيسكو برادل وديبكُو خنين عن الشبيبة الشيوعية، والتزموا الصمت من جديد حول المسألة العربية. وبعد ذلك بأربعة أيام، في 30 يناير، خلال تجمع للشبيبة الاشتراكية بسينما الحمراء افترى خوسي دي سيرفال، أخ الصحفي الذي قتل في استورياس، وبيدرو غرسيا على الشعب المغربي برمته بتقديمه وكأنه الذراع المسلحة للرجعية .

أدى الانتصار الشعبي في فبراير الى قيام مظاهرة كبرى يوم 20 فبراير، وخلالها تم ترديد كل الشعارات والاناشيد الثورية باستثناء الدعاية المعادية للاستعمار.

وفي مارس عينت حكومة الجبهة الشعبية خوان موليس مندوبا ساميا وقد سبق له أن شغل هذا المنصب. إن هدفه الرئيسي — حسب ما صرح به للصحافة — هو القضاء على اللجنة الوطنية المغربية، وأن «القوة بالاضافة الى العنف» هو الشعار الذي يجب اتباعه في السياسة الأهلية لشمال افريقيا، ثم إن التجربة علمته أن كل تهاون في هذا الاتجاه لن يؤدي الا الى استفحال مسألة المحرضين الوطنيين. ولاثبات اتفاقها نظمت له الاحزاب العمالية استقبالا كبيرا بتطوان في 24 مارس. وجاب أكثر من خمسة آلاف عامل شارع تطوان هاتفين بحياة خوان موليس. وبمناسبة استلامه لمهامه دعت حكومة الجبهة الشعبية مراسلي الصحافة الأجنبية — نيويورك تايمز، لاستامبا ودمورنين بوست — لزيارة منطقة الحماية للوقوف على «التقدم الذي وصل اليه برنامج التهدئة ولنشر المفاتن الطبيعية للمناظر المغربية التي تأسر غرابتها الاجنبي».

وبدأ الربيع في مليلية بتجمع أقيم احتفالا بتوحيد الشبيبتين الاشتراكية والشيوعية. وفي 12 أبريل تحدث، في سينما بريليو، إيميليو كوتييرس ورفئيل مونتويا وخوسي مرتين بنيا ومنويل تريكُو عن الشبيبة الاشتراكية وفرنسيسكو بردال وبيدرو سلسار لسارو عن الشبيبة الشيوعية وكانت الخلاصات المصادق عليها بالاجماع هي :

1) مطالبة الحكومة بتطبيق برنامج الجبهة الشعبية بسرعة أكبر.

2) اطلاق سراح تيلمان وكرلوس برستس ومناضلين آخرين معادين للفاشية.

3) تدمير جذاذيات الاسبانيين الموجودة في مخافر الشرطة.

كانت المطالبة باطلاق سراح تيلمان ضرورية، لكن على بعد بضعة أمتار من المكان الذي كانت تلقى فيه الخطب يوجد وطنيون مغاربة معتقلون وكل الريفيين كانوا مسجلين في قوائم [الشرطة] : إن العفو الذي أصدرته الجبهة الشعبية لم يطل المغرب. فلماذا لم يتم ادراج المعتقلين المغاربة والمسجلين في قوائم الشرطة في النقطتين الثانية والثالثة ؟ ففي الوقت الذي كان فيه المسلم، الذي يريد الانتقال من قبيلة الى أخرى، مطالبا بالادلاء برخصة بوليسية، كانت الاحزاب العمالية تهتم بمصير المعتقلين السياسيين الالمانيين أو البرازيليين ؛ بينما كانت تساهم في الابقاء في السجون على [عناصر] مناهضة للامبريالية بشكل صارم وحازم. وتم تخليد عيد ميلاد لينين يوم 22 أبريل بسينما كُويا بمليلية، وتدخل رفئيل مونتويا وبيدرو سلسار عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وخيسوس لوبيز فريلا عن الاتحاد الجمهوري وريكاردو فيوس عن الحزب النقابي وأوريليوس سوليس عن اليسار الجمهوري، وتجاهلوا أن القائد البلشفي كان يطالب في اطروحاته حول المسألة الاستعمارية ب «نزع قناع كل الاستعماريين».

ونتيجة لذلك كان من الضروري على الحزب الشيوعي ليس فقط القيام بالدعاية في البرلمانات لصالح استقلال الشعوب المستعمرة و «إنما أيضاً أن يوضح باستمرار أن سلطة السوفياتات هي وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة الوطنية». وذلك هو مصدر واجب الاحزاب الشيوعية في تقديم مساعداتها للحركات الوطنية. ويُشير [لينين] أنه بدون هذا الشرط الأخير لن يكون النضال المعادي للاستعمار الا شعاراً كاذباً. ان تبني الاممية قولاً، وتعويضها بنزعة وطنية برجوازية صغيرة في كل الدعاية والممارسة العملية، حالة جد منتشرة ليس فقط بين أحزاب الاممية الثانية، وانما كذلك في صفوف الاحزاب التي تسمي نفسها أحزابا شيوعية. ما معنى الاحتفال

بذكرى ميلاد لينين في مستعمرة مع خرق مبادئه ؟ إن شيئا أكثر من جسده بقي محنَّطا في ضريح الساحة الحمراء.

في الايام التالية، 23 و 24 أبريل، عقدت تجمعات جديدة في سينما الحمراء و الاسبانيول وتدخل خوسي مرتين بنيا عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وأنخيل روسييو عن الحزب الشيوعي والفونسو ساينس عن اليسار الاشتراكي ومنويل تريكُو عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وأنطونيوديس عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وخوسي مورينو عن الحزب النقابي وتحدثوا عما هو إلاهي وما هو إنساني مع الاستثناء اللازم [عدم ذكر المغرب].

وعشية فاتح ماي جمع احتفال آخر، بدار الشعب، المتعاطفين مع الجبهة الشعبية، وبعد تدخل ريكاردو كنتون عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وبيدرو نفارو عن الحزب الشيوعي وخوسي مويا عن الحزب النقابي وديبكُو خئين عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وأنطونيو ديس عن الاتحاد العام للشغالين، تمت المصادقة على عريضة تتضمن 16 مطلباً لتسليمها الى مندوبية الحكومة بعد التظاهرة في اليوم التالي. وسواء في الاحتفال أو في المظاهرة أو في عريضة ال 16 مطلبا ؛ الموقعة من طرف أ.غوميس وديبكُو خئين عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، وج.خيمينس، وخ.مويا عن الحزب النقابي، وروسييو إي كتاليود عن الحزب الشيوعي، وخ.ريفا، وأ.ديس عن الاتحاد العام للشغالين، وريكاردو كنتون عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة ؛ لا توجد أدنى إشارة للوطنيين المغاربة.

وفي منتصف شهر ماي، رفعت الجماعة الوطنية الجزائرية، نجم شمال إفريقيا، المطالب التالية للجبهة الشعبية الفرنسية :

1) الاصلاحات المستعجلة :

أ – حرية الصحافة والتجمع والتنظيم ؛

ب – تعويض المندوبيات في الجزائر ببرلمان وطني منتخب بالاقتراع العام ؛

ج – قيام الجزائريين بجميع مهام الدولة في الجزائر ؛

د – التعليم الاجباري للغة العربية ؛

ه – تطبيق القوانين الاجتماعية والنقابية بالنسبة الى العمال المغاربيين.

2) جلاء قوات الاحتلال.

3) الاستقلال التام للجزائر وتأميم كل الثروة الاقتصادية ونزع ملكية كل المعمرين المغتصبين.

لم يقبل الحزب الشيوعي الفرنسي هذه الطروحات، وضغط على حكومة ليون بلوم لتصدر قرارا تُحَلُّ بموجبه نجم شمال افريقيا تطبيقا للقوانين الخاصة التي تمنع [تكوين] العصب الفاشية. ان مظاهرات التضامن مع المنظمة الجزائرية المذكورة والتي قادها الوطنيون المغاربة، قد تم تشتيتها بالعنف من طرف البوليس.

ونظم الطلبة المناهضون للفاشية في مليلية تجمعا بسينما كويا، في آخر يوم من شهر ماي، للتنديد باحتلال ايطاليا للحبشة. وصودق على بيان للتضامن مع الوطنيين الحبشيين، وتم التنديد بالاستعمار الايطالي بشكل حازم بما فيه الكفاية. كل ذلك مع تناسي أنهم يتحدثون فوق أرض يحتلها الاستعمار الاسباني.

وذكَّرت حكومة الجبهة الشعبية ؛ في «لاكَسيتا دي أفريكا»، الجريدة الرسمية للمندوب السامي، ليوم 3 يونيو 1936 ؛ أن حق الاضراب غير معترف به في المغرب : «نعتبر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المغرب الاسباني لا تسمح بعد، بل بعكس ذلك، الى افساح المجال ليُسن في تشريع الحماية قانون متنازع عليه وخطير الى هذا الحد مثل الاضراب. إن هذا الأخير يُشكل خطرا حقيقيا على السلم والامن العام في المنطقة». ولذلك، يُحذر من أن الاضراب، في جانبه القانوني، يشكل حالة تمرد صريح ما دام غير مقنن. وبعد أربعة أيام، نظم الحزب الشيوعي تجمعاً دعائيا عموميا ولم يسجل الخطباء إسبابيل مونتويا وأنخيل رودريكَيز وفرنسيسكو برادال وبيدو نفارو وأنخيل روسيو الكاتب العام

للتنظيم المليلي حتى احتجاجهم على ذلك [المنع]. وفي 10 يونيو شهدت طنجة وتطوان مظاهرات وطنية هامة رددت فيها هتافات ولافتات. وقد نقلت صداها حتى التايمز اللندية. وبالرغم من الزغاريد الصاخبة للمغاربة فلم يرها ولم يسمعها الحاضرون في المؤتمر الاقليمي للحزب الشيوعي الذي افتتح اشغاله في نفس التاريخ تحت رئاسة إسابيل مونتويا. وفي هذا المؤتمر تم تحليل الاعمال التي أنجزت منذ سنة 1932. وتدخلت كارمين غوميس وتدخل في العروض كناليخو ولويس مورينت ومدينا بياسكلارلس وإسبيخو وراموس ومرتينس وأليفيا ومسارو وآخرون. وانتخب راموس وروسيو كمندوبين للمؤتمر الخامس المقبل ؛ أما مندوب اللجنة المركزية ونائب مدينة بداخوس مرتينس كنتون فقد التزم أيضا الصمت المعتاد ليس فقط حول الوطنيين بل حول البروليتاريا العربية كذلك.

وتكرر هذا الصمت في التجمع الختامي بسينما تْكويا يوم 21 يونيو بمشاركة بيدرو نفارو وإسابيل مونتويا وبرادال ومرتينس كنتون وروسيو ؛ وفي المحاضرة التي القاها مندوب اللجنة المركزية في نفس اليوم بنادي «الأتينيو للتعميم الاجتماعي» حول «النقابات والدولة»، وفي اليوم التالي 22 يونيو بكْراج مونومينتال تكريما لبابلو إكْليسياس حيث كان بيدر سلسار والنائب عن بداخوس هما المدعوان الرئيسيان.

وجرت في الأسبوع من 6 الى 12 يوليوز، المناورات نصف السنوية المواتية. ففي السهل الأصفر في هضبة كتامة تمركز 20.000 جندي مع قادتهم وضباطهم لمدة سبعة أيام تم خلالها وضع اللمسات الأخيرة لخطة التمرد الفاشي بالمغرب. وأصدر المقدم يكْوي تعليماته الأخيرة لسيكي وسولنس اللذين سيتحركان في مليلية ولسانيس دي بُورُوواكاَ في تطوان وموخيكا في العرائش. وفي آن واحد مع هذه التحضيرات العسكرية التي كانت أنذاك معروفة لدى العموم، نظم الحزب الشيوعي أربعة تجمعات أيام 1 و 3 ، 6 ، 11 يوليوز بنفس العقلية الرادعة تجاه الوطنية المغربية. وعلى بعد خمسة أيام من التمرد الفرانكاوي وُوصلت المصادقة بالاجماع على خطب تشهيرية ضد الاستعمار الايطالي وكأن الممتلكات الاستعمارية

الفرنسية أو الاسبانية غير موجودة. وحتى أمام الخطر الفاشي فإن قادة الحزب الشيوعي نبهوا جنرال المدينة، روميرالس، أنهم لن يمدوا يداً للشعب المغربي.

إن دفاعهم عن استعمارية الجبهة الشعبية جعلهم عزلا ومعزولين أيام 17 و 18 يوليوز. وتلقى السكان المغاربة [نبأ] التمرد بلامبالاة تامة ما دام الأمر يتعلق بصراعات بين المستغلين. ولم يجد أي مناضل ثوري مساعدة من طرف الريفيين.

إن التفرقة الممارسة بشكل منهجي الى ذلك الحد بين الطبقة العاملة [الاسبانية] والشعب المغربي بدأت تعطي ثمارها.

إن الشكايات المختلفة بالاضافة الى برقية من مدريد أدت في النهاية، يوم 17 يوليوز، الى ترخيص الجنرال روميرالس بتفتيش مقر اللجنة الجغرافية مركز الفاشيين. وذهبت الشرطة للقيام بهذا التفتيش مما أدى الى التعجيل بتنفيذ مخططات الفاشيين. وأمام تخوفهم من أن يكشف سرهم طلبوا اللفيف الاجنبي لمساعدتهم، واعتقل هذا الأخير حرس الاقتحام. كانت الساعة تشير الى الخامسة مساءا، وبدأ التمرد الفاشي الذي سيُسيطر على مجموع التراب المغربي في أقل من 24 ساعة. وإن المقاومة الضعيفة التي واجههم بها العمال والفلاحون المجردون من السلاح في سبتة ومليلية وتطوان والعرائش أُخمدت بسرعة،ونفس الشيء بالنسبة الى البؤر العسكرية في قاعدة الطائرات المائية في طلعيون ومطار سانية الرمل. وفي الساعة التاسعة من ليلة 17 [يوليوز] تم احتلال مليلية بشكل شامل.

وعلى الساعة الحادية عشرة ليلا سقطت سبتة، وفي الساعة الثانية صباحاً سقطت تطوان. وأضاء مطلع الشمس الجهود الأخيرة لمجموعة من الضباط الجمهوريين والعماليين الذين تحصنوا في مبنى البريد والتلغراف بالعرائش. وفي نفس يوم 17 بعث العقيد بيكْبيدر برقية الى المندوبين الحكوميين لمناطق إيفني والصحراء يعطيهم فيها أوامر صارمة ليعلنوا حالة الحرب دون أن يحتمل فرضية أنهم لن ينضموا الى التمرد. وامتثل مندوب الصحراء بينما رفض مندوب إيفني الامتثال، غير أنه لما أدرك أن سلك

الضباط موال للفاشيين التحق بمنطقة الحماية الفرنسية.

بينما كان الشعب الاسباني يقوم باحباط-الانقلاب العسكري في شبه الجزيرة، سيطر الفاشيون خلال جولة عسكرية على المستعمرات. وأصبحت بين أيديهم موانىء ومطارات عسكرية ونخبة من الجيش و «لحم للمدافع» (جنود) وحديد الخ... وذلك لأن عماء الجمهورية والجبهة الشعبية لم يرغب في حل ديموقراطي لما وصفه أسنيا فيما بعد في مذكراته «بنقطة الضعف الوحيدة للجمهورية».

عندما بدأت الحرب الأهلية التزم القادة الوطنيون المغاربة بسياسة الحياد ؛ وباستثناء عبد القادرامحروشن،فإن القواد لم يكونوا لصالح ولاضد [التمرد]،بل أفضل من ذلك اتخذوا موقفا مواليا للحكومة بعد ما تأكدوا من فشل التمرد ولم يكن ذلك بدافع التعاطف مع الجبهة الشعبية. إن احتجاجات الخليفة في 19 يوليوز، ونشر كتلة العمل الوطني لنص البرقية (التي بعث بها بيروتون المقيم العام [المعين من طرف] الجبهة الشعبية الفرنسية الى مدير بنك الدولة بتطوان، بعد الانقلاب الفاشي مباشرة، والتي يرخص له فيها بتسليم 500.000 فرنك للكتائب الاسبانية)بالاضافة الى مظاهرة 18 يوليوز بتطوان والتي كانت على وشك اجهاض التمرد في المهد ؛ كل هذه الاحداث أدت الى اعتقال مغاربة بارزين والى وضع قادة الحركة الوطنية تحت الاقامة الاجبارية في منازلهم. وكان لرد الفعل الوطني أهمية خاصة في عاصمة الحماية بعد قصفها من طرف الطيران الجمهوري. ويكتب اخباري فاشي أن «أن عددا كبيرا من المجموعات الأهلية التي أتت من الحي العربي عبر طرق التجارة تجمعت قبالة بناية المندوبية السامية. كانت المغربيات تصحن وكأنهن ممسوسات بصرع وكان رجالهن يضيفون الى هتافاتهم ضد اسبانيا تهديدهم بهراواتهم وعصيهم المرفوعة. وعلى شكل خميرة هاهم أنصار عبد الخالق الطريس الذين لا يقهرون. إنه الظرف [المناسب] الآن أو أبدا ليكون المغرب للمغاربة، وتداولت الألسن الشعار، وأطلقت الجيوش الاسبانية النار مخلفة عدداً من القتلى في صفوف العرب، واحتد التوتر».

إن تدخل الصدر الأعظم وحده، سيدي أحمد الغانمية، ممثل السادة الاقطاعيين، هو الذي حقق احتواء الجماهير المستعدة للهجوم. ويؤكد لويس ڤاليسونكا في «خفير الغرب» أنه لولا الصدر الأعظم «لوقعت في ذلك اليوم كارثة كبرى كان من شأنها أن تُحبط كل ذلك». ومع مرور الأيام ودون إبادة التمرد، بدأ عدد من القواد ينصتون لوعود المتمردين وبدأت التجنيدات الأولى للشبان المغاربة الذين سيكونون، مع الوحدات النظامية المرتزقة التي كانت موجودة، أول الوحدات التي تدخلت في الحرب الأهلية الاسبانية. وبالرغم من ذلك فإلى حدود عيد ميلاد المسيح لسنة 1936 لم يحدث أي تجنيد اجباري كبير في مجموع منطقة الحماية؛ ما الذي جعل 14% من السكان المغاربة يحاربون الى جانب الفاشية في اسبانيا في السنة التالية ؟ ماذا حدث بين يوليوز ودجنبر ؟ لماذا تحولت المشاركة المغربية من أقلية الى أغلبية ؟ لماذا اختفت الاحتجاجات الريفية، وبعضها قُمع بالرصاص مثل احتجاج القائد بني حماد، بل تحولت الى مدح ؟ لماذا انتهت الحركة الوطنية الى الالتحاق بالقائدين العميلين عبد القادر وأمحروشن اللذين ساندا التمرد منذ الوهلة الأولى باعتبار أن المغرب عرف في العشرينات فترة من عدم الاستقرار والفوضى، مما دفع الجيش الاسباني ووحدات أهلية الى اعادة النظام مجدداً ؛ وفي 1936 سارت شرذمة من الاسبانيين على خطى عبد الكريم وبالتالي كان على الفئة السليمة من المغاربة أن تساعد الاسبانيين الصالحين تعويضاً لهم !

عندما أدركت كتلة العمل الوطني أن الحرب الأهلية الاسبانية سوف تطول، قررت استغلال الظرف لصالحها ؛ ولذلك بدأت تجس نبض الطرفين. وكانت نتائج أول مسعى، قامت به الكتلة، لدى أحد الجنرالات المتمردين إيجابية بما فيه الكفاية،حيث أن المتمردين أوضحوا أنه ليست لهم نوايا استعمارية. وقال الجنرال، لقد عرفت إسبانيا كيف تعطي للعالم عدداً من الشعوب كلها موحدة في الرابطة الروحية، وأكد الجنرال أن اسبانيا ستقوم مرة أخرى بدورها التاريخي ببعث الحياة الكونية في شعب كان، مثل الشعب المسلم، مهداً لحضارة مزدهرة. وفي نفس الوقت قامت

كتلة العمل الوطني باتصال مع وفد من الجمهوريين الاسبان في جنيف، وفي المدينة السويسرية وصلوا الى اتفاق مع شكيب أرسلان تُوفد بموجبه لجنة عربية الى مدريد وبرشلونة للاجتماع بقادة الجبهة الشعبية.

لكن قبل وصول اللجنة بنصف شهر، وفي الوقت الذي لم يكن التدخل المغربي قد اكتسب الثقل الذي سيصل اليه، كانت دعاية الجبهة الشعبية تضع في نفس السلة كل المغاربة دون أن تُقيم أيَّ نوع من التمييز. وبصيغ عنصرية كانت تميل الى تعميق اكبر للهوة بين الشعبين. ويشكل بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، الصادر في 18 غشت 1936، دليلاً صالحا [لتلك الدعاية العنصرية] ويمكننا أن نقرأ فيه فقرات مجحفة الى هذا الحد مثل : «عار على العاقين العاجزين عن القتال بنُبل،لأن الخيانة جبن،وعار على الذين فتحوا أبواب اسبانيا لأشرس اعدائها ! إن رفات الاسقف دون أوباس والكونت دون جوليان قد اهتزت ابتهاجا : لم ينقرض الخونة من سلالتهما. وإرضاءاً لرغبات حقيرة في الانتقام الشخصي فتحوا أبواب إسبانيا للمسلم الذي يطمح في امتلاك بساتيننا الخصبة، وجبالنا الغنية، وأرضنا التي لا مثيل لها،ويرغب في الاستمتاع بجمال نسائنا.

«بعد عدة قرون تتكرر خيانتهم : كهنة وارستقراطيون وجنرالات أنذال وابناء أسياد فاشيون يُخرِجُون من قعر القبائل الأكثر وحشية في الريف الرجَال ذوي الغرائز الأكثر حيوانية، ويستقدمونهم للقتال في اسبانيا ويعدونهم بكل أنواع الغنائم : انتهاكات واغتيالات وسرقات، يُسمح لهم بكل هذا.

«إن الذين يسمون أنفسهم وطنيين، يصفقون لتهديم آثارنا الفنية العجيبة والمحسودة في العالم،والتي تشكل مفخرة لاسبانيا، ويضحكون بشكل حيواني عندما يرون نساء المدن والقرويات الجميلات تُسلم للغرائز الحيوانية ولشبق قطيع أبناء الاسياد السكارى والمرتزقة المغاربة».

وبعد ذلك بأيام،وجه سلطان المغرب الى المقيم العام لفرنسا بالمغرب رسالة يقول فيها : «نرى بأسى الصراعات التي تُمزق بلدا صديقاً [...]

بالاضافة الى تأثرنا لآلام رعايانا، ونأسف بشكل عميق أن بعضهم يمكن تعبئتهم لخوض حرب دون هوادة،ليس دعما للحكومة التي تربطنا بها علاقة، ضد تدخل أجنبي، وإنما على عكس ذلك من أجل دعم مشروع أبنائها الذين يطمحون الى اسقاطها».

وفي نفس التاريخ قدم الوفد الوطني بمدريد المطالب التالية :

1) أن تعلن اسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عن اسبانيا وفرنسا ؛

2) أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال وأن تقدما المغرب الحر كعضو لعصبة الأمم ؛

3) أن تعقد اسبانيا مع الخليفة معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم علاقات الصداقة بين البلدين ؛

4) أن تسلم الجمهورية الاسبانية [للمغرب] الاسلحة والعتاد الحربي الضروري ؛

5) أن تغض فرنسا الطرف عن الحركة العسكرية المغربية داخل المنطقة الفرنسية ؛

6) أن تمنح فرنسا الحريات العامة في منطقتها.

بتحقيق هذه الشروط كان المغاربة على استعداد للكفاح ضد جيش فرانكو في قاعدته العسكرية بالذات أيْ منطقة الحماية.

وأجابت حكومة الجبهة الشعبية شفويا بأنها لا تستطيع الاعلان عن الاستقلال في الظروف الراهنة، وطلبت من كتلة العمل الوطني قبول مبلغ 40 مليون بسيطة من أجل الدعاية لصالح الجبهة الشعبية بالمغرب. واحتج الوفد على هذا العرض الذي لا يُعقل،وانسحب ممتعضا من قاعة الاجتماع. وفي برشلونة تم استقبالهم وكأن الأمر يتعلق بسفراء رسميين. وعقد الوفد المغربي مع القادة الكطالنيين مباحثات تمخضت عن اتفاق بين كتلة العمل الوطني وكل الاحزاب الكتالنية،يضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل على قدم المساواة بين اسبانيا والمغرب. والتزم ممثلو كطالونيا في مدريد بالدفاع عن الاتفاق أمام حكومة لرڭو كبليرو. غير أن كل ذلك بقي

حبراً على ورق، ولم يمارس أحد الضغط الكافي، ودخل ذلك في طي النسيان.

هناك مؤلف تاريخي اسباني واحد فقط يُشير الى هذه الزيارات، وهو «الحرب والثورة في اسبانيا» الذي يحاول أن يلقي على عاتق الاشتراكيين بكل مسؤولية فشل مهمة هذا الوفد ؛ غير أن ذلك غير منصف. فقد كان للشيوعيين نفس الذنب ولربما أكثر في كون المغاربة عادوا الى بلادهم خاويي الوفاض. كان لهم وزيران في الحكومة، أُوريبي في الفلاحة وهيرنانديس في التعليم العمومي، ولم يناضلوا لنُصرة المطالب الوطنية إن مؤلفي الكتاب الذي ذكرنا يحاولون تفادي المشكل مؤكدين أن وزراء الحزب الشيوعي لم يتم اخبارهم بالسفر، في الوقت الذي يقولون قبل ذلك بخمسين سطراً أن قائد الحزب الاشتراكي الكطلاني الموحد رفئيل فيديلا لم يتصل بالوفد شخصيا فقط، بل سافر الى مدريد مع اللجنة الكطلانية التي كانت ستقوم بالمساعي الضرورية للمطالب المغربية. هل كان الحزب الشيوعي يُسيَّر بشكل يسيِّىء الى هذا الحد. حيث كان التنظيم في مدريد يجهل ما يجري في برشلونة ؟ هل كان كل قائد يعمل لحسابه الخاص ؟ أم لم يُخبر رفئيل فيديلا أيضاً رفاقه في القيادة بمدريد ؟ ما هو تفسير مثل هذا التناقض ؟ حقاً يبدو أن الأمر يتعلق بطمس مشكل خطير. وفي كل الاحوال، ليس ذلك الادعاء إلا واحدا من الاخطاء الكثيرة التي يتضمنها ذلك العمل، على الأقل في الفصل المخصص للمسألة المغربية.

ويؤكد الكتاب، أن الحزب الشيوعي بذل مجهودات مستمرة لحمل حكومة الجبهة الشعبية على تبني سياسة تدعم حرية المغرب، دون توضيح مضمون هذه المجهودات، ودون الاشارة الى أن المغاربة كانوا يريدون الاستقلال. وفيما بعد يسجل الكتاب نقطة غير مشرفة بما فيه الكفاية، ان صح التعبير، لصالح الحزب الشيوعي، ويتعلق الأمر بخطاب لرگو كبليرو أمام الكورطيس في فاتح دجنبر 1936. وبالرغم من أنهم لا يشيرون الى التباس وغموض وعدم وضوح هذا التدخل، فإنهم يقدمونه كنتيجة للضغط الشيوعي على الحكومة. لقد كان هذا الضغط ضعيفاً لأن الفقرة

التي خصصها رئيس الحكومة للمغرب كانت واضحة ومقتضبة واستعمارية صراحة: ماالذي يبدو غامضاً لمؤلفي «الحرب والثورة في إسبانيا» ؟

«إن حكومة الجمهورية تعرف كيف تميز جيدا بين الجنود المرتزقة؛ المجندين في الاراضي المغربية ضدا على ارادة السلطان ذاتها (— والأُخرَى من ذلك في المنطقة الفرنسية نفسها —) والذين يشكل تجنيدهم واستعماهم أحد الافعال التي أثارت استنكار «العالم المتحضر» ؛ وبين الجزء الآخر من المغرب الذي تحافظ له حكومة الجمهورية على كل الواجبات التي تفرضها التزاماتها في الحماية !

«ويجب أن نقف على الوعود الخبيثة التي يقدمها الجنرالات المتمردون بعدما خدعوا مغاربتهم المرتزقة لما دفعوا لهم — كما رأينا ذلك مع السجناء — أوراقا مالية نمساوية وألمانية تعود الى فترة التضخم ولا تساوي كلها ريالاً اسبانيا. وفي حالة انتصارهم سيكونون أول من يفرض على المغاربة نفس معاملة الابادة والوحشية التي تُستعمل من طرفهم ضد الاسبانيين أنفسهم، ويتناسون الالتزامات الدولية.

«ويمكننا أن نؤكد للشعب المغربي أن حكومة الجمهورية لن تدخر جهداً لاعطائه اكبر الامكانيات من أجل تنمية شخصيته الخاصة وحريته ورفاهيته وتقدمه. وفي هذا الاتجاه، فإن حكومة الجمهورية لن تتردد امام احتمال مراجعة القانون الذي يحكم المنطقة إذا اعتبرت ذلك مناسباً. ومن جهة أخرى إن التصريح بأننا لا ننسى التزاماتنا الدولية يسمح لنا بأن نذكر بلداناً أخرى بالتزاماتها تجاهنا، بما أن التعامل بالمثل في الحقوق والواجبات هو القاعدة التي ترتكز عليها الحياة الدولية».

وعرض خوسي دياس، في نفس دورة الكورطيس، يتناقض أيضاً مع هدف مؤلفي «الحرب والثورة في إسبانيا» الرامي الى تقديم الحزب الشيوعي وكأنه القوة الوحيدة المعادية للاستعمار. إن نص [تدخل] الكاتب العام لا يطرح ضرورة منح الاستقلال للمغرب وإنما «توسيع النظام الديموقراطي

ليشمل الشعوب المستعمرة، مثل المغرب، التي هي اليوم ضحية خدع وخيانات فرانكو واتباعه الذين يفرضون عليها قتالنا بالرعب».

وبعد ذلك بنصف شهر، في 18 دجنبر، نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بيانا بعنوان «الشروط الثانية للانتصار في الحرب» ؛ وبعد أن أكدت في بدايته «أن الشعب الاسباني لا يقاتل الملكيين والمغاربة واللصوص واللفيف الأجنبي فقط» طرحت مرة أخرى شعار «الاستعمار الديموقراطي»، «علينا أن نجعل الشعب المغربي يدرك أن فرانكو قائد لمالكي العبيد يسير بالشعب المغربي بالخداع الى العبودية والى الموت، في حين أن انتصار الجمهورية الشعبية الاسبانية سيعني بالنسبة الى الشعب المغربي انتزاع حرياته الديموقراطية والخبز والأرض لابنائه».

وبموازاة هذه الطروحات، واصلت دعاية فظة، عنصرية وشوفينية، تجريح المغاربة، منادية السكان لمكافحة غزو عربي جديد. ولئن كان ذلك مفهوماً من الناحية العاطفية نظراً لطابع الحرب وللأهمية الكيفية والكمية للوحدات الريفية، فإنه غير صحيح سياسياً من وجهة نظر ثورية : «مسلمون متوحشون سكارى شهوانيتهم تتحول الى هتك فظيع لفتياتنا ونسائنا في القرى التي داسها الحافر الفاشي [...] مغاربة جيء بهم من الدواوير المغربية ومن القرى الأقل تمدناً ومن الأراضي الصخرية الريفية»، هذا ما كانت تقوله دلوريس إيباروري بالضبط في الوقت الذي كان فيه بعض المغاربة يساعدون مجموعة من المعتقلين السياسيين الكناريين، المبعدين في معتقل بالصحراء قرب فيلا سيسنروس (الداخلة) على قتل الحراس والضباط الفاشيين والهروب الى دكار مع طاقم باخرة للصيد. وبهذا الصدد، من الغريب ملاحظة السهولة التي يتم بها الصاق عبارة البربر بالمجموعات البشرية التي لا صلة لها بالمجموعة البشرية التي ننتمي اليها. ومع ذلك لو قامت الشعوب والاشخاص أيضاً بامتحان موضوعي ومتواضع للضمير كما يُوصي بذلك علاج ماركسي سليم، فإن الذكريات التي تختزنها ذاكرة شخص واحد، من أي زمان ومهما كان البلد الذي ينتمي إليه، ستكون كافية لهدم اسطورة الحضارة أو الهمجية المرتبطة بهذا الشعب أو ذاك.

كان موقف حكومة لرڭو كبلييرو، كلها وبدون استثناء، محدداً بتصور الجبهة الشعبية نفسها وبضغوطات الامبريالية الانجليزية – الفرنسية وبمصالح الاتحاد السوفياتي. إن كونها تقدم نفسها كحكومة غير جمهورية، حكومة نظام، ديموقراطية برجوازية جعلها مجبرة على الالتزام بالمعاهدات الامبريالية التي قضت على استقلال المغرب، وكان عليها أن تكون استعمارية أكثر من الاستعماريين. ولذلك شهر لرڭو كبلييرو بفرانكو في الكورطيس قائلا إن فرانكو يخرق الاتفاقيات الدولية عندما يُعطي الحرية للمغاربة. وبالرغم من أن الدول الامبريالية خرقت معاهدة الجزيرة الخضراء عندما طردت الاسطول الجمهوري من طنجة مستندة الى الحياد الذي يخوله القانون للمدينة المذكورة، في حين أن ما ينص عليه قانون طنجة هو الحياد في الصراعات الدولية بين دول مختلفة،وهو حياد لا يمكن تطبيقه على أية حال على حالة مجموعة من العسكريين المتمردين ضد الحكومة الشرعية لبلادهم. وتابع القادة الجمهوريون سياستهم القاضية بعدم ازعاج الحكومتين الانجليزية والفرنسية. وكانت لندن وباريس من جهتهما تضغطان باستمرار لكي لا تُغير اسبانيا التقسيم الاستعماري، إن اعلان استقلال المغرب كان سيهز العالم الاستعماري الانجليزي – الفرنسي الشاسع.وخلال الاجتماعات مع الوفد الوطني[المغربي]،كان سفير الجبهة الشعبية الفرنسية بمدريد قد أخبر لرڭو كبلييرو أن قبول المطالب المغربية «يشكل حماقة في رأيه».

وذهب وفد آخر من المغرب الى باريس اقترح اعطاء بعض الحقوق الوطنية [للمغاربة]،مقابل تمردهم في الريف في مؤخرة فرانكو،إلا أنه تلقى رفضاً قاطعاً. وأخيراً لم يكن يهم الحكومة السوفياتية، المنهمكة في الاستراتيجية المعادية للهتليرية، دك مواقع الامبريالية الفرنسية الانجليزية. إن الدفاع عن الديموقراطية–وقد سُحب نعتها بالبرجوازية بشكل محتشم – قد غدا المهمة العليا لسياستها. يجب عدم «افزاع» باريس ولندن بمطالب راديكالية بشكل غير مناسب مثل المطالب المعادية للاستعمار، واسدل ستار من الصمت على القهر الوطني،لأن ذلك يتوافق مع مصالح أول دولة اشتراكية.

وكانت حكومة مدريد تتعرض لضغط مضاعف لأن ستالين كان يملك، عدا القنوات الديبلوماسية العادية، وسيلة أخرى هي الحزب الشيوعي (كان محك مصداقية الشيوعي هو موقفه من الاتحاد السوفياتي)

الذي يُحاصر من خلاله دعاية الحزب العمالي للوحدة الماركسية وهو الحزب العمالي الوحيد الذي حافظ على موقف ثوري واضح فيما يخص المغرب، حسب رأي بعض المؤرخين. ومن هنا يأتي في خضم مناقشة الاقتراح الوطني المغربي شتمبر - دجنبر 1936، تجاهلهم الموضوع في النصائح التي قدموها للركُو كبلييرو في الرسالة الموقعة من طرف ستالين وملوتوف وفروشيلوف بتاريخ 21 دجنبر والتي تقول «الى الرفيق كبلييرو، إن ممثلنا فوق العادة الرفيق روز بنرك قد بلغنا عواطفكم الأخوية واخبرنا أيضاً عن شعوركم بأن يقينكم بالنصر هو مبعث شجاعتكم الثابتة. واسمحوا لنا أن نُعبر لكم عن تشكراتنا الأخوية عن العواطف التي عبرتم عنها وأن نخبركم بأننا نشاطركم ثقتكم في انتصار الشعب الاسباني.

«كنا وما زلنا نعتبر أنه من واجبنا، في حدود امكانياتنا، تقديم يد المساعدة للحكومة الاسبانيةالتي تتصدر نضال كل العمال وكل الديموقراطية الاسبانية ضد البطانة العسكرية الفاشية المتضامنة مع القوى الفاشية الدولية.

«إن الثورة الاسبانية تشق لنفسها سبلاً تختلف في عدة جوانب عن الطريق الذي قطعته روسيا. وذلك مُحدد باختلاف المنطلقات على الصعيد الاجتماعي والتاريخي والجغرافي، ومستلزمات الوضع الدولي المختلفة عن تلك التي وجدتها الثورة الروسية أمامها. ومن الممكن جدا أن يصير الطريق البرلماني وسيلة للتطور الثوري أكثر فعالية في إسبانيا مما كان عليه في روسيا.

«ومع ذلك نعتقد أن تجربتنا، وخصوصا تجربة حربنا الأهلية، إذا ما طبقت بشكل مناسب للظروف الخاصة للنضال الثوري الاسباني، يمُكن أن تكون لها قيمة معينة بالنسبة الى اسبانيا. انطلاقا من ذلك واعتبارا لطلباتكم الملحة التي بلغها لنا الرفيق روز نبرك في الوقت المناسب، نوافق على وضع مجموعة من الاختصاصيين العسكريين رهن إشارتكم، وقد اصدرنا لهم التعليمات لينصحوا في الميدان العسكري اولائك الضباط الذين يجب أن يوجهوا من طرفكم لمساعدتهم.

«وقد تم تحذيرهم بشكل قاطع بأن لا يغيب عن بالهم (مع وعي

التضامن الذي يتشبع به اليوم الشعب الأسباني وشعوب الاتحاد السوفياتي) أن الاختصاصي السوفياتي نظراً لكونه أجنبيا في اسبانيا لا يمكنه أن يكون مفيدا حقا الا شريطة الالتزام بصرامة بوظيفه المستشار والمستشار فقط.

«ونعتقد بالضبط أنكم تستعملون رفاقنا العسكريين بهذا الشكل.

«نلتمس منكم، باسم الصداقة، أن تبينوا لنا الى أي حد يعرف رفاقنا العسكريون القيام بالمهمة التي تسندونها اليهم، باعتبار أنه لن يكون من المناسب أن يستمروا في إسبانيا الا اذا اعتبرتم عملهم ايجابياً.

«ونلتمس منكم أيضاً اطلاعنا مباشرة ودون تحفظ على رأيكم في الرفيق روز نبرك : هل يرضي الحكومة الاسبانية أم من الافضل تعويضه بممثل آخر ؟

«ونعرض عليكم أربع نصائح ودية :

1 - من المناسب الاهتمام بالفلاحين الذين لهم ثقل كبير في بلد زراعي مثل اسبانيا. ومن المرغوب فيه اصدار قرارات ذات صيغة فلاحية وضريبية ترضي مصالح الفلاحين. ومن المناسب أيضا جلب الفلاحين الى الجيش وتكوين مجموعات من الغوار يلتحق بها الفلاحون في مؤخرة الجيوش الفاشية. إن القرارات لصالح الفلاحين يمكنها أن تسهل هذه المسألة.

2 - ينبغي جلب البرجوازية الحضرية الصغيرة والمتوسطة الى جانب الحكومة، أو، في كل الاحوال، اعطاؤها امكانية اتخاذ موقف محايد لصالح الحكومة، وذلك بحمايتها ضد محاولات المصادرة وبضمان حرية التجارة أكثر ما يمكن. وفي الحالة المعاكسة فإن هذه القطاعات ستتبع الفاشيين.

3 - «لا يجب استبعاد قادة الأحزاب الجمهورية، بل على العكس، يجب اجتذابهم وتقريبهم واشراكهم في المجهود المشترك للحكومة. ومن الضروري على الخصوص ضمان مساندة الحكومة من طرف أزانيا وجماعته والقيام بكل ما يمكن لمساعدتهم على تجميد ترددداتهم. وذلك ضروري أيضا لمنع اعداء اسبانيا من أن يروا فيها جمهورية شيوعية والحؤول هكذا دون

تدخلهم الصريح الذي يشكل خطرا بالغا بالنسبة الى اسبانيا الجمهورية.

4 – يمكن ايجاد المناسبة للتصريح للصحافة بأن حكومة اسبانيا لن تسمح بأن يتطاول أحد على الملكية والمصالح المشروعة للاجانب في اسبانيا ولرعايا الدول التي لا تساند المتمردين.

تحية أخوية»

من المفيد ابراز كيف يتناسى ستالين في النقطة الاولى الدور الذي قد يلعبه استقلال المغرب في القاعدة الرئيسية لمؤخرة فرانكو، عندما يُشير الى الدور الذي يمكن للقرارات الزراعية أن تلعبه في تنظيم وحدات الغوار. وليس ذلك نتيجة انعدام رؤية [واضحة] بل على عكس ذلك.

إن سفر الوفد المغربي قد أفزع فرانكو بما فيه الكفاية، حيث لم يكن من قبيل السياسة الخيالية تصور الكارثة التي كان قد يفرضها عليه تحالف رجال الجبهة الشعبية مع الوطنيين، ولذلك كلف المندوب السامي بيگبيدير بربط الاتصال بهم وبالتعبير لهم عن كل الوعود التي يريدون سماعها مع القيام في نفس الوقت بنهج سياسة واسعة للاصلاحات الليبرالية في المنطقة. لقد أدرك فرانكو، منذ اللحظة الأولى، الأهمية القصوى التي يكتسيها بالنسبة اليه اجتذاب المغاربة كحلفاء. إن لحم المدافع (الجنود)، وأمن المؤخرة يستحقان حقاً وعدا بالاستقلال، وببرنامج من النوع الاصلاحي كان بإمكانه توجيه الحركة الوطنية والاستفادة منها لبلوغ أهدافه. وكان فرانكو يدرك بالبداهة أن الجمهورية أو الجبهة الشعبية نفسها لو أنها نهجت سياسة استقلال ذاتي، ولو أن المغاربة تمتعوا بنفس الحقوق التي كان يتمتع بها جميع الاسبانيين في يوليوز 1936، لباء التمرد الفاشي بالفشل. ذلك أن العرب سيواجهون كرجل واحد أولئك الذين يريدون سلبهم تلك الحقوق. وبهذا الشكل، ومن أجل سلب حرية الاسبانيين، اضطر فرانكو أن يعد المغاربة بالحرية. وبنفس القدر الذي كان يمنع الاحزاب السياسية والحرية النقابية وحرية الصحافة ويُلغي التشريعات الديموقراطية في شبه الجزيرة، كان فرانكو يرخص للاحزاب السياسية المغربية. وبموازاة التشريع الفاشي الذي انهال على اسبانيا، تم اقرار

الديموقراطية في ما يسمى المغرب الاسباني، إلى حد أن منطقة الحماية في الشمال خلال حربنا الأهلية كانت بؤرة حقيقيةللتحريض الوطني العربي.

وكان أول قائد تقابل مع بيگبيدير هو الاستاذ المكي الناصري الذي سمع الممثل الفرنكاوي يقول:إن اسبانيا الوطنية مستعدة لمنح المغاربة الحريات الديموقراطية التي رفضها لهم الجمهوريون. ولما اجتمعت كتلة العمل الوطني اتفقت على قبول الاقتراح الفاشي،مع العلم أن فرانكو يحاول استعمالها. ولم يكن أحد يجهل الماضي الاستعماري للزعيم المتمرد وأن حرية المغاربة ستنتهي يوم انتصار الفاشيين في الحرب. غير أنه كان الاختيار الوحيدالذي بقي لهم، واعتقد قادة الكتلة أنهم سيتوفرون على بعض الوقت لتطوير نشاطاتهم الدعائية والتنظيمية بشكل حر. وسقطت البذور التي زرعوها خلال السنوات الثلاث على أرض خصبة. وظهر ذلك بعد سبع سنوات ابتداء من 1947 عندما بدأت الحركة الوطنية ضغطها الأخير الذي سينتهي بطرد الفرنسيين والاسبانيين.

وبدأت سنة 1937، في منطقة الحماية، بالعفو عن الوطني المغربي أحمد بن أحمد بن الطيب الذي حكمت عليه الجبهة الشعبية بالاعدام نتيجة اغتياله لقائد عميل في ربيع 1936. وبدأت سلسلة من مواكب الحج الى مكة على نفقة الجنرالات المتمردين على متن عابر المحيط «إلمركيز دي كمياس» الذي سُمي من جديد «المغرب الأقصى». وخلال السفرة الأولى تم قصف هذا العابرمن طرف الطيران الجمهوري، واستغل ذلك الى أقصى حد من طرف الدعاية الفاشية. وفي 21 يناير، خلال تجمع كبير في مسرح اسبانيول دعا القادة الوطنيون الرئيسيون : المكي الناصري، عبد الخالق الطريس والحاج عبد السلام بنونة وحسن بوعياد بنداود، الريفيين الى النضال من أجل مغرب حر مستقل.

وفي نهاية يناير عينت الحكومة الانقلابية مغربيا هو سيدي محمد قدور بن أمقار قنصلا لاسبانيا في جدة ومكة في المملكة العربية السعودية. وفي افتتاحيتها، أبرزت الصحافة الوطنية الشمال افريقية السرية، الاسفار المجانية والمريحة لمغاربة الشمال الى مكة : «فبينما تبعث اسبانيا الحجاج المسلمين من منطقة الحماية في الباخرة الرائعة «المغرب الأقصى» مع كل

أنواع الاهتمام والخدمات، فإن الجبهة الشعبية الفرنسية تجمعهم كالماشية على متن الباخرة ميندوسا».

ولأول مرة منذ أن فقد المغاربة الاستقلال في 1912، احتفلوا بشكل حر بعيد الاضحى. وأمر المندوب السامي بتزيين الشرفات وبالانارة خاصة خلال العيد والترخيص بكل انواع التظاهرات. وضمت احدى المظاهرات آلاف المسلمين بأعلام مغربية وهتافات «يحيا المغرب»، ومرت أمام مبنى المندوبية السامية في 21 فبراير حيث استقبلت لجنة من طرف بيگبيدير. ومن 1931 الى 1936 كانت هذه المظاهرات ممنوعة وكانت تنتهي دائما باصطدامات بين المتظاهرين والبوليس وبآلاف الاعتقالات.

وبعد ثلاثة أيام، تم الاحتفال بالتآخي الطلابي الاسباني – المغربي بمقر جمعية الطلبة المغاربة بعاصمة الحماية. وفي قاعة مزينة بالاعلام المغربية تحدث عبد الخالق الطريس والقائد الكتائبي بيدرو ليون الذي أشار الى احزاب الجبهة الشعبية باعتبارها عدوة لاستقلال المغرب،وتلا قراراً يُلغي كل القوانين القمعية التي كانت حكومات الجمهورية والجبهة الشعبية قد سلطتها على الريف وجبالة.

وصرح العقيد بيگبيدير، للجريدة الفرنسية «لوطان» في عدد 21 مارس، جوابا على سؤال حول الكيفية التي حصل بها المتمردون على الموافقة التامة للمغاربة : «إنهم يعرفون أنه بامكانهم الاعتماد علينا لنشركهم كل مرة أكثر في إدارة بلادهم. ثم سنرى بعد الحرب. وفي الوقت الراهن إن انقاذ اسبانيا هو المسألة الوحيدة التي تهم».

وبعد أيام، كتب المكي الناصري في جريدة وطنية «الوحدة المغربية» ليوم 22 مارس 1937 : «نرمي الى تعريفهم بالمثل الأعلى الوطني للوطنيين المغاربة كما يتصوره ويُحس به هؤلاء ؛ وأن نفسر لهم ما هي المطالب الحقيقية التي يرغب فيها الوطنيون.

«لقد عاش المغرب زهاء 25 سنة من الحماية دون أن يصل خلال

هذا الظرف الوجيز الى تفاهم حقيقي مع الامم الحامية. وبفضل اسبانيا تجاوزنا، لأول مرة، عدم التفاهم هذا. إن القرار الأخيرالذيُيخصص 75 % من وظائف الادارة للمغاربة هو انتصار على معاهدات دولية هي بمثابة قيود ثقيلة تكبِّل وشفافة تضطهد المغاربة».

إن وفاة السلطان مولاي عبد الحفيظ بأنجيين ؛ وهو السلطان الذي قدم استقالته بعد ما أرغم على التوقيع، تحت تهديد السلاح، على المعاهدات التي تعطي شكلا قانونيا للاحتلال الاستعماري ؛ هذه الوفاة كانت مناسبة بالنسبة الى السلطات الاسبانية لتُشيد خلال شهر أبريل كله، إشادة حقيقية بشخصية مولاي حفيظ.

ولاعادة الاعتبار لعبد الكريم، وفي ماي استقبل فرانكو في اشبيليا مجموعة من الحجاج بعد عودتهم من مكة وخطب فيهم قائلاً : «في هذه الظروف الجديدة للعالم، عندما يبرز خطر بالنسبة للجميع، وهو خطر اناس بدون ايمان، على جميع الناس المؤمنين أن يتوحدوا لمكافحة من لا ايمان لهم. وأنتم المسلمون الذين تقومون بتظاهرة الايمان هاته، انتم هم الذين تفهمون أحسن هذا الصراع. وعندما يُزهر نبات ورد السلم سنعطيكم أحسن الزهور».

وعند استقباله بتطوان خلال الصيف لمحمد الليمون ؛ قائد الوطنيين المغاربة الذي لم يضع السلاح الا منذ اربع سنوات ؛ عاد بيگبيدير الى الضرب على وتر الاحساسات الاكثر محافظة ورجعية في الاسلام : «إننا لا نحتاج الى تعليقات لأن الشعب المغربي مثل الشعب المسيحي يعرفان أن من لا إله ولا وطن لهم يطاردوننا. إن هؤلاء الشيوعيين الملعونين يريدون إبادتنا من العالم، غير أنهم لن يُحققوا ذلك لأن المسيحيين والمسلمين يكافحون معا في هذه الحرب المقدسة. وبعون الله الذي لا يؤمن به الشيوعيون سنكون المنتصرين. تحيا اسبانيا ! يحيا المغرب !».

وفي نفس الوقت تصاعد القمع ضد الوطنية في المغرب والجزائر التي تحتلها فرنسا،نتيجة للازدهار الذي عرفته الحرية في المغرب الاسباني. وفي

نوفمبر توالت مظاهرات عنيفة بالدار البيضاء تطالب بنفس الحقوق التي تتمتع بها المنطقة الاسبانية، ونتج عنها اعتقال قادة مهمين مثل علال الفاسي. وادى ذلك الى قام أعمال تضامنية كبرى في الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازة وفي مدن وقرى مغربية أخرى. واصطدمت المظاهرات بالشرطة مما أدى الى إصابة عدد كبير من الجرحى. واستمرت المظاهرات خلال عدة أسابيع كانت السلطات الفرنسية خلالها نموذجاً للعنف والوحشية في القمع. وتم نفي آلاف الوطنيين في معسكرات الاعتقال في بودنيب في قلب الصحراء حيث تم اخضاعهم للاعمال الشاقة وتوفي بعضهم. وفي نفس الوقت عقد بالجزائر المؤتمر الاسلامي الجزائري تحت رئاسة بن جلون وبمشاركة كل الاتجاهات السياسية الوطنية. وصادق هذا الاجتماع على خطة المطالب التالية :

1 – انتخابات حرة لبرلمان جزائري ؛
2 – الغاء قانون «الوضعية الاهلية»، اصلاح قانون الغابات،والغاء قانون 4 غشت 1926 المتعلق بتنقلات الجزائريين،والغاء القرار الرجعي ريني الذي يرمي الى مكافحة من يمس بالسيادة الفرنسية في الجزائر ؛
3 – حذف المديرية العامة للشؤون الأهلية ؛
4 – الاعتراف بالعربية كلغة وطنية للجزائر ؛
5 ـ انجاز تطهير عام للادارات الجزائرية.

واجتاحت الجزائر من اقصاها الى اقصاها مظاهرات واضرابات تساند المطالب المذكورة. وكانت حركات يوم 11 في سيدي موسى ويوم 13 في بيرتوتة ويوم 15 في حسين داي والروفيي وكوة الما وبير خادم ويوم 16 في كتاولة وبجاية، عنيفة بشكل خاص. وفي سيدي بلعباس انفجر صراع بين الجزائريين والفرنسيين اسفر عن خمسين جريحا. وحدث نفس الشيء في وهران وتلمسان ومستغانم حيث قُتل العديد من الوطنيين الجزائريين. ووقعت أخطر حادثة في قرية مرسى الكونت بدائرة وهران حيث اتفق مئات من المياومين على القيام بمظاهرة للتضامن مع الوطنيين. وتوجهوا لأجل ذلك الى السوق الموجود على طريق مسكارة لمنع أي كان من خرق الاضراب الذي كان له بالاضافة الى ذلك قيمة رمزية للدعوة

الى النضال. وهو ما يُعرف حسب تقاليد قبائل المغرب ب «تفجير السوق» ويشكل علامة تمرد قبيلة ما. وحاصروا الشاحنات المتوجهة الى السوق، ولما رأى الوالي الفرنسي أنه يستحيل عليه ردهم، دعا اللفيف الذي ملأ الحقل بجثث الجزائريين في رمشة عين. إن هذا الحدث والاحداث التي وقعت في المعامل وفي مناجم النحاس في ناحية قسطنطينة قد تم استغلالها بذكاء من طرف الدعاية الفاشية في المغرب الاسباني، وعلى الخصوص الحادث الثاني نظراً لخصائصه المميزة : أعلن العمال الجزائريون الاضراب احتجاجا على تقاضيهم لأجرة أقل من أجرة رفاقهم الفرنسيين، ولما رفض العمال الاوروبيون، الاشتراكيون والشيوعيون، التضامن معهم حدث اشتباك بين الطرفين انتهى بتدخل الجيش، مما أدى الى سقوط عدد كبير من القتلى.

منذ بداية هذه الاحداث شرع بيكبيدير في استغلالها، واعطى اللجوء السياسي للوطنيين الذين جاءوا هاربين من الرباط والجزائر العاصمة، وسمح بمظاهرات يومية لصالح الاستقلال الاسلامي،وقدم احتجاجا رسميا للمقيم العام الفرنسي «ضد القمع البربري للوطنيين الشمال – افريقيين». وبدأت الصحافة الفاشية حملة ضد أعمال السلطات الفرنسية وقدّمت تفاصيل حول الحركة الوطنية وتضحياتها وطالبت باطلاق سراح قادتها ومناضليها.

غير أن أحسن حججهم الدعائية قدمتها لهم مجموعة من الوطنيين الجزائريين من مستغانم، والمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد في دجنبر في أرليس. فقد بعث الأولون برسالة الى الجنرال كيبو دي يليانو، أذاعتها اذاعة اشبيليا، يعبرون فيها عن رغبتهم في أن ينتصر انصار فرانكو،وبهذا الشكل سيحصل المغرب والجزائر على استقلالهما. والثاني [أي المؤتمر] حيث ألقى موريس توريز خطاباً جاء مباشرة بعد الانفجارات الوطنية التي علقنا عليها والذي اتخذ الموقف التالي من المسألة الاستعمارية: «لئن كانت المسألة الحاسمة راهنا هي الكفاح الظافر ضد الفاشية، فإن مصلحة الشعوب المستعمرة تكمن في الاتحاد مع الشعب الفرنسي وليس في الموقف الذي قد يساعد المشاريع الفاشية،ووضع الجزائر وتونس والمغرب مثلا تحت ربقة موسوليني أو هتلر،أو جعلها قاعدة للعمليات

بالنسبة الى اليابان العسكرتاري. ومن أجل شروط هذا الاتحاد الحر والأخوي مع شعبنا فإن الاصلاحات التالية ضرورية : توسيع حق التصويت في الجزائر وحذف قانون «الوضعية الاهلية»، نهج سياسة الاشغال الكبرى ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية، بسط الحريات العامة والتشريع الاجتماعي القائم في المتربول ليشمل المناطق المستعمرة. إن هذه الاجراءات، ودون أن تؤدي الى قطيعة مع المتروبول، يجب أن تسمح على العكس بتلافي تفريق نرفضه ونُندد به. وبإسم مصلحة فرنسا تُطلب [هذه الاصلاحات] حتى لا نعطي خلال مدة أكبر الحجج الديماغوجية للفاشية التي تحاول إثارة بعض فئات السكان الاهليين ضد بلدنا. إن الحق في الطلاق لا يعني وجوب التطليق».

وتمت تلاوة هذا النص أيضاً من طرف كيبودي ليانو في احد براجه الاذاعية التي احتج فيها ضد الجرائم التي يرتكبها الاستعمار في الجزائر والمغرب، مُحملا مسؤولية ذلك لبلوم وتوريز. ورددت صدى هذه الاطروحة «الاستعمارو-شيوعية» مصلحة دعاية المندوب السامي التي وزعت بالمغرب الاسباني آلاف المناشير التي تتضمن هذه الفقرة وفقرات أخرى من تدخل موريس توريز مصحوبة بتعليق معاد للشيوعية بوضوح. ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الكاتب العام للحزب الشيوعي الفرنسي كان من بين رجال ستالين في اسبانيا الجمهورية،وكان يلعب دورا لا يُستهان به في توجيه الحزب الشيوعي الاسباني ساهرا على [احترام] الارثوذوكسية الستالينية.

إن الوضعية على أحسن ما يرام بالنسبة الى بيگبيدير الى حد أنه صرح لصفحي بريطاني عشية عيد ميلاد المسيح : «إن السكان الأهليين المغاربة والجزائريين الموجودين تحت النفوذ الفرنسي يغبطون نظام الحريات السياسية والنقابية التني تتمتع بها حمايتنا».

وفي فاتح يناير 1938 كتب في الوحدة المغربية : «إن اسبانيا لا تحجم عن مطاردة الحركة الوطنية فقط، بل تقدم لها ابتسامة وشكرا. إن الاستقلال الذاتي الاداري والرفع من الاعتمادات وحرية الصحافة والكلمة

والاجتماع والمساواة القانونية ينظر إليها مغاربة المنطقة الفرنسية كما ينظر جائع الى الندماء الجالسين أمام مائدة رائعة توجد فوقها أحسن المأكولات».

وهي مأكولات سيتم سحبها قبل نهاية السنة. فمنذ يناير الى نوفمبر شرع الفاشيون في الحد من الحريات التي لم يكن لهم بد من اعطائها. وبقدر ما كان فرانكو يتقدم في السيطرة على الأرض، كانت أهمية الوحدات المغربية تقل. ولما غدا الجيش الجمهوري مهزوما في الابرو في الخريف لم يعد من الضروري مجاملة الريفيين. ولذلك أقال فرانكو بيگبيدير من منصبه وعين في محله الجنرال أسِنْسيُو الذي قضى على كل الاصلاحات الديموقراطية التي ادخلت بالمغرب، في وقت وجيز. وانتهت الحرب الاهلية في فاتح أبريل 1939، وعجل المندوب السامي وتيرة التصفية الى حد أن الريف كان في الصيف يعطي نفس المظهر الذي تقدمه اسبانيا : اعتقالات، تعذيبات، قادة منفيون الخ... ومنعت الاحزاب وحُلت النقابات واغلقت الصحف، إنها «أحسن زهور حقل ورود السلم» التي اهداها فرانكو للذين ساعدوه على تشطيب الحرية من اسبانيا. إن شعبين مضطهدين قد ساعدا الاضطهاد بتفرقتهما. وما كان بإمكان النهاية ان تكون مخالفة لما كانت عليه.

وفي 20 شتمبر 1936، كتب ميخائيل كلطسوف في يومياته لحرب اسبانيا، وهو ملاحظ يقظ للحياة السياسية آنذاك ومراسل البرافدا، كتب «إن الريفيين رماة رائعون، كما هو شأن كل القبائل الجبلية التي كافحت ضد الغزاة،وقد كونوا تكتيكا جيداً لاطلاق النار. انهم يطلقون النار بدقة خارقة للعادة ودون تبذير الذخيرة. ويحكى عن الريفي خلال حروب المغرب أنه ينزل الى السهل ويعمل عند المالك الاسباني، يعمل خلال سنة وبعد ذلك يذهب الى السوق وبكل النقود التي حصل عليها مقابل عمله يشتري خرطوشة وبتلك الخرطوشة يقتل مستخدمه. من الطبيعي أنه من الضروري في هذه الحالات اطلاق النار دون اخطاء الهدف. «انهم يقاتلون جيدا الآن ويقومون بكل ما يُطلب منهم. آلاف الاشخاص،

نفس الاشخاص الذين اخضعتهم بالأمس الامبريالية الاسبانية الصغيرة والجشعة للحديد والنار. هم اليوم مخدوعون، بالسلاح هذه الامبريالية، يخدمون أشرس اعدائهم، ويطلقون النار على عمال اسبانيا، على اولئك الذين يقاومون امبريالية بلدهم.

«وفي 1931 في تطوان، عرضت عليَّ القبائل آثارها الفنية وشرحت لي كيف تقوم ثقافتها القديمة بمقاومة الضغط الوحشي للجنرالات الاسبانيين شبه الأميين. وكانت تتحدث عن الارتقاءالوطني وعن الامكانيات التي ستبرز بالنسبة الى المغرب مع النظام الجمهوري الجديد.

«وتحولت الآن بلاد القبائل الأبية الى باب خلفي لعسكر برڤوس وروما الى مطار عسكري احتياطي لطائرات القصف الألمانية. لقد مَرَّغ الفاشيون ذلك البلد بالوحل ويلقون على كاهل «المورو» بكل المسؤولية المتعلقة بقساوتهم ووحشيتهم. ولمراسلي الصحف الأجنبية ؛ عندما يقع الحديث عن المذابح وعن الاعدامات الجماعية رميا بالرصاص وعن الانتهاكات وعن اغتيال الاطفال ؛ يُفسر الجنرالات الفاشيون ذلك، مخفضين صوتهم: إن ذلك من فعل المغاربة، فهم قوم متوحشون لا يمكننا التغلب عليهم، ولهم طبائع افريقية.

«وحتى صيحاتهم عندما ينطلقون للهجوم، وهي طريقة قديمة للحرب عند قبائل الريف، تؤخذ الآن بعين الاعتبار لتبيان أنهم وحوش ودمويون.

«وأخيرا بدأ المغاربة يفهمون بعض الشيء. يتقدمون فرادى ومثنى ويرفعون بنادقهم الى أعلى ويصيحون : لا تطلقوا النار، عاش الرفيق أزانيا !

«وتتم محاولة تكوين فيلق كامل بالذين هربوا. وسيسهر على ذلك شاب عربي معادٍ للفاشية هو مصطفى بن كاك، ويحث الريفيين على السيطرة على ضيعات الجنرالات المتمردين واللفيف الاجنبي في المغرب.

«ويكتب، أنها أجود أراضي البلاد وأخصبها، وقد تم نزعها من

الفلاحيين الريفيين : أليس من الحماقة القتال وإراقة الدماء من أجل تقوية سلطة هؤلاء اللصوص.

والجمهوريون أنفسهم مسؤولون أيضاً عن الكثير. إنهم لا يقولون أي شيء للمقاتلين عن حالة معنويات الريفيين المجندين. ويعتبر أعضاء المليشيا أن المغاربة أعداء لا يمكن مصالحتهم. ومازالت الأوساط المدريدية – بما في ذلك أوساط مرموقة بشكل كبير – تتبنى مواقف استعمارية. لماذا لم تعلن الجبهة الشعبية الاستقلال الذاتي، على الأقل بنفس القدر الذي هي عليه مناطق وطنية أخرى في اسبانيا ؟».

إن اخضاع الطبقة العاملة الاسبانية لمصالح الدول العظمى يُجيب عن هذا السؤال، لكن جزئيا فقط، تلعب النظرة الأوروبية المركزية للمنظرين والقادة الثوريين دورها أيضاً. فقبل 1914، لم يهتم المنظرون الماركسيون على الاطلاق، بما فيهم لينين، بالمشاكل الخاصة للبلدان المستعمرة، لأنه كان يبدو من البديهي أن الثورة الاشتراكية يجب أن تنطلق من بلدان الغرب العالية التصنيع. واعتقد كل من ماركس وانجلز أن القوة المحررة الرئيسية ستكون هي الحركة العمالية والاشتراكية للبلدان الاوروبية وهي التي ستُحرر المستعمرات. وعبر انجلز شخصياً عن نفس هذه الاطروحة في رسالة موجهة الى كاوتسكي في 12 شتمبر 1882 :

تسألونني عن رأي العمال بخصوص السياسة الاستعمارية ؛ إنه بالضبط نفس الرأي الذي لهم بخصوص السياسة عموماً : أي رأي البرجوازية. لا وجود هنا لحزب عمالي، يوجد فقط محافظون وراديكاليون ليبراليون، ويشارك العمال بمرح في وليمة الاحتكار الانجليزي للسوق العالمية والاستعمارية. وفي رأيي إن المستعمرات بمعنى الكلمة، أي البلدان التي يحتلها سكان اوروبيون – كندا، جنوب افريقيا، استراليا، – ستستقل كلها. ومن جهة أخرى إن المستعمرات التي يسكنها سكان أهليون –الهند، الجزائر والمستعمرات الهولاندية والبرتغالية والاسبانية – يجب أن تتكلف بها حاليا البروليتاريا وتقودها بأسرع ما يمكن نحو الاستقلال. وبعد تحقيق إعادة تنظيم أوروبا وامريكا الشمالية، سيُعطي ذلك قوة عملاقة.

وبنموذج كهذا، لا بد وأن تتبعنا كل البلدان المتحضرة».

إن الانشغال الرئيسي لماركس وانجلز بخصوص المستعمرات تركز حول التأثير الذي يمكن أن تمارسه المستعمرات على أوروبا الاشتراكية. وكتب ماركس : «إن المشكل العويص بالنسبة إلينا الآن هو التالي : إن الثورة في القارة [الاوروبية] تبدو على الابواب، وستكتسي طابعا اشتراكيا منذ البداية. لكن ألن يتم سحقها في هذه الزاوية التي لا تُعتبر ما دامت حركة المجتمع البرجوازي ما تزال صاعدة في منطقة أوسع بكثير ؟».

والى حدود 1914 سادت «الاشتراكية – الاستعمارية» للأممية الثانية في صفوف الحركة العمالية. ويدافع إدوارد برنشتين عن مبادىء امبريالية صرف مغلفة بلغة ماركسية وانسانية. وكان موقف الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني لصالح نضالات تحرير كل الشعوب في نهاية القرن XIX، إلا أنه كان يُحدد لائحة من الاستثناءات لهذا القانون، ومن بينها الشعوب الافريقية التي تتعاطى لتجارة العبيد أو التي تعتبر أن من حقها الانقضاض على جيرانها المسالمين لاستغلالهم. وفضلاً عن ذلك إن «دعم المتوحشين والبرابرة الذين يقاومون تغلغل الحضارة الرأسمالية سيكون نوعا ما رومانسياً». وكان برنشتين يعتقد أن الحضارات «العليا» لها حقوق أكبر من حقوق الحضارات «الدنيا».

وأدى به ولعه الاستعماري الى الدفاع عن الاستعمار البريطاني للهند أيضاً، لأن الهنود عاجزون عن الخروج من حالة فقرهم : «ليس من الضروري أن يؤدي احتلال البلدان الاستوائية من طرف الاوروبيين الى الضرر بالاهليين في تمتعهم بالحياة كما تم ذلك لحد الآن. وبالاضافة الى ذلك، يمكن الاعتراف للمتوحشين بحق مشروط على الأرض التي يحتلونها فقط. إن حضارة عليا يُمكنها، عملياً، أن تلجأ الى حقوق أسمى». لقد صفق قائد الاممية الثانية هذا للغزو الروسي والشمال امريكي الذي احتل بيكين في 1900 من أجل قمع الوطنيين «البوكسر»، وذهب الى حد المطالبة أنه «يجب على ألمانيا أن تضمن لنفسها موقعا» عندما يتعلق الأمر «بمصالح هامة حقاً كما هي الحال في الصين مثلا». وذات مرة ذهب الى

حد الاعتراف بأن أضراراً قد لحقت بالمستعمرات إلا أنه ادعى أنها «معوضة بصراحة» بالفوائد التي تجلبها الامبريالية معها [للمستعمرات].

ووصل بعض تلاميذته مثل لدفيك كيسيل وتْجيرهارد هيلد براند، الى بلورة نظرية تقول إن الاستعمار سيكون له مفعول تمديني أكبر إذا تمت ادارته من طرف الاشتراكيين. وكان شعار هؤلاء الاشتراكيين الاستعماريين هو : نحن سنفعل ذلك بشكل أفضل. وفي ايطاليا، صادق انطونيو لبريولا على الغزو العسكري لليبيا من طرف الايطاليين وذلك في مؤلفه «طرابلس، الاشتراكية والتوسع الاستعماري». وبلور قائد آخر هو إنريكو كوماديني اطروحة تقول إن «الأمم البروليتارية» لأوروبا ستكسر الاحتكار الاستعماري الذي تملكه «الأمم البلوتوقراطية».

وكان جوريس أكثر وضوحا : اذ قال «تمثل فرنسا في المغرب نوعا أسمى من الحضارة. إننا لا نوافق بشكل كامل على الظلم والعنف والنهب الذي يذهب ضحيته الأهليون لأن الاستعمار بالنسبة إلينا يكمن في الاتيان بحضارة أسمى للأهليين». ويُدين في نفس الوقت مقاومة المغاربة المسلحة التي «تؤدي الى كثير من القتلى في صفوف أبناء فرنسا». وبعد سنوات، في 1920 بمؤتمر تور، عبر ليون بلوم عن معارضته «للخلط بين حركة تمرد الشعوب المضطهدة وبين مهمة تحرير البروليتاريا» ؛ وهذا الخلط «سيُفسد الصراع الطبقي ويُثير الحرب العرقية».

وتذبذبت مختلف مؤتمرات الأممية الثانية بين الاستعمار المكشوف (– تقوم أوروبا بمهمة تمدينية بهدف التعجيل بتطور البلدان المتخلفة بواسطة الاستعمار –) ومعاداة الاستعمار بوحي موقف اخلاقي وإنسانوي. وكانت المقررات المصادق عليها تُحدد كمهمة تربية المستعمرين ليصبحوا اكفاء للاستقلال. وكان ذلك يُرضي الاغلبية الاستعمارية والاقلية المعادية للاستعمار. ومع ذلك فإن الاتجاهين كانا متفقين في عدم ادراك أو لرُبما الادراك الجزئي جداً للظاهرة الاستعمارية وللدور الذي يجب أن تلعبه لاحقاً في استراتيجية الثورة البروليتارية.

وطرح لينين بصرامة، مقابل هذين الموقفين، أن على البروليتاريا الثورية في الغرب، أن تجعل من قضية الشعوب المضطهدة قضيتها، وأن تساندها بحزم وتعتبرها جزءاً هاما جداً من الثورة الاشتراكية العالمية وعاملاً يساهم في القضاء على أسس الامبريالية بشكل حاسم. وبالرغم من ذلك فإن المؤتمر الأول للأممية الثالثة قد اعتبر أن تحرير الشعوب المستعمرة، لا يمكن أن يتم إلا بعد أو بشكل متواقت مع الثورة الاشتراكية في المتربولات. وجرت في المؤتمر الثاني والثالث وفي مؤتمر شعوب الشرق أول مناقشة كبرى حول المشاكل الاستراتيجية والتكتيكية للحركة الثورية في البلدان المتأخرة والمضطهدة من طرف الرأسمالية الاوروبية.

ووسط نقاشات كبرى – حضر 1823 مندوباً في مؤتمر شعوب الشرق الذي انعقد في باكو – وسجالات حادة مع الشيوعي الهندي رُوئي أساساً ومع مندوبين آخرين عن البلدان المستعمرة، أعطت الأممية الثالثة لنضال الشعوب المستعمرة دوراً من الدرجة الأولى في المسلسل الثوري العالمي، ولم تُخضع بعد امكانية انتصار الثورة في المستعمرات لانتصار البروليتاريا. غير أن ذلك كان في النظرية فقط إذ اتهم هوشي منه الاحزاب الشيوعية بعدم تثمين أهمية النضال المعادي للاستعمار «عند مناقشته امكانية ووسائل تحقيق الثورة، وعند تهيىء خطتكم الحربية، أنتم أيها الرفاق الانجليز والفرنسيون وأنتم أيضاً يا رفاق البلدان الأخرى، تغيب عن بالكم كلية هذه النقطة الاستراتيجية الهامة. ومن ثم علي أن أصرخ بكل قواي: حذار!»

وفي المؤتمر الخامس ندد هوشي منه بالحزب الشيوعي الفرنسي وهو عضو فيه «يمكننا أن نقدم افعالاً تتجاوز الخيال وتدفع الى الاعتقاد أن حزبنا يحتقر بشكل منهجي كل ما يتعلق بالمستعمرات».

وذكر سلسلة اخطاء لومانيتي، التي تخلت عن نشر توجيهات الأممية الشوعية، مادحة مآثر الملاكم السينغالي سيكر لكن دون أن تقول ولو عبارة واحدة عن بروليتاريا دكار، ومثنية على الطيار بيلوتي دورسي الذي حطم الرقم القياسي للطيران بين باريس وسايغون لكن دون أن تهتم، ولو قليلاً،

بالفلاح الهند الصيني..

ما دام لينين على قيد الحياة، كان من الممكن النقاش حول السياسة الاكثر ملاءمة لانتهج تجاه الشعوب المستعمرة. ومع وفاة لينين وصعود ستالين اختفى المشكل لأنه تكفل بالابادة الجسدية للذين كانوا يطرحونه. وآخر سجال كبير هو ذلك الذي طرح من طرف سلطان غلييف القائد البلشفي للجمهورية التترية المؤسسة في 1920.

وقد حلل، من الناحية النظرية، ثلاث قضايا أساسية هي :

1 – تكييف النظام الاشتراكي مع مجتمع اسلامي ما قبل رأسمالي ؛

2 – دور الاسلام في العالم الاشتراكي ؛

3 – موقع العالم المستعمر في الاستراتيجية العامة للاممية الشيوعية.

وبصدد الجمهورية الاسلامية التترية، يتحدث سلطان غلييف عن تعددية نماذج بناء مجتمع اشتراكي. ومنذ نوفمبر 1917، خاطب لينين المسلمين الروس قائلا : «إن معتقداتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم وثقافتكم الوطنية حرة، ولا يمكن خرقها، وذلك حقكم ويجب أن تكونوا السادة في بلادكم وعليكم أن تنظموا حياتكم حسب تطلعاتكم الخاصة».

كان تطبيق هذه السياسة يخلق مشاكل عويصة بالنسبة الى بناء الاشتراكية في الجمهورية التترية. واستنادا الى البنية الفلاحية والفيودالية للبلد، كان سلطان غلييف يدافع على أن فكرة الاعتماد على البروليتاريا المحلية ليست لها أيه قيمة نظراً لانعدام طبقة عاملة تترية، إنها نظريات مبلورة في مكتب للعمل.

وما دام من غير الممكن انجاز تكوين الأطر القيادية انطلاقاً من الحركة النقابية، فيجب أن يتم هذا التكوين انطلاقاً من الجيش وهو مدرسة حقيقية للقادة. ثم إن التصور اللينيني القائل إن الاشتراكية العلمية يجب ادخالها «من الخارج» حتى بالنسبة الى الطبقات العاملة للبلدان الرأسمالية المتطورة، إن هذا التصور يُعبر عن نفسه في البلدان الفيودالية تحت اشكال

مختلفة بالضرورة تغير بشكل عميق «النموذج» الممكن تحقيقه في البلدان المتطورة اقتصاديا.

والمشكل الثاني حسب سلطان غلييف هو دور الاسلام في العالم الاشتراكي. كان سلطان غلييف ملحدا مقتنعاً بأن الاسلام «ككل الاديان الأخرى مآلها الاضمحلال» وأن نزعة المحافظة الدينية هي «السبب الأول في التأخر الثقافي والفكري للمسلمين». وتدافع دراسته الاساسية حول هذه القضايا«أساليب الدعاية المعادية للدين في وسط مسلم»(كراس نشر في موسكو من طرف مفوضية القوميات في 1921) عن أطروحتين أساسيتين ؛ تتعلق احداهما بالطبيعة الباطنية للديانة الاسلامية : أولوية العناصر الاجتماعية – السياسية بالنسبة الى العناصر الاخلاقية – الدينية. وتتعلق الاطروحة الأخرى بالتطور الأخير للاسلام ويتم فيها التمييز بين «الملاة الحمر» انصار السلطة السوفياتية و «الملاة البيض» انصار كولشاك: «وهكذا، يقول سلطان غلييف، تفرض علينا عدة أسباب تطبيق أساليب خاصة للنضال المعادي للدين مع المسلمين»، بينما كان المناضلون البلاشفة غير المسلمين، الجاهلين للعقلية الخاصة لهؤلاء السكان، يتعاطون لدعاية ليس من شأنها فقط أن لا تتسرب وسط الجماهير، بل كانت تهين هذه الأخيرة وتنجح في دفعها الى التمرد على السلطة السوفياتية لأسباب ليست طبقية.

وأخيرا شهرّ ب «التوجه القسري للثورة الاشتراكية الأممية نحو الغرب» باعتباره خطأً خطيراً. ووصف ستالين «السلطانغلييفية» بأنها «اتجاه وطني وتحريفي» وبرر اعتقال سلطان غلييف والحكم عليه بعشر سنوات من الاعمال الشاقة في سيبيريا لقاء «نشاطه التكتُلي، المعادي للحزب والمعادي للثورة».

لقد اختفى رجل واستمرت المشكلة قائمة. مشكلة ذات حجم كبير الى حد أن العديد من التتر التحقوا بوحدات الجيش النازي لمحاربة الروس إبان الغزو الألماني [لروسيا]. وعندما انتهت الحرب ألغى قرار مجلس السوفيات الأعلى، المؤرخ ب 26 يونيو 1946، الجمهورية التترية وحكم

بالنفي الى سيبيريا على أزيد من 200.000 تتري. وبعد يومين شرحت البرافدا أن «العديد من التتر في كريميا انخرطوا، بتحريض من العملاء الالمان، في وحدات المتطوعين التي شكلها الألمان وحاربوا الى جانبهم ضد الجيش الأحمر. ولم تعارض جماهير السكان خونة الوطن هؤلاء».

وبقدر ما كان ستالين يتقوى في السلطة كان الالحاح الذي كانت كتابة الأممية الثالثة تضغط به على الاحزاب الشيوعية لتكون التوجيهات المعادية للاستعمار شيئا اكثر من مجرد شعارات، كان هذا الالحاح يسير نحو الاندثار. وأدى بروز النازية وقوة الامبريالية الالمانية الى اندثاره نهائيا. إن مصالح الاتحاد السوفياتي مضافة الى ثقل التقليد الاستعماري الطويل للحركة العمالية، إرث الأممية الثانية، قد أقبرا نهائيا معاداة الاستعمار كممارسة عملية. إن اللينينية، في هذه المسألة وفي غيرها، قد وضِعَتْ جانبا من طرف قادة الأممية الثالثة، ونتيجة لذلك، كان مناضلو الشبيبة الشيوعية في المستعمرات قليلين بما فيه الكفاية باستثناء الصين. وحسب فرناندو كلودين كان عددهم 22000 في آسيا و 5000 في إفريقيا، ومن بين هؤلاء الأخيرين جزء كبير من فرنسي الجزائر والمغرب وعمال بيض من بلاد الميز العنصري جنوب افريقيا.

ومع الاحترام الضروري لأعضاء الاحزاب الشيوعية هؤلاء، يحق التساؤل هل كانوا حقا شيوعيين بالمعنى اللينيني لهذا المفهوم. وقبل سنوات كان أهم تنظيم شيوعي في كل افريقيا هو تنظيم سيدي بلعباس المؤطر في الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد بلور ونشر هذا التنظيم تصريحا يمكن وصفه بحق بالخطاب القدسي «للاستعمارو – شيوعية». إن المستعمرين الفرنسيين بسيدي بلعباس المنخرطين في الحزب الشيوعي، يُقدمون القالب النظري – بتعبير شبه ماركسي – لممارسة سياسية تتغاضى على الأقل عن الاستغلال الامبريالي إن لم تدعمه بشكل مكشوف :

1 – إن أهليي شمال إفريقيا، هم في اغلبهم عرب غير قابلين للتطور الاجتماعي والثقافي والاخلاقي الضروري للاشخاص من أجل تكوين دولة مستقلة قادرة على بلوغ الكمال الشيوعي.

2 – وحيث إنهم لا يتوفرون لا على التقنيين ولا على أدوات والعمال القادرين على استغلال الارض وباطن الارض الشمال إفريقية.

3 – وحيث إن البروليتاريين مستغلون على الخصوص من طرف ابناء دينهم البرجوازيين ومن طرف رؤسائهم الدينيين ورؤساء استغلالهم القروي.

4 – وحيث ان البرجوازيين الوطنيين هم الذين سيستفيدون من استقلالهم من أجل نهج سياسة فيودالية تجاه الجماهير الفلاحية الأهلية. لهذه الاسباب، فإن الفرع الشيوعي لسيدي بلعباس يعتبر أن تحرير البروليتاريا الأهلية لشمال افريقيا لن يكون الا ثمرة للثورة المتربولية».

وبقيت المشاكل الثلاث التي عرضها سلطان غلييف بدون حل. ولذلك تكبدت الحركة الثورية أكبر هزائمها في القارة الافريقية. إن تجاوز المصطلحات التي انبثقت من التجربة الاوروبية والتي تدل على ظواهر اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، بالاضافة الى التخلي عن لغة متحجرة وجامدة هما الخلاصتان اللتان تبرزان من «السلطانغلييفية»، واللتان ما زالتا تحتفظان بكل قيمتهما في الثلث الأخير من القرن العشرين.

****

الفصل الخامس

الجلاء

خلال الحرب العالمية الثانية التزم الوطنيون المغاربة موقفا سياسياً معاديا لألمانيا دون الكف عن مكافحة الامبريالية الفرنسية – الاسبانية. إن التناقض الذي يطرحه هذا الموقف، قد حُل من طرفهم بالاكتفاء بعمل التوعية السياسية وبالعمل التنظيمي والدعاية الوطنية في صفوف القبائل. وكانت تساعدهم بشكل فعال البرامج اليومية لاذاعة لندن وواشنطن وموسكو التي ضاعفت نداءاتها لصالح حرية الانسان والمساواة بين الشعوب، مساهمة بشكل كبير في توعية الشعوب المستعمرة.

وفي نفس الوقت، أعلنت حكومة مدريد عن احلامها الامبريالية لاعتقادها أن النازيين سيكتسحون الامبريالية الانكلو سكسونية والاتحاد السوفياتي. وإن قائمة مطالبنا الترابية ؛ مطالب اسبانيا «التي حررها الكتاب المأجورون الفاشيون خوسي مريادي أريلسا وفرناندو مريا كستييلا تُحدد هدفا واضحاً : جلاء الاستعمار الفرنسي عن المغرب وحلول الاسبانيين مكانه. إذن «من ثم يمكننا أن نعلن بصوت مرتفع أن وطننا لا يُطالب بالمغرب وإنما يُطالب بشكل قسري بمهمة – مهمة سامية جداً – في امبرطورية السلطان، تلك المهمة التي يمكننا أن نطرحها بإيمان نبيل وحار قائلين : «اسبانيا واحدة تساعد مغربا واحدا». ولذلك، فإن المذكرة التي بعث بها السفير الألماني بمدريد ستوهر الى هتلر في 8 غشت 1940، تحدد شروط الحكومة الاسبانية لتدخل الحرب ضد الحلفاء :

1 – تحقيق المطالب الوطنية حول جبل طارق والمغرب الفرنسي والجزء من الجزائر الذي تستعمره وتسكنه أغلبية اسبانية، منطقة وهران (كانت الامبريالية الايطالية – الجرمانية تفكر في تقسيم الجزائر الى ثلاثة أجزاء :

منطقة الجزائر العاصمة تبقى بين أيدي حكومة فيشي، ومنطقة قسطنطينة تعود لايطاليا والمنطقة الثالثة التي ستشمل أراضي وهران لاسبانيا) ؛

2 – توسيع مناطق الصحراء وإيفني ؛

3 – توسيع غينيا الاسبانية.

إن هذه الرزمة من المطالب وهي آخر برنامج استعماري للرجعية الاسبانية، لم تذهب في الممارسة أبعد من الاحتلال المؤقت لطنجة التي اضطر الاستعمار الاسباني الى الجلاء عنها في نوفمبر 1942 عندما نزل الحلفاء في شمال افريقيا.

إن لقاء السلطان محمد الخامس بالرئيس الامريكي روزفلت بأنفا في دجنبر 1943، ووثيقة الاستقلال في يناير 1944، ونهاية الحرب، قد طرحت على البساط من جديد مسألة استقلال المغرب ؛ إلا أن ذلك الطرح جاء الآن في ظروف مناسبة أكثر بالنسبة الى مطامح الوطنيين. ذلك أن الاتحاد السوفياتي أكد قوته، ودول أوروبا الشرقية نهجت الطريق غير الرأسمالي، في حين كان الشيوعيون والصينيون على وشك استلام السلطة السياسية، وضاعف الفيتناميون والاندونيسيون والملغاشيون والسوريون والجزائريون والكوريون هجوماتهم ضد الاستعمار الذي أصيب بجروح قاتلة. لكن أحداث سطيف (الجزائر) على الخصوص هي التي كان لها وقع عميق على المغاربة ولنذكّر بهذه الأحداث بشكل مقتضب.

في الثلاثاء 8 ماي 1945 وهو يوم السوق الاسبوعي تأوي مدينة سطيف فيه 15000 شخص أكثر من المعتاد، أغلبهم فلاحون وتجار جاؤوا الى السوق من أماكن أبعد. عشية ذلك اليوم، رخص للوطنيين بالتظاهر، وحذرهم قائد شرطة قسطنطينة بوضوح أن عليهم الاكتفاء بالمطالب الديموقراطية وإلا سيأمر باطلاق النار على المتظاهرين اذا رفعوا الراية البيضاء والخضراء الجزائرية.

بدأت المظاهرة في ضواحي لاثّار قرب المسجد واتجهت نحو وسط المدينة وكانت محاطة بالبوليس. وقطعت المظاهرة حوالي ألف متر بالراية الجزائرية مرفوعة و لم يتدخل الدركيون. لكن على مقربة من «الكّران كافي دي فرانس»، في قلب وسط المدينة حاول عميد [الشرطة] أن ينزع الراية

الوطنية من يد أحد المتظاهرين. لكن المناضل قاوم واطلق الشرطي النار، وسقط قتيل وعدة جرحى. وعندئذ بدأ التمرد.

طارد المتظاهرون الاوروبيين، وأطلقت الشرطة، مدعومة من طرف الجيش، النار على المتظاهرين، وسقط العديد من القتلى والجرحى. وعندما انسحب «الفلاّحة» من المدينة حكوا للقبائل ما حدث وبذلك امتد التمرد الى البوادي والقرى المحيطة بسطيف. ومات 112 فرنسياً خلال ذلك التمرد.

وبالمقابل، فإن أكثر من 40.000 جزائري قد ذهبوا ضحية القمع الشرس الذي قام به الجيش الفرنسي الذي احتل مدينة سطيف تحت قيادة الجنرال ديفال. إن جنود اللفيف والسينغاليين والمعمرين الفرنسيين بمساعدة الدبابات والطائرات والبواخر الحربية – (قصفت الطرادة ديكي ثروان قرى تكيتونت وواد المرسى) – انقضوا على الجزائريين وشرعوا في عملية قنص حقيقية للعربي. وقدمت الحكومة الفرنسية الاحداث على أنها نتيجة ل «مؤامرة فاشية» وأعلن الحزب الشيوعي نفسه ؛ وكان له وزراء في الحكومة ؛ بل دافع وطالب بالقمع في بيان اللجنة المركزية الذي يندد فيه بالانتفاضة باعتبارها «مؤامرة فاشية» و «استفزازا [من تدبير] عملاء هتليريين»، ويجب قمعها فورا وبصرامة، يقول بيان اللجنة المركزية : من «الضروري، وباستعجال، معاقبة منظمي التمرد والعملاء الذين حضروا له، بدون شفقة وبشكل سريع». وبعد ذلك بشهر، بمناسبة المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي اتخذ موريس توريز نفس الموقف الذي اتخذه والي قسطنطينة حيث قبل المطالب التي ليست وطنية وهدد الوطنيين وافترى عليهم، واقترح أن يُجرد من السلاح «الجنود وضباط الصف والضباط الجزائريون الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية».

وبمجرد ما عرفت تفاصيل هذا الاغتيال الجماعي اندلعت حركة قوية من الاحتجاج والتضامن في منطقتي المغرب. وفي الحماية الاسبانية كان ذلك أول ظهور جديد وعلني للوطنيين منذ نهاية حربنا الأهلية. وشهدت تطوان عدة أعمال ومظاهرات تم قمعها بعنف من طرف البوليس والجيش الاسباني. وخلال هذه المظاهرات، بالاضافة الى السخط الذي

أثارته مذبحة سطيف لدى الجماهير الريفية، كانت هذه الأخيرة تُعبر عن رغباتها في توقيف الهجرة السياسية الفاشية وتوقيف نزع الاراضي لفائدة المعمرين الاسبانيين الجدد الذي يقوم به المندوب السامي الجنرال فريلا، كما كانت تطالب أن لا تكون المساعدة الاقتصادية [التي تُقدم] للكنيسة الكاثوليكية على حساب الميزانية المغربية. وكانت المطالبة بإقامة الحريات العامة وتكوين حكومة وطنية مؤقتة وتهيء البلاد للاستقلال، هي الشعارات الأخرى المعبئة لهذه الأعمال. وحاولت الصحافة الاستعمارية الاسبانية، بإيعاز من المندوب السامي، استغلال «غزو» ستيف في اتجاه معادٍ للديموقراطية بحملة الاشتراكيين والشيوعيين جزءاً من المسؤولية فيما حدث. وإن لم يكن ذلك غير خاطىء، فلم يكن له أي تأثير في صفوف الوطنيين، الذين استفادوا من خبرة محنة «غرامهم» بالفرنكاوية وادركوا أنهم موضوع محاولة اغراء جديدة. إن التجربة السابقة،واستحالة الاستفادة من التناقضات بين الاسبانيين،والتغييرات التي وقعت في العالم،أدت الى فشل مشروعات فريلا — المدافع الحازم عن الاستعمار — بشكل مدوٍ.
وبعد شهور، في فبراير 1946، بعث الوطنيون الى القاهرة بوفد من المنطقة الخليفية سلم ملاحظات وتقارير، حول الوضعية في المغرب الشمالي، الى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في أنشاس،والى مؤتمر بلودان،والى مجلس الجامعة العربية. ولدى عودتهم الى تطوان في 25 غشت، نظم الوطنيون مظاهرات سلمية في كل انحاء الحماية، مساندةً للمندوبين سيدي محمد بن عياد وسيدي محمد الفاسي، لتلافي اعتقالهما من طرف البوليس الاسباني. وتدخلت السلطات العسكرية مما أدى الى اصطدامات عنيفة بينها وبين المغاربة. واحتجت حكومة الخليفة — التي لم تبق مجرد حكومة أوبريت — ضد موقف الجيش الاسباني وحذرت فريلا من النتائج الخطيرة التي قد يؤدي اليها استعمال القوة. وفي شتمبر 1946 أرسل أهم حزب في منطقة الشمال، حزب الاصلاح، وفداً بقيادة كاتبه العام الاستاذ الطيب بنونة الى الرباط. وبعد لقائه بمحمد الخامس، عقد اجتماعاً مشتركا مع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال، واتفقوا على توحيد برامجهما من أجل المطالبة بالاستقلال ووحدة البلاد في ظل العرش العلوي الشريف والرفض الرسمي

لسياسة الخداع التي ينهجها فريلا في المنطقة الخليفية. ولدى عودته الى تطوان صرح عبد الخالق الطريس بوضوح، وهو أهم أحد المندوبين، أن «حزب الاصلاح في الشمال وحزب الاستقلال في الجنوب قد عاهدوا الله، وقرروا العمل بشكل مشترك، من أجل تحقيق هذا الهدف، بأن لا يقبلوا عن استقلال ووحدة البلاد بديلا.
وهكذا بما أنه لا وجود لاختلافات بين جنوب وشمال المغرب ولا بين السلطان والخليفة، وجب لذلك أن تتوحد توجهات حزب الاصلاح مع توجهات حزب الاستقلال».

على إثر هذه النشاطات الجديدة للحركة الوطنية، قرر فريلا تقديم عرضه أمام الملأ. فبمناسبة عيد إسلامي، ألقى خطابا في حفل استقبال أمام الخليفة وعدد من الأعيان المغاربة، وأعلن في ذلك الخطاب أنه سيقدم للخليفة، مشروع اصلاحات للمصادقة عليه يرمي الى إحداث بعض الوزارات الجديدة. وهناك في الحين، رد ممثل وطني مؤكدا أن الوطنيين غير مستعدين لقبول الدخول في أية حكومة، لأن مرحلة الانبهار بالوزارات انتهت، كما أن المغاربة مقتنعون بأن اصلاحات الحماية ليست سوى خداع لفائدة الاستعمار الاسباني. وبعد أيام، اصدر حزب الاستقلال نشرة في نفس الاتجاه مؤكدا تضامن [الحركة] الوطنية المغربية في الشمال والجنوب في مطالبها وفي أساليب عملها من أجل تحقيقها، ومحذراً مواطنيه من الانبهار ب «العبارات المعسولة» للحكومات الاستعمارية لباريس ومدريد. ورد فريلا على هذا الرفض بالقوة، واوقف الجريدتين المغربيتين، الوحيدتين اللتين بقيتا كمخلفات لفترة الحريات من 1936 الى1938، «الوحدة المغربية»، و «الحرية» لسان حال حزب الاصلاح، وقام بعمليات التفتيش والاعتقال وطرد من عمله كل من كانت له أدنى صلة بالوطنيين.

أمام كل هذا، بعث الوطنيون بمذكرة الى الكتابة العامة للأمم المتحدة وبنسخ من نفس المذكرة الى كتابة الجامعة العربية والى كل الدول الاعضاء في الجامعة العربية، ويطالب الوطنيون في المذكرة بالغاء الحماية واعلان الاستقلال.

واستمر التوتر في تصاعد الى أن انفجرت الاحداث المأساوية ليناير وفبراير1948 والتي جاءت بعد المؤتمر الهام للمغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة.

إن النضال المتصاعد للوطنيين التونسيين والجزائريين والمغاربة طرح عليهم ضرورة تنسيق جهودهم. لذلك اتفقوا مع الجامعة العربية على عقد مؤتمر عام لدراسة قضايا المغرب العربي والبحث عن أنجع الوسائل من أجل تداخل، نشاطاتهم واعلان تضامن العالم العربي بالشكل المناسب لخدمة قضية التحرير. ودامت اشغال المؤتمر أسبوعا من 15 الى 22 فبراير 1947، وخلالها تمت المصادقة على اتفاقات تكتسي أهمية استثنائية :

1 - بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر ؛

2 - مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية باعلان استقلال البلاد ؛

3 - المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها ؛

4 - رفض الانضمام الى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من اشكاله؛

5 - اعتبار أيام احتلال الجزائر (5 يونيه) وفرض الحماية على تونس (12 مايو) وفرض الحماية على مراكش (30 مارس) أيام حداد في جميع أقطار المغرب ؛

6 - تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

وعرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب وقد اتخذت فيه القرارات التالية :

1 - ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر إما باندماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية منها ؛

2 - احكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

ويوصي المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتي :

أ - الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء

ب - تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك

ج - العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا

4 - ضرورة وقوف الاقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الازمات في أي قطر منها.

وفيما بعد رفعت المطالب التالية للجامعة العربية :

مطالبة الجامعة العربية :

1 - باعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، واعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الاقطار، مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة

2 - بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة اقطار المغرب على تحقيق استقلالها الكامل.

3 - بارسال لجنة تحقيق الى اقطار المغرب.

4 - بتعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة.

5 - عرض الحالة الثقافية بالمغرب على الجامعة العربية، ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب، وحل مشكلات الطلبة المغاربة الذين يلجأون الى المشرق بقصد اتمام دراستهم في المعاهد العربية، وتذليل العقبات التي يلاقونها.

ثم عرض المؤتمر المشاكل الخاصة، بالمغرب،وتمت المصادقة على النقط التالية :

1 - رفع مذكرة الى احدى الدول العربية، يبين فيها بالاسانيد الصحيحة، كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية، كل ما قررته هيئة الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب، ويطالب منها رفع القضية الى هيئة الأمم المتحدة.

2 - ان ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة الى هيئة الأمم

المتحدة، تشرح فيها اعتداء فرنسا واسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته ومنعه من استعمال حقه في تقرير مصيره. وأن تطالب بارسال لجنة للتحقيق في أعمال هاتين الدولتين التي تناقض ما قرر في ميثاق هيئة الأمم المتحدة من المبادىء.

3 — ارسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية الى مجلس الاقتصاد والاجتماع وحقوق الانسان. تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا واسبانيا على حقوق الانسان الاساسية في المغرب العربي وحطمتا كيانه الاقتصادي والاجتماعي وتطلب رفع هذه المسائل الى الهيئة وارسال لجنة الى المغرب للتحقيق.

وفي صيف نفس السنة، قدم مندوب مغربي، هو المهدي بنونة ممثل وطنيي المنطقة الاسبانية، مذكرة الى الكاتب العام للامم المتحدة ترنيك لي وطالب بأن يسمح له بعرض وجهة نظره أمام اللجنة السياسية التي ستناقش علاقات اسبانيا الفرانكاوية مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة. وطلب منويل اسنار، سفير فرانكو بواشنطن، من الاستاذ بنونة عدم القيام بمساعي أُخرى حتى يتصل بمدريد. ورد القائد المغربي على ذلك بالايجاب شريطة أن تقوم الحكومة الاسبانية بالخطوات التالية :

1 — أن تعلن اسبانيا أنها تساند قيام دولة مغربية مستقلة تضم المغرب الفرنسي وطنجة والمنطقة الخليفية ؛ وأن تعلن الاستقلال الفوري للمنطقة الخليفية كإجراء أولي ؛

2 — أن تصدر عفوا شاملا على كل المعتقلين والسجناء السياسيين؛

3 — أن تشرع في مفاوضات مباشرة مع الخليفة من أجل تحقيق هذه الاهداف.

وبعث أسنار بالمطالب الى فرانكو، وكجواب تلقى مجموعة من الاسئلة حول مطالب الوطنيين وحول معنى مفهوم «المعتقلين السياسيين». وأمام هذا الرفض المقنع بالتهرب، تابع بنونة مباحثاته مع مختلف الوفود في سان فرانسيسكو. لكن خارج العالم العربي، كان يبدو أن لا أحد من

المعسكرين مهتم في ذلك الوقت بالمصير الذي ينتظر الشعوب المستعمرة.

ولتسهيل القمع أكثر، قرر فريلا انهاء مهزلة القضاء الأهلي بواسطة قرار يُبعد بموجبه المخزن عن الفصل في القضايا المرتبطة بالأمن العام، متجاهلاً المعاهدات التي تلزمه أمام تلك الحكومة ؛ وذلك لأنه فقد الثقة في الموظفيين المغاربة الذين كانوا يعارضون تنفيذ التوجيهات التي تعطى لهم لمعاقبة الحركة الوطنية.

ومع القرار الجديد أصبحت المحاكم الاسبانية هي الوحيدة التي لها صلاحية الفصل في كل ما يرتبط بالمس بالأمن العام.

ونشر حزب الاصلاح تحذيرا يتلخص في العبارات التالية : «إن هذه الخطوة التي اقدم عليها الاسبانيون خطيرة جداً وستؤدي لا محالة الى اصطدام بيننا وبينهم. إن السلطات الاسبانية قد ألغت الحكومة المغربية بشكل تام لما أسندت مهمة الأمن العام لسلطات المراقبة الاسبانية. وبهذه الطريقة اعتدت اسبانيا على القضاء الاسلامي،ووضعت المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية. ويعني هذا إعلان حالة حرب مستمرة في المنطقة».

إنهم لا يبالغون لأن الفصل الثاني من القرار يُلغي الشرطة المغربية ويُسند مهمتها للشرطة الاسبانية. ويخول الفصل الثالث للبوليس الاستعماري الحق اللامشروط في تفتيش المنازل ؛ ويحدد الفصل السادس أن الشرطة ستتلقى أوامر مباشرة من المندوب السامي. ويشكل ذلك خرقا سافراً حتى لمعاهدة الحماية التي لم تُخول لاسبانيا إلا حق المراقبة. ويعطي الفصل الثامن طابعا عسكريا للبوليس الاسباني.
وبذلك أعطيت صلاحية النظر في قضايا الأمن العام للقضاء العسكري الاسباني.

وفور ما عرف النبأ اجتاحت كل شمال المغرب موجة من السخط. وبقيت تطوان مشلولة باضراب لمدة 24 ساعة، بينما كانت لجنة من الاعيان، المجتمعين في المسجد الكبير، تحرر بيانا يطالب بالغاء ذلك القانون.

وفي نفس الوقت كانت تنتظرعودة الاستاذ المهدي بنونة من الامم المتحدة والاستاذين عبد الخالق الطريس ومحمد بن عبود من مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة. وأمام نبأ منعهم من دخول منطقة الحماية من طرف فريلا، كان رد فعل الشعب المغربي مدهشا حيث وقع تمديد اضراب تطوان لمدة 72 ساعة أخرى، وفي 3 فبراير عمت المظاهرات كل المناطق الخليفية هاتفة بحياة المغرب المستقل، والموت للاستعمار الاسباني والفرنسي، وفي تطوان حُوصر مقر المندوبية السامية. لذلك أعلن فريلا حالة الحرب وأنزل الجيش الى الشارع. وفي 4 فبراير، بقي أبرز المستعمرين الاسبانيين مجتمعين خلال ازيد من 20 ساعة في انتظار الاخبار القادمة من القبائل ؛ واتخذوا قرار تسليح الاسبانيين إن لم يكف المغاربة عن اعمالهم في اليوم الموالي. وفي نفس ذلك اليوم حقق «الجيش الاسباني المجيد» مأثرة أخرى من مآثره وهي اغتيال مئات المغاربة ؛ ويجب أن يضاف الى ذلك آلاف الجرحى والمعتقلين والمعذبين – إن 20 وطنيا ماتوا تحت التعذيب – الخ... وإلى جانبهم سقط أيضا عشرات الجنود الاسبانيين وهم الضحايا الخفية والمجهولة لاستعمارنا.

واصدر عبد الكريم، البطل الشيخ، من منفاه بالقاهرة البيان التالي: «في الوقت الذي تعمل فيه كل الدول على تحسين وضعيتها بعد نهاية الحرب العالمية الأخيرة، فإن تطور الأحداث في مناطق المغرب يسير من سيء الى أسوأ. وكأن تنافسا عنيفاً يجري بين فرنسا واسبانيا لتبيان من منهما سيُلحق أسوأ المصائب بهذا البلد البريء. لم نكد ننتهي من الحديث عن التضحيات الهائلة التي فرضتها علينا فرنسا [7 أبريل 1947 : قمع فرنسي شرس في الدار البيضاء أدى الى سقوط العديد من القتلى]، حتى سارعت اسبانيا لتجعلنا نتحمل تضحيات مماثلة.

وقعت الآن أحداث دموية في تطوان، وذهب ضحيتها العديد من أبناء المدينة البطلة، لا لشيء، إلا لانهم احتجوا ضد منع ثلاثة من خيرة أبنائهم من الدخول اليها. وإن دلت هذه الاحداث على شيء فإنما تدل على بطولة الشعب المغربي وعلى جبن الاسبانيين الفاشيين. [لاحظ كيف تميز الدعاية الوطنية المغربية بين الاسبانيين بعضهم بعض] إن هؤلاء طعنوا

من الخلف شعباً أعزلَ. وحينما كان لهذا الشعب جيش مسلح، لم تكن الجيوش الاسبانية تقوم إلا بالتراجع.

من الاكيد أن اسبانيا وفرنسا، بالرغم من اختلافات سياستهما، متفقتان ضد بلدان المغرب العربي وقد نسقتا خططهما واعمالهما من أجل القضاء على العروبة في هذه البقاع [يشير الى الاجتماع الذي عقده فريلا وجوان في طنجة في بداية 1948 حيث اتفقا على اتخاذ موقف مشترك ومنسق لمواجهة الوطنيين].

نناشد اخواننا عرب المشرق بأن يكونوا على حذر من الدسائس التي ما فتئت اسبانيا الفاشية تحاول نشر دعايتها الكاذبة في نفس الوقت الذي تُريق فيه دمنا».

إن التعاون الاستعماري القائم بين المرشال جوان المقيم العام لفرنسا بالمغرب والجنرال فريلا المندوب السامي لاسبانيا بالمغرب، انتهى بموت الثاني في مارس 1951 وبعزل الأول في غشت من نفس السنة. وإن خلفيهما الجنرلان غليوم وغرسيا فالينيو قد خرقا اتفاقية طنجة وانتهجا سياسة مختلفة وعدائية الى حد أنها، خصوصاً ابتداءاً من 20 غشت 1953 – خلع محمد الخامس –، أدت الى اعادة طبع مزيدة ومنقحة لوضعية سنوات 1936 – 1938 : قمع عنيف من طرف الاستعمار الفرنسي ودعم صريح للوطنيين المغاربة من طرف الاستعمار الاسباني. فبعد شهور من تعيينه صعد غليوم القمع الى حد أن الدرك اغتال، خلال شهر واحد، قرابة سبعين مغربيا واعتقل اكثر من 500 مواطن مع اغلاق الجرائد الوطنية «العلم» و «المغرب» و «الاستقلال» و «الرأي» تاركا للتداول الجريدة الشيوعية «لسبوار» (الأمل) فقط. بينما منح غرسيا فالينيو بواسطة ظهير، وذلك في شتمبر 1951، مزيدا من الاستقلال الذاتي للجماعات [مجالس القبائل] حتى «تتهيأ وتحصل على الممارسة الضرورية ؛ حتى في أقصى زوايا منطقة الحماية ؛ للقيام بمهام أخرى وبمسؤوليات سياسية ذات أبعاد كبرى». وفي 7 مارس 1952 سمح بنشاط الاحزاب السياسية بالمغرب استنادا الى حُجة تؤدي بنا في حالة الاخذ بها الى القول : إن مستوى حضارة اسبانيا

كان عند اصدار هذا القانون، بل والى حد اليوم بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ، هذا المستوى كان أدنى من مستوى الشعب المحمي من طرفها «نظرا لتطور الشعب المغربي في هذه المنطقة وسيره الحثيث نحو مستوى ثقافي أرقى بفضل العمل الحامي لاسبانيا التي لا تدخر جهداً للقيام بمهمتها؛ ونظرا لرغبة الأمة الحامية في أن يكتسب هذا الشعب النبيل، يوما بعد يوم، مزيداً من الثقافة المدنية الضرورية لتسيير مصائره بنفسه، ثقافة يجب أن تكون ثمرة تبني تحصيل منهجي وتدريجي. وكل هذه العوامل تملي اصدار بعض القوانين الاضافية للتشريع الذي ينظم قانون الجمعيات في المنطقة، هذه القوانين التي يمكنها بسهولة أكبر، توسيع مجال التعبير عن المشاعر النبيلة والمطامح المشروعة التي تعتبرها الأمة الحامية جديرة بكل احترام وتقدير. ولذلك، وبالرغم من أنه تم السماح عملياً بنشاط الأحزاب السياسية المغربية في مراحل مختلفة، أصبح من الضروري إضفاء الشرعية على هذه الوضعية، بتوضيح الاجراءات المعمول بها حول ممارسة حق الاجتماع بشكل مناسب، حتى تتمكن الاحزاب السياسية المذكورة أو التي تتأسس، من ممارسة نشاطاتها في إطار المشروعية».

وهكذا، كانت الاحزاب والقادة الوطنيون، في بداية 1953، يعملون بكل حرية في الشمال الاسباني،في حين كانوا مضطرين الى انشاء المنظمة، السرية في الجنوب الفرنسي، والمقاومة السرية التي كان محمد الزرقطوني أول قادتها قد عُذب واغتيل في مراكز الشرطة الفرنسية. إن هذا التقسيم السياسي كان يلعب لصالح العدو المشترك للدولتين المستعمرتين أي [الحركة] الوطنية المغربية. لكن لماذا وضعت باريس ومدريد حداً للتنسيق الذي كان قائما بينهما سنة 1948 ؟

إن الاحداث التي وقعت في المغرب الاسباني، بعد شهر من التوقيع على ذلك الاتفاق المعادي للوطنية، دفعت فرانكو الى التفكير. إن الحركة الوطنية حقيقة متنامية لا يمكن تجاهلها. وعاجلا أم آجلا سيكون من الضروري حمل السلاح لمحاولة سحقها، إلا أننا لم نبق في السنوات العشرين «السعيدة». إن بانورما الوضع الدولي تغيرت وحصلت مجموعة من البلدان على استقلالها. وحركة تحرير وطني مثل حركة هوشي منه قضت

على الامبريالية الفرنسية في الهند الصينية، واجتاحت رياح التمرد القاهرة وأدت الى سقوط الملك فاروق في يوليوز 1952.

وكانت المجموعة العربية الآسيوية قد طالبت بتسجيل القضية المغربية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في 4 أكتوبر 1951. وفي 10 شتمبر 1952. وأصبح سلطان المغرب يعمل الى جانب الوطنيين صراحة، وفي رسالة مؤرخة ب 14 مارس 1952 الموجهة للحكومتين الفرنسية والاسبانية يطالب ب :

1 – تصفية الجو السياسي ؛
2 – اعطاء الحريات العامة والخاصة وعلى الخصوص الحريات النقابية ؛
3 – تكوين حكومة مغربية مؤقتة.

ولم تكن الوضعية الداخلية لبلادنا ملائمة لمواجهة الحركة الاستقلالية. كان الديكتاتور قد نجح في افشال المحاولات الغوارية، لكن اضراب 1951 في برشلونة كان الدليل الملموس على أن المعارضة اختارت طرقاً أخرى لمحاربته. لا، لم يكن بالامكان الانهماك في حرب جديدة في المغرب. ومن جهة أخرى كان استغلال نضال العرب المعادي للامبريالية لفائدة الدكتاتورية ممكنا. كانت اسبانيا معزولة وتم طردها من منظمة الأمم المتحدة ورحل السفراء. وقد يكون اجتذاب العالم الاسلامي الذي كان، في نهاية المطاف، يتوفر على عدد لا يستهان به من الاصوات في الأمم المتحدة، أحد أشكال مقاومة هذه العزلة. وكان بالامكان أن تتحول [اسبانيا] أيضاً الى وسيط بين الامبريالية والشعوب العربية، وسجل ميزان حرارة الحرب الباردة عدة درجات تحت الصفر. كل ذلك كان سهل التحقيق، باعطاء غطاء وتسهيلات لجماعة من «المتحمسين» الذين وإن كانت لهم القوة لطرح الكفاح المسلح،فليست تلك القوة كافية لتهزم الجيش الفرنسي. وحتى لو حققوا ذلك فلن يكون سلبيا لأن الأمريكيين الشماليين سيتدخلون آنذاك، ولربما قاموا بتقسيم جديد للتراب المغربي الذي سنحتكر كيلو مترات أكثر منه. تلك الحسابات، تقريبا، هي الحسابات التي كان

فرانكو يقوم بها في بداية عقد الخمسينات. وبالاضافة اليها كان له حقد عميق على فرنسا التي قضَّبت امبراطوريتنا وكانت تساند الحمر [الشيوعيين] في «الحرب الصليبية» و «تشنع» اسبانيا الوطنية.

وتتاح الفرصة الآن لرد الصفعات، بالاضافة الى [الاحساس] بلذة خفية لمشاهدة الكيفية التي ستحل بها فرنسا «الديموقراطية» هذه المسألة. على كل حال يعتقد فرانكو أنه من الانصاف أن يؤدي الثمن من احتكر «شرْحة اللحم» المغربية. لم يكن يملك سوى 5% من أفقر الاراضي وليس من الانصاف أن يتخذ نفس الموقف الذي اتخذته باريس. وفي هذه القضية وبالرغم من اعتماده على حسابات خاطئة مثل التقليل من شأن الوطنيين والتعظيم من شأن الامبريالية، وبالرغم من أنه يحاول استعمال المطالب الوطنية المغربية لمصلحته الخاصة مرة أخرى، فمن البديهي أن الجنرال فرانكو تصرف بكرامة أكبر من ملكية الفونس XIII الذي قبل [القيام] بدور البوليس لخدمة الامبريالية الفرنسية – البريطانية. وبشكل مفارق، كان فرانكو ينهج السياسة الاوروبية المعادية للاستعمار الوحيدة انذاك. إذ بينما كان النظام الفاشي لمدريد يقدم المال والسلاح والملجأ والتدريب للوطنيين المغاربة، كانت الأنظمة الديموقراطية لباريس ولاهاي ولندن وبروكسيل تغتال الجزائريين والتونسيين والمغاربة والفتناميين والملغاشيين والاندونسيين و «الماوماو» وبكينيا والكنغوليين الخ...

لم يكن للاستعمار الفرنسي من حل إلا الدفاع عن نهبه بالحديد والنار، ومن حيث الكم والكيف كان يملك أحسن جزء من المغرب. وكانت اسبانيا تخسر المال في حمايتها في حين لم تكن باريس تخسر بل على العكس من ذلك. إن دليل الارقام غير القابل للجدال ومُغرٍ أكثر من اللازم لتفادي الاشارة اليه، وكلما كان أكثر اقتضابا اقترب من الحقيقة أكثر. وهكذا نرى أن المغرب كان هو الاقليم الوحيد تحت الادارة الفرنسية الذي يزود صناعة الصلب بالمنغنيز الضروري الذي ارتفع انتاجه من 221800 طن في 1949 الى 334.000 طن في 1951. وكان الكوبلط الذي يستهلكه الفرنسيون يرد كله من الحماية وفي 1944 كان انتاجه يبلغ

1750 طناً وبلغ 7000 طن في 1952. وارتفع انتاج «شربوناج نور افريكان» من 141.000 طن في 1939 الى 395.000 طن في 1951. وبلغ انتاج الفوسفاط 4.600.000 طن في 1951. وعلى المستوى الفلاحي زادت المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة حوالي 15 % منذ 1947. وارتفع انتاج الحوامض بنسبة 20 % بالمقارنة مع موسم 1948 – 1949. وأُنشِئت في سنة 1950 وحدها 197 شركة للمصبرات، وكانت مساحة المنشآت الصناعية الجديدة خلال نفس السنة هي 300.000 متر مربع. إن جزءاً هاما من هذه الزيادة في الانتاجية راجع الى مخطط التحديث والتجهيز الذي مول ثلثي الاستثمارات الضرورية للوصول الى نتائج من هذا القبيل ؛ ويبرز من بينها انتاج الطاقة الذي كان يبلغ 144.000.000 كيلو واط ساعة في 1939 و 625.000.000 كيلو واط ساعة في 1951. ويُقدر مجموع الاستثمارات في المغرب من 1949 الى 1952 برقم 189.350.000.000 فرنك [حوالي 300.000 مليون لسنة 1951]، ومنها حوالي 63.100 مليون من نصيب استثمارات خاصة.

اذا استحضرنا في كل وقت هذا المجهود المالي الذي لم يسمع به قطُ، يُصبح تشبث باريس بالتناور، من أجل البقاء على أرض مغمورة بكتلة هائلة من الرأسمال، على قاعدة الوضع القائم أو على تغييرات قليلة التعرض للخطر ؛ مفسراً بشكل تام. لان الأمر لا يتعلق فقط باستثمارات الدولة وإنما أيضاً بالرأسمال الخاص الذي يتشجع أكثر للاستثمار بقدر ما لا تكون الأرباح مرهونة بالضرائب التي تثقل الاقتصاد الخاص في المتربول. وتعوِّض يد عاملة رخيصة [مكونة من] الأهليين كُلفة اليد العاملة المتخصصة وكلها أوروبية تقريبا. لكن هذا النمو الاقتصادي المتسارع لمغرب الجنوب عجل بظاهرة التغيير الجذري للأسس السوسيولوجية المغربية، الممثلة في جماهير فلاحية مكونة في اغلبيتها من البربر المتشبثين بتقاليدهم وعاداتهم – مغرب «السيبة» القديم – وسكان حضريون مبرجزون من التجار والصناع التقليديين والموظفين – مغرب «المخزن» القديم – وتتكون [هذه الساكنة الحضرية] من بربر قلائل ومن البربر المعربين ومن أخلاف سكان الاندلس

وقد اندمجوا تقريبا في الحضارة الغربية وهم، على كل حال، متأثرون في عقليتهم وعاداتهم وثقافتهم بالوجود الفرنسي. إن هذه الخطاطة لم تعد تعكس الواقع كليا. إن الاستعمار الفلاحي الذي بدأ بكثير من المثابرة باعتباره نجاحا بالنسبة الى المعمرين الفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح يُرحل نحو المدن الشاطئية مجموعات من الفلاحين يبحثون عن عمل. إن النمو الديموغرافي وسهولة المواصلات ضاعفت، يوما عن يوم، تمركزا حضريا لم يكن من مميزات المغرب. إن ظهور البروليتاريا هو العامل الذي غير البانوراما السوسيولوجي المغربي. فبالرغم من اسلامها لم تكن هذه الطبقة العاملة تختلف بشكل كبير في مميزاتها الاساسية عن تلك [الطبقة] التي برزت في أوروبا في بداية التصنيع في القرن الماضي.

انقرضت البنيات التقليدية تاركة الفرد معزولاً في مواجهة مجتمع مادي يحركه الربح الاقتصادي والرغبة في السيطرة. إن البؤس وعدم استقرار الوضعية العمالية، والخوف من البطالة أو الطرد، كان يخلق قلقاً مستمراً، وكان يؤدي الى البحث عن حماية في يقين وتأكيدات جماهيرية تعوض الاطار التقليدي الذي تقوض. وهكذا، وبطريقة شبه حتمية كان الفرد ينتهي الى الاندماج في المنظمات الوطنية. إن تعايش أنوية فلاحية وافدة من قبائلٍ مختلفة ؛ كانت من قبل في اتصال فيما بينها وكانت تجعل من المغرب بلداً [مكوناً] من أجزاء ؛ والابتعاد عن الاطار الاجتماعي العائلي وعن الحساسيات التقليدية نحو المجموعات البشرية الأجنبية عن النظام القبلي، حملت مسلسل انصهار أدى الى ظهور احساس بالانتماء للمغرب وليس لهذه القبيلة أو تلك.

إن التحريض الوطني الذي اقتصر انذاك على أقلية من البرجوازيين ومثقفي المدن، بالرغم من الصدى الذي كانوا يلقونه لدى الشعب، تجاوز بشكل كبير الحدود الضيقة التي كان يتحرك فيها. وكان يجد في هذه البروليتاريا المستجدة قاعدة جماهيرية لمنظماته. وكان يقوم بدعايته الوطنية على أرض مُسمَّدة – الوعي بأنها مفككة كأمة – ويزيد من انتشار هذه الدعاية ارتكازها على معطيات ملموسة : عدم المساواة في الأجر

مع العامل الاوروبي، غلاء المعيشة، احتقار تكوين يد عاملة متخصصة وتقنيين مغاربة، أو الهجرة الفرنسية التي ناهزت منذ 1945 الرقم العالي ل 40.000 من المهاجرين الذين يستقرون سنويا في المغرب، وتتحول الحماية الى منطقة للاستعمار المكثف. لقد نجح الوطنيون في كسب البروليتاريا المغربية الشابة الى جانبهم، وكانت تجد فيهم احساساً جديدا بالوحدة الوطنية، وصيغاً تبدو صالحة لتجاوز وضعيتها الاجتماعية، كما لو أن مجرد تغيير قانون سياسي سيؤدي بشكل آلي الى تغيير جذري في طرح المسألة الاقتصادية.

وكان على الاستعمار الفرنسي أن يواجه حركة جماهيرية، ولم يبق له اختيار آخر سوى محاولة اتخاذ تدابير قوية، فبالقضاء على أصل الداء يُقضى على الداء ؛ إنه أسلوب جذري كانت له فعالية سياسية كبرى في بعض المناسبات. ولذلك كان من الطبيعي أن يحاول [الاستعمار الفرنسي] تطبيقه. لكن، كان ثمة مشكل إذا تشكل رهط حقيقي فالكلاب المدجنة التي كانت تسير على منوال الكلاب لم تكن مكافحة، باستثناء الكْلاوي. إن عقد الآمال الاستعمارية على مستقبل صافٍ من السحب الاستعمارية على المدى الطويل، اعتمادا على قطاع ضعيف، بشكل لا يناقش من السكان العرب، أمر لم يُكن له من معنى. وكتب مسونروس رومانونس في مذكراته، أن الذكرى التي يحتفظ بها عن يوم 2 ماي 1808 في مدريد هي تشوش وقلق عائلته على ورم وقع له لما سقط. إن مجموعة من العائلات المنشغلة بورم أولادها في الوقت الذي يُطرح فيه تحديد مصير شعب، ليس ذلك ولن يكون أبداً هو التعبير الصادق عن إرادة شعب سواء في الرباط أو مدريد أو أي مكان.

وفي يوم 20 غشت 1953، عندما خلعت فرنسا محمد الخامس بالقوة، وأحلت محله الدمية محمد بن عرفة، دشنت آخر مرحلة من النضالات الوطنية بالمغرب. وكان الكْلاوي، وهو سيد اقطاعي من مراكش، هو السند الوحيد الذي وجده الجنرال غليوم الذي نفى السلطان الى الجزيرة الملغاشية. وفي وجدة والرباط والدار البيضاء قتل 36 مغربيا

وجُرح 40 آخرون جروحا خطيرة عندما فرق الدرك بالرصاص أعمال احتجاج الوطنيين. وحاول علال بن عبد الله، وهو عامل، اغتيال بن عرفة واستشهد دون أن ينجح في ذلك. وفاجأ الاجراء الخطير الذي اتخذه الفرنسيون فرانكو إذ لم يكن ينتظر أنهم سيذهبون بعيدا الى ذلك الحد. وقد أسرهُ الخبر ؛ بالرغم من انشغال باله به نظراً للانعكاسات التي قد تكون له في الحماية الاسبانية، لأن فكرة تدخل الأمريكيين وحصول فرانكو على توسيع المنطقة الاسبانية كانت تخامره في ذلك الوقت. وكان حلمه يرتكز على آخر تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب التصويت الامريكي لصالح اقتراح المجموعة العربية - الآسيوية بتسجيل القضايا المغربية في المرتبة الثانية والثالثة من جدول أعمال الدورة، وكان ذلك يعني إلزام فرنسا بالمثول أمام هيئة الأمم المتحدة ووضع صلاحيات فرنسا بين قوسين عند التصويت على ثلاثة مقررات متعلقة ب «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، صوتت الولايات المتحدة ضدها. واصدر الديكتاتور أمره الى غرسيا فالينيو باستنكار الاجراء الفرنسي وإطلاق حريات الوطنيين المغاربة الى أقصى حد.

ولذلك، قدم المندوب السامي ؛بعد ستة أيام، احتجاجاً الى المقيم العام لأن استشارة اسبانيا لم تتم في مسألة مثل خلع السلطان، ونبه الى أن التعاون سيكون جد صعب من الآن فصاعداً «لأنه لم يعط لاسبانيا سوى اعتبار قليل الى هذا الحد، إسبانيا التي لها شأن أكبر من أية دولة أخرى في المسألة المغربية». وفي 25 نوفمبر صرح المندوب السامي لجريدة «أ.ب.س» أن الاجراء الذي اتخذ في المغرب الفرنسي خطير لأن جزءاً كبيرا من سكان المغرب يعتبر نفسه معتدىً عليه ؛ وفي نفس الوقت أشار غرسيا فالينيو أن هناك ثلاثة مسؤولين عن الوضعية :

أولا، فرنسا التي لا تعتبر إلا رأي المعمرين ؛

ثانيا، السلطان الذي يُصغي لديماغوجية الوطنيين ؛

وثالثا، حزب الاستقلال لأنه يطالب «باستقلال ليس المغرب مهيئاً له».

وفي بداية 1954، في 21 يناير، في تجمع سياسي حاشد أمام أزيد من 30.000 مغربي، حذر المندوب السامي من «أن فرنسا خطت خطوة لا رجعة فيها، وعليها أن تواجه الآن مسؤولياتها وحدها»، وأعلن عن تضامنه مع ضحايا «القمع الفرنسي الشرس». وفي نفس الحفل تلا تصريحاً موقعاً من طرف 430 من الممثلين المغاربة :

«إن الأحداث ذات الخطورة الاستثنائية التي وقعت في الشهور الأخيرة ملأت بأ لم عميق قلب كل وطني مخلص. إن الاهانات التي الحقتها الحكومة الفرنسية بكل المغاربة والجارحة لأنبل مشاعرهم ولاكثرها صميمية، أدت الى استنكار عام يُعبر عن نفسه بالرغم من الاجراءات القمعية والاجبارية القوية المطبقة في كل المنطقة، التي أصبحت بذلك ليس فقط غارقة في الألم،وإنما أيضاً قلقة بشكل عميق على تطور وضعية مليئة بالمخاطر،ومناقضة الى حد كبير لما يجب أن يكون عليه عمل الحماية. إننا ممزقو القلب بهذا الألم وهذا القلق عن مصير شعبنا، إن كل الموقعين على هذا التصريح يعبرون عن قلقهم ويجددون رغباتهم كما يلي :

1 - نرفض بعزم، ودون أي تساهل، السياسة المتبعة في منطقة الحماية الفرنسية من المغرب، ونرفض الاجراءات التي أدت الى خلع الملك الشرعي محمد بن يوسف [والذي جاء] نتيجة لمناورات الاقامة الفرنسية باتفاق مع عناصر محلية من طينتها ومن وراء الشعب المغربي برمته في هذه المنطقة، مبينة بذلك عن احتقار تام لارائه ومشاعره وطاعنة في الاتفاقيات التي تُقرها الحماية.

2 - نعبر عن تأييدنا اللا مشروط، فضلا عن امتناننا وامتنان الشعب المغربي قاطبة، للسياسة المتبعة في منطقة الحماية الاسبانية، ونتيجة لهذا التأييد نُعلن لكم أننا لا نعترف بسلطة مولاي بن عرفة لأنه فرض بشكل تعسفي من طرف فرنسا ضداً على مشاعر الشعب المغربي وباحتقار لها ولا نمتثل إلا لسلطاننا المحبوب فقط. واستناداً الى الفكرة الاساسية، التي ما فتأت اسبانيا تدافع عنها، لوحدة المغرب، نطالب بالفصل الظرفي للمنطقة الاسبانية، ما لم تتغير الظروف السياسية التي تهيمن في المنطقة الفرنسية، ونطالب بأن تكون لخليفتنا السيادة الكاملة فيها دون أيه تبعية

لعرفة».

وبعد خمسة أيام، اصدر فرانكو عفوا شاملا عن كل المعتقلين السياسيين المغاربة. وفي بداية فبراير، استقبل فرانكو في قصر، البرادو وفدا من الوطنيين وتسلم منه «تصريح تطوان» وعبر للوفد عن آمله ل «الاحداث المحزنة التي نأسف لها اليوم» وندد بالتواطؤ مع الاستعمار الفرنسي. «إن التزام الصمت من طرف أمم أخرى مهتمة أمام وضعية التوتر الخطير، لا يعني أنها توافق وأن ليس لها تحفظات إزاء عنف وشذوذ العمل الفرنسي»، وأكد بنثر أوناموني* يقينه بأن «منطق العقل سينتهي بالانتصار على منطق القوة». وانتهى الشهر باحتجاج فرنسي يقول «إن فرنسا تلقت باندهاش موقف الحكومة الاسبانية»، وقد قام السفير جاك ميري بتسليم نص الاحتجاج الى وزارة الشؤون الخارجية.

وفي نفس الوقت وجهت المؤسسات الرأسمالية الرئيسية في المغرب الفرنسي، رسالة الى الغرفة التجارية للمغرب الاسباني، تعبر فيها عن ذهولها وهي ترى الشركات الاسبانية الخاصة توافق على مساعي المندوب السامي «التي تعني في الواقع انتحار الوجود الاسباني – الفرنسي». إن صعود عبد الناصر الى السلطة، بعد استقالة نجيب، ساهم في تجذير كفاح المنظمة السرية. ففي 6 مارس ألقى الميكانيكي الشاب بن علي بقنبلة على بن عرفة؛ وفي 6 ماي تمت تصفية عميلين أساسيين هما إمام مسجد فاس وباشا نفس المدينة. وسجلت عشية الذكرى الأولى لخلع محمد الخامس تصاعدا هائلاً للنشاط الارهابي : 32 قتيلاً و 66 جريحاً في الاسبوع الأول من غشت، 9 قتلى و 32 جريحاً خلال يوم واحد – 8 غشت – في بور ليوطي [القنيطرة] ؛ 75 قتيلاً و 244 جريحاً في الأيام العشرة الأولى من غشت التي تُوجت بالاحتلال العسكري لفاس من طرف جنود اللفيف الاجنبي والسنغاليين. وفي نفس التاريخ الحاسم، 20 غشت، تمت تصفية باشا الدار البيضاء من طرف مناضلين وطنيين. وفي نفس الوقت شهدت

*أونامُوني نسبة الى أونامونو «UNAMUNO»

تطوان مظاهرة للتاضمن بقيادة عبد الخالق الطريس، بعد أن استمعت الى خطاب غرسيا فالينيو «علينا أن نواصل السير في طريقنا المستقيم الذي يستهدف تسهيل وتشجيع تطور الشعب المغربي الى أقصى حد، بسخاء وعطف حقيقي وبخطى ثابتة».

والى خطاب آخر للخليفة : «إن عجلة الزمان لا تتوقف عن السير وفي يوم ما، قريب أو بعيد، سنصل الى أسمى أهدافنا». وفي نفس اليوم، نشرت جريدة «ألْكَسَارْ» بمدريد مقابلة مع علال الفاسي : قال فيها «إن الاحداث الدموية التي أثارها الفرنسيون بالمغرب حاليا، لا تسمح بالتنبؤ بمستقبل متفائل».

وبمناسبة الذكرى 27 لتربع السلطان على العرش في 18 نوفمبر التي أعلنت عيدا في المنطقة الاسبانية، عرض المندوب السامي موقفه، وهو من شقين، قائلاً من الواضح ان التفكير في استقلال ذاتي سياسي غير مناسب مادام الشعب المغربي ليس مؤهلا لتسيير نفسه بشكل فعال. نطرح على عاتقنا هذين الشرطين : اعطاء شهادات التأهيل التقني لكل مغربي يستحق ذلك مهما كان عدد المستحقين، وأن لن يبقى مغربي واحد يتوفر على شهادة التأهيل للقيام لمهمة ما، دون أن يقوم بتلك المهمة، وهكذا تملّص المندوب السامي من كل التبعات: إن الحل الذي يستند الى القوة ليس حلا، ومن المنتظر أن تتصاعد موجة العنف. وعلى الفرنسيين أن لا يتهموا أحدا، لأنهم يتحملون المسؤولية كلية.

وفي شهر ماي شهدت السنة التي انتهت حدثا حاسما له تأثير عميق على كل الشعوب المستعمرة، ففي 6 ماي سقطت ديان بيان فو. إن الوطنية الفتنامية هزمت الامبريالية الفرنسية. واظهرت أنّ أقدام الاستعمار من طين وأن هزيمته ممكنة. وارتفعت معنويات مقاتلي المنظمة السرية بشكل كبير بهزيمة الجنرال دي كاستري.

بدأت سنة 1955 بحكومة جديدة للخليفة، ظهر فيها من جديد قادة وطنيون بارزون من منطقة الشمال يشغلون فيها وزارات العمل

الاجتماعي والعدل والتربية والحبوس. بينما كان العنف يحصد كل يوم مزيدا من الضحايا، كان الهدوء يسود في الحماية الاسبانية الى حد أن الجمعية XIII للفدرالية الوطنية لجمعيات الصحافة اجتمعت في تطوان. وفي غشت، اقترح المقيم العام لفرنسا كرنفال على حزب الاستقلال أن يشغل ثلث الوزارة في حكومة بن عرفة. وكان رد علال الفاسي حازما :

1 – خلع بن عرفة ؛
2 – عودة محمد الخامس ؛
3 – حكومة مؤقتة للمفاوضات بأفق الاستقلال.

انتهت الذكرى الثانية لنفي الملك الشرعي، في 20 غشت، بقرابة 1400 قتيل. وأُعلنت حالة الحرب في الدار البيضاء ؛ ومن جديد غصت تطوان باللافتات والاعلام الوطنية. وأحرقت خريبكة من طرف مناضلين، وهي مركز صناعي هام يصدر 15.000 طن من الفوسفاط يوميا، واضرمت النار في الاوراش والمصانع والآلات تعبيرا عن الاحتجاج. ومات ريمون ديفال، قائد جيوش الاحتلال الفرنسية، في حادثة طيران حسب الرواية الرسمية، والحقيقة أنه ذهب ضحية اغتيال ؛ ولم يكن 140.000 جندي كافياً وتم استدعاء 60.000 من الاحتياطيين. وأخبر جورج بنشيني، مراسل لومند، أنه شاهد عملية عقاب قرية عربية : «يعتقد أن بعض المتمردين خرجوا منها وبما أن الشبان رحلوا وبقي الشيوخ والاطفال والنساء فقط، فقد تم اغتيالهم جميعا».

ووصل مدى الاعمال الى حد أن الحكومة الفرنسية، بعد خمسة أيام في 25 غشت، قررت الاعتراف بالحركة الوطنية المغربية رسمياً. وبدأت المفاوضات في ايكس ليبان. وفاجأ النبأ فرانكو الذي انهارت حساباته.إن الفرنسيين أضعف مما كان يتوقعه، وكان يحس بأنه وقع في الفخ الذي نصبه. وتتبع الخطوات الأولى للمفاوضين وسجل أن الصراع سيستمر والتزم بصمت مطلق خلال شهر بالضبط وبعده نشر مذكرة للحكومة الاسبانية. وخلال هذه الثلاثين يوما الطويلة صمت غرسيا فالينيو، وتدخله العلني الوحيد كان هو تكريم غريگوريو كروشانو حيث شبه

ممارسة مصارعة الثيران بالسياسة. الا يشكل ذلك انعكاسا للاشعوره ؟ وخرج عن صمته في 25 شتمبر عندما قدم بيان مدريد : «تعتبر الحكومة الاسبانية أن اعادة اقامة الشرعية في المنطقة الفرنسية من المغرب، باعتبارها قضية تهم فرنسا، لا يجب على اسبانيا، التي لم تكن لها أيه صلة بتغييرها اطلاقاً أن تتدخل.

لكن، إذا تعلق الأمر بادخال تغييرات على النظام الحالي للحماية تؤدي الى مراجعة الاتفاقيات المعمول بها، عند إقامة الشرعية في المنطقة الفرنسية، فيجب أن تكون اسبانيا حاضرة منذ اللحظة الأولى في المفاوضات التي لا بد وأن تكون اسبانية – فرنسية – مغربية. إن اسبانيا لن تقبل أبداً ما قد يتم التفاوض بشأنه حول المغرب في غيبتها».

وبالرغم من استقالة بن عرفة في 3 أكتوبر 1955، تصاعدت أعمال المنظمة السرية التي كانت تجد كل مرة مزيداً من التسهيلات للعمل في المنطقة الاسبانية. ولذلك ففي 17 أكتوبر، استنكرت باريس (من المعروف جيدا أن المنشقين المغاربة وجدوا المساعدة والملجأ والسلاح في المنطقة الاسبانية) وردت مدريد – على السلطات الفرنسية أن لا تنتظر من الاسبانيين أن يقترحوا أنفسهم للتعاون في القمع –

وفي عز الخريف تسارعت الأحداث. ففي 3 نوفمبر استقالت الهيئة العميلة الرئيسية، وهي مجلس التاج. وقبل أربعة أيام وافق الگلاوي نفسه على عودة محمد الخامس والتمس منه العفو. وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر اجتمع السلطان بالحكومة الفرنسية بباريس، وفي يوم 16 نوفمبر استقبل 600.000 مغربي محمد الخامس بالرباط. وفي نفس اليوم احتفلت مظاهرة من 25.000 شخص بالعودة في تطوان، وأمامها هتف غرسيا فالينيو «أصدقائي المغاربة، إنه ليوم سرور كبير بالنسبة إلي كما هو الشأن بالنسبة إليكم ؛ إنه انتصار الحق على الباطل وتحقيق لنقطة أولى من المثل الأعلى للمغاربة. وإنكم تعلمون أنه لم تكن هنا إلا تسهيلات من كل نوع».

وشهد دجنبر 1955 ويناير 1956 آخر مجهود للاستعمار الاسباني من أجل ابقاء المغاربة تحت ربقته. إن تصريحات فرانكو وغرسيا فالينيو لوكالة الانباء «إيفي» وبيان الحكومة الاسبانية وضعت من جديد النقط الاستعمارية على حروف الوطنيين.

وفي 15 دجنبر أوضح الديكتاتور «ان الخطوات التي يجب على الشعب المغربي أن يقطعها في الطريق لا بد أن تكون ثابتة ومضمونة، ويجب عدم ترك هذا البلد عرضة للدسائس والمطامع بحثاً عن تأثيرات سياسية وقتية». وبعد اربعة أيام كرر المندوب السامي التحذير «لا بد من قطع مراحل طويلة ومعقدة لكي يُحقق المغرب مثله العليا بشكل كامل. وأعتبر أن تسرع وعصبية بعض الاحزاب السياسية المغربية تؤدي الى عكس النتيجة المتوخاة».

نشرت الحكومة الاسبانية في يوم 18 يناير، المذكرة التالية :

1 – «تعلن عن إرادتها الراسخة في الاستمرار في الدفاع، بسلطة الملك الشرعي محمد الخامس، عن وحدة الامبراطورية وعن استقلال المغرب ؛

2 – تعمل على توفير الوسائل لكي يتم الاتفاق مع الخليفة في إطار السلم والنظام الداخلي والحكم الذاتي للمنظمة من طرف سلطاتها الطبيعية ؛

3 – مواصلة المساعدة والتعاون مع الشعب المغربي من أجل ضمان عدم الاخلال بالتطور السلمي للمنطقة من طرف الشيوعية أو أي نوع آخر من التخريب ؛

4 – متابعة تطور الوضعية العامة في المغرب والعمل في المنطقة المجاورة بحذر من أجل تحقيق رغبات الشعب المغربي دون الاضرار بالمصالح المشروعة للأمة الاسبانية».

وقد أثار هذا التصريح استياءاً عميقاً في الاوساط الوطنية، لأن لهجته الملتبسة لم تنجح في اخفاء مضمونه الاستعماري. وبسرعة بدأ يظهر أن النقطة الثالثة تتضمن نية اعتقال أبرز مناضلي الاحزاب السياسية المغربية

تحت ذريعة الشيوعية الكاذبة. وفي نهاية الشهر تم توقيف جريدة «الأمة» لسان حال حزب الاصلاح بسبب «انتقادات منهجية وجائرة، لانها غير معقولة، ومفاجئة لأنها متحمسة». وتم اعتقال قادة مرموقين، وقمعت المظاهرات بقساوة «في الأيام الأخيرة وقعت في بعض القبائل محاولة الاخلال بالنظام... والنتيجة هي أن السلطة التي تم تجاهلها فرضت نفسها، وأُعيد النظام الذي تمت محاولة الاخلال به» [صحافة تطوان ليوم 8 فبراير]. ومنعت الدعاية الوطنية في مجموع المنطقة الاسبانية.

لكن، كيف يفسر هذا التصلب غير المتوقع لفرانكو ؟ لقد عاد محمد الخامس لكن حكومة باريس لم تتحدث بعد عن الاستقلال. وأخرج غي موليه من كمه مفهوما لا يفهمه أحد ويرفضه المغاربة «الاستقلال المتبادل». إنها طريقة كأي طريقة أخرى للاستمرار في مراقبة المغرب مع بعض التنازلات التي لها صبغة الاستقلال الذاتي. وبهذا الشكل ينوي القائد الاشتراكي ارضاء المطالب الوطنية المُلحة أكثر فأكثر. وفي 11 يناير كتب السلطان الى روني كوتي، رئيس الجمهورية الفرنسية، مطالبا إياه بالاستقلال التام والكامل. وفي نفس اليوم أجرى غرسيا فالينيو مقابلة مع ديبوا، المقيم العام الفرنسي، وأكد خلالها هذا الأخير للاسباني أن فرنسا لن تذهب أبعد من «الاستقلال المتبادل». وبموازاة هذا العرض، صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية، في 9 فبراير، على اعطاء سلطات استثنائية لغي موليه من أجل سحق جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي ما لبثت أن رفضت بالضبط الدخول في دائرة استقلال متبادل مماثل. إن النواب الفرنسيين، بما فيهم 150 من الشيوعيين وعلى رأسهم جاك ديكلو ؛ أعطوا لغي موليه «أوسع سلطة لاتخاذ كل الاجراءات الاستثنائية التي تتطلبها الظروف من أجل اعادة اقامة النظام وحماية الاشخاص والممتلكات والحفاظ على الاقليم الجزائري : وقال ريمون كيو، أحد الشيوعيين، في تدخله إنه «يُوصي بإقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية قوية للغاية بين فرنسا والجزائر».

إن مثل هذا الحزم وهذا الاجماع – الذي لم يصوت ضده إلا

البوجاديون — إضافة الى الحكم بالاعدام على 200 من الوطنيين الجزائريين، يوم دخول القرار حيز التطبيق أدى بفرانكو الى ارتكاب خطأ جديد حيث ظن أن باريس ستبقى في المغرب، ولذلك، بعد عودة السلطان، من المناسب تقليم أظافر الوطنيين الذين عملوا بسهولة كبرى في المنطقة الاسبانية.

وإذا صوت الشيوعيون أيضاً بشكل ايجابي، فذلك يعني أن الادارة الفرنسية صلبة فيما يخص عدم التخلي عن شمال افريقيا. إن تحليلا من هذا القبيل، أدى الى أن المنطقة الاسبانية عرفت تصعيدا قمعياً، الى حدود منتصف مارس، وسجلت الضربات الارهابية الأولى للمناضلين المسلمين. وفر عبد الخالق الطريس الى طنجة للهروب من الشرطة الاسبانية،وتكرست موجة من الدعاية الاستعمارية [للنيل] من شخصيته. وهكذا كتبت «دياريو دي أفريكا» في 7 مارس «لا يمكن لشوارع تطوان ولا للنظام والسلطة أن تصبح بين يد تمرد أقلية ليس لها تأثير في قطاعات أخرى من المنطقة. وهذا الموقف الذي يتحول بموجبه زعيم الى محرض، موقف قليل اللباقة، سيما إذا أخذ بعين الاعتبار أن القائد المذكور قد هرب ورحل الى طنجة لتوجيه العملية من هناك».

وفي اليوم السابق وقعت مظاهرات وطنية في الناضور والشاون وتركيست وتطوان حيث سقط بعض القتلى. وبعد ساعات انفجرت قنبلتان في وسط عاصمة الحماية، احداها في فندق درسة والأخرى في مندوبية المالية. وعلق بيان لغارسيا فالينيو على الوضعية بهذا الشكل : «من أجل تعكير فرحة الشعب المغربي السلمية، وتطبيقاً لتوجيه، مُغرض تسربت مجموعات من المحرضين غير المرغوب فيهم الى مظاهرات سلمية في عدة مدن ؛ وبالحجارة التي وفروها وبقضبان الحديد وبأسلحة قاطعة أخرى مستعملة، هاجموا بهتافات مخربة، عناصر من الشرطة المكلفة بحفظ النظام وجرحوها وحاولوا الاستيلاء على الاسلحة التي كانت تحملها وأرغموها على استعمالها في النهاية مما أدى الى سقوط عدة قتلى في صفوف المتمردين. إن صيحات هذه العناصر تدل على أنها في خدمة اعداء اسبانيا».

في بداية نفس الشهر تخلت فرنسا عن الصراع. وكانت تنازل في الحلبة الاستعمارية عدة شعوب مستعمرة في نفس الوقت ولا يمكنها أن تنتصر عليها. ولذلك قررت الاحتفاظ بالجزائر أغنى المستعمرات وإقامة تحصينات فيها. وذلك هو مغزى تصويت 9 فبراير في الجمعية الوطنية. وقد أدرك فرانكو ذلك عندما أطلع على النص الذي تعترف فيه باريس بالاستقلال الواضح والصريح للمغرب. «إن نفس التصرف الاجنبي الذي فرض علينا في يوم ما إقامة الحماية، يضعنا من جديد أمام ضرورة مراجعة سياستنا : ولم يكن هناك الا طريق واحد...»، ذلك ما سيقوله الديكتاتور أمام الكورطيس في 17 ماي 1958.

وبدأ يسير على تلك الطريق. ففي 15 مارس وبموجب مرسوم خرج الى الشارع من جديد كل المعتقلين السياسيين المغاربة. وفي 18 مارس، وصل الى مدريد الخليفة لتهيىء مفاوضات مدريد مع السلطان. وفي 20 مارس كان الوطنيون يسيطرون بشكل كامل على منطقة شمال المغرب : تجمعات سياسية وتظاهرات وأغاني ورقصات ورايات وصور الابطال الرئيسيين للمنظمة السرية ظهرت حتى في القبائل الأقل تسيُّساً ووقعت عدة حوادث مع جيوش الاحتلال. وإن لم تضع اسبانيا بعدُ، توقيعها على وثيقة الاستقلال، فالاستقلال قائم فعلاً في الحماية. وبالرغم من كل شيء قاوم فرانكو حتى آخر لحظة محاولا البحث عن صيغة تسمح لنا بالاستمرار في «حماية» العرب. وأعلن محمد الخامس عن نيته في الذهاب الى مدريد، وعشية وصوله، في 14 أبريل، نشرت «النيويورك هيرالد تريبيون» مقابلة مع فرانكو أكد فيها «سيتم اتفاق سلمي في شمال افريقيا يؤدي الى انقراض منطقة الحماية الاسبانية في الوقت المناسب».

وبعد 72 ساعة. في 17 أبريل 1956. وقع فرانكو على اعلان استقلال المغرب، وسيشرح في الخطاب المذكور الذي ألقاه أمام الكورطيس في 17 ماي 1958 : «إن حكمتنا كانت تصطدم بمكر الذين يحاولون تأليب كل اتجاه الرأي العام ضد الأمة الاسبانية، وهذا الرأي كان الى حدود الأمس يتركز على فرنسا». و «اتجاه الرأي» هذا من الواضح أنه هو الذي

كانت تمثله الحركة الوطنية المغربية التي، بعد أن حققت الاعتراف بالاستقلال من طرف الامبريالية الفرنسية، كانت تطالب الاستعمار الاسباني بنفس الشيء.

وبعد 44 سنة من الاضطهاد الاستعماري، استقبل أزيد من 100.000 مغربي، في 9 أبريل، محمد الخامس في تطوان الحرة وكان الى جانبه غرسيا فالينيو. وانتقد محمد الخامس بشدة الذين كانوا المضطهدين الى حدود يومين من قبل وقال : «لقد شهدت هذه الناحية من مملكتنا الشريفة نفس المراحل التي اجتازها باقي المغرب في تاريخه ونالها من خيرها وشرها ما ناله. فبعد أن كانت البلاد موحدة في عهود الاستقلال الطويل الآماد تجلت في مطلع هذا القرن ظروف وأحوال وظهرت مطامع دولية استهدفت لها بلادنا وأدت في النهاية الى تجزئتها وتقسيمها مناطق وقطعاً تقوم بينها حواجز مصطنعة ؛ وهكذا فرض على المغرب نظام حجر وحماية وأصبح مناطق مختلفة الأنظمة والوضعيات فنال ذلك من السيادة المغربية ولم يتح لأرجاء البلاد انسجام في تطورها ورقيها ؛ ولقد كانت هذه الوضعية الشاذة التي لم يرض عنها الشعب المغربي في يوم من الايام ولا في منطقة من هاتيك المناطق مدعاة قلق وتوتر حينا ومقاومة حينا آخر».

بيبليوغرافيا موجزة :

RUPERTO AGUÌRRE : Expédicion al Rif, MADRID, 1959.

FRANCISCO FRANCO : Diario de una bandera, MADRID, 1922.

PEDRO ANTONIO de ALARCON : Diario de un testigo de la guerra de Africa, MADRID, 1920.

Anuario militar.

GARCIA FIGUERAS : Africa en la acciòn espaṅola, MADRID, 1947.

MANUEL AZAÑA : Memorias intimas. MADRID, 1939.

FRANZ FANON : Los condenados de la tierra.

ANTONIO AZPEITUA : Marruecos, la mala šemilla, MADRID, 1929.

JOSE MARTI :Obras completas. LA HABANA, 1963.

FRANCISCO BASTOS ANSART : EL desastre de Annual, BARCELONA, 1922.

ARTURO BAREA : La forja de un rebelde, BUENOSAIRES.

MANUEL BENAVIDES : La escuadra la mandan los cabos, MEXICO, 1944.

MOSTAFA LACHERAF : Argelia, naciòn y sociedad.

DAMASO BERENGUER : Campaṅas en el Rif y yebala, 1919 - 1920. MADRID, 1948.

LUIS BERENGUER : EL ejercito de Marruecos, TETÚAN, 1922.

ELISEO BERMUDO SORIANO : EL Raisuni, MADRID , 1941.

HUGH THOMAS : La guerra civil espaṅola, PARIS, 1962.

MIJAIL KOLTSOV : Diario de la guerra de Espaṅa,

PARIS, 1963.

SALVADOR CANALS : Los Sucesos de España en 1909, MADRID 1909.

JOSE MARIA CORDERO : organizacioǹ del protectorado español. MADRID 1942 - 1943.

ANGEL DOMENECH LAFUENTÉ : Un oficial entre moros. LARACHE 1948.

ESTADO Mayor Central del Ejercito ; Historia de la guerra de Liberacioǹ

VIZCONDE de EZA : Mis responsabilidades en el desastre de Mellila como ministro de la guerra, MADRID, 1923.

LUIS GALINSOGA : Centinela de Occidente, BARCELONA, 1956.

VICTOR RUIZ ALBÉNIZ : Españaen el Rif,MADRID, 1921.

QUEIPO DE LLANO : El généralQueipo de llano perseguido por la dictadura, MADRID, 1930.

LENIN : El imperialismo..

LENIN : Tesis sobre las cuestiones coloniales.

MARX - ENGELS : la revolucioǹ en España, BERCELONA, 1929.

MARX - ENGELS : Sobre el sistema colonial del capitalismo

ENGELS : Temas militares.

STANLEY G. PAYANE : Los militares y la politica en la España contemparanea, PARIS, 1968.

DOLORES IBARRÚRI : Discursos, Moscú, 1968.

DOLORES IBARRURI : Guerra y revolutioǹ en España, MOSCÚ, 1966.

FERNANDO CLAUDIN : la crisis del movimiento comunista

international, PARIS, 1970.

PensanieutoCritico (Numéro dedicado a HO.CHI.MINH).

ANOUAR ABDELMALK : El pensanieuto politico arabe contemporaneo.

ENRIQUE LISTER : El pueblo españolLucha par la paz, PARIS, 1968.

RAYMOND CARR : Spain 1808. 1939. OXFORD, 1966.

MAX GALLO : Historia de la España franquista, PARIS, 1972.

RAOUL GIRARDET : La idea colonial en España.

MAOTSE - TUNG : EL libro rajo, PEKIN, 1972.

LUIS RAMIREZ : Francisco Franco, PARIS 1964.

AIMÉ CESAIRE : Discurso sobre el colonialismo.

HISTORIA del partido comunista francés (EDICIONES SOCIALES).

JAVIER TUSSET : Las elecciones del frente popular.

FERHAT ABBAS : La noche colonial

SULTAN GALIEV : Notas de propaganda antirreligiosa en el medio musulman.

SULTAN GALIEV : La revolutioǹ social y el Oriente.

JUAN BERENGUER : Mellilia, la ciudad del pan.

TOMAS MALDONADO : EL Rogui, MELILLA 1949.

JOSE MARIA AREILZA Y FERNANDO MARIA CASTIELLA : Reivindicaciones de España, 1941.

Prensa de la época.

فهرس

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء